

**دور اللهجة في
التقعيد النحوي
دراسة إحصائية
تحليلية
في ضوء همع الهوامع
للسيوطي**

**دكتور
علاء إسماعيل الحمزاوي
أستاذ العلوم اللغوية المساعد
بكلية الآداب
جامعة المنيا**

مقدمة

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله .. سبحانه اللهم لا علم لنا إلا ما علمتنا إنك أنت العليم الحكيم .. وبعد
فقد لفت انتباهي أثناء قراءتي في كتاب "همع الهوامع" تزدُّ ذكر اللهجات العربية بصورة بارزة على لسان السيوطي، كما لفت انتباهي شمولية حديث السيوطي في كل مسائل الكتاب وتوفيتها حقها من آراء النحويين السابقين، مع ذكر اللهجات المستمدة منها بعض القواعد النحوية، سواء أكانت اللهجات منسوبة إلى قبائل أم غير منسوبة. ولعل السيوطي لم يكن مبالغاً في وصفه الهمع بقوله في مقدمته: "وبعد فإن لنا تأليفاً في العربية جمع أدناها وأقصاها، وكتابتها لم يغادر من وسائلها صغيرة ولا كبيرة إلا أحصاها .. حشدت فيه ما يُقرّ الأعين..". وقد أثار ذلك في ذهني مجموعة من التساؤلات: هل للهجات دور مهم وقيمة بارزة في التقعيد النحوي؟ وما أكثر اللهجات تمثيلاً لقواعد النحو العربي الأكثر شيوعاً؟ وما الحكم في أن قاعدة ما أكثر شيوعاً من قاعدة أخرى، أو قاعدة مستعملة وأخرى أقل استعمالاً؟ وما موقف السيوطي من اللهجات العربية التي استقى منها النحاة قواعدهم؟ وهل ذكر كل تلك اللهجات في همعه؟ أو أهمل بعضها منها؟ وهل ذكر أصحاب تلك اللهجات من القبائل العربية؟ وهل كل اللهجات مستعملة في نحو العربية؟ أو بعضها مستعمل وبعضها مهمل؟ وهل كان لصاحبنا رأي فيها؟ وما مصطلحاته في الإشارة إليها؟

من هنا كانت هذه الدراسة الإحصائية التحليلية للظواهر اللهجية النحوية في كتاب "همع الهوامع"؛ لتوضيح دور اللهجة وإبراز قيمتها في التقعيد النحوي، والوقوف على أكثر اللهجات تمثيلاً لقواعد العربية، والتعرف على موقف السيوطي من تلك اللهجات، ومدى إحصائه لها في همعه، ورأيه فيها، وغير ذلك مما سلف ذكره من التساؤلات المطروحة.

وأود أن أحيط القارئ علماً بأربعة أمور:

- أولها: أن مقصود الباحث بـ"الظاهرة اللهجية النحوية" ما اختلفت فيه القبائل العربية من لهجات تؤثر في تركيب الجملة أو في حركة الحرف الأخير للكلمة من إعراب وبناء؛ ويدخل في إطار ذلك ظواهر يرى بعض العلماء أنها صرفية - ولا مخالفة

لرأيهم - لكن الباحث رأى أفضلية إدراجها في إطار الظواهر النحوية؛ لأنها تمس التركيب من جانب ما، مثل ظواهر الضمائر والموصولات وأسماء الإشارة، من حيث الحذف وتنوع حركة البناء، وغير ذلك.

- ثانيها: أن مرجعيتنا في الحُكم على أن قاعدة ما أكثر شيوعاً من قاعدة أخرى، أو قاعدة مستعملة وأخرى أقل استعمالاً أو غير مستعملة هي لغة القرآن الكريم بقراءاته المتواترة ما أمكن ذلك؛ فهي - في رأيي - لغة نموذجية أدبية مشتركة بين القبائل العربية، كانوا يفهمونها ويتحدثون بها في المحافل الرسمية، وكذلك الشعر العربي الموثوق به.

- ثالثها أن الباحث سيدخل في دراسته مباشرة، ولن يمهد لها بإطار نظري عن اللهجات العربية وقبائل تلك اللهجات والأنساب العربية من النواحي الجغرافية والتاريخية والسياسية وآراء العلماء فيها، فذلك مبثوث في مباحث مستقلة من مؤلفات علمية حديثة سابقة على هذا البحث، يسهل الرجوع إليها، ومن تلك المؤلفات: "في اللهجات العربية" للدكتور إبراهيم أنيس، و"اللهجات العربية في القراءات القرآنية" للدكتور عبده الراجحي، و"اللهجات العربية في التراث" للدكتور علم الدين الجندي، و"اللهجات العربية القديمة" للدكتور داود سلوم، و"لغة تميم" للدكتور ضاحي عبد الباقي، و"الحذف والتعويض في اللهجات العربية من خلال معجم الصحاح" للدكتور سلمان سالم رجاء السحيمي، و"النحو والصرف بين التميميين والحجازيين" للدكتور الشريف عبد الله الحسيني البركاتي، و"اللهجات في كتاب سيبويه أصواتاً وبنية" للدكتورة صالحة راشد غنيم، وغير ذلك، فضلاً عن كتب التراث العربي اللغوي والجغرافي والتاريخي التي لا تُحصى عدداً.

- رابعها: أن طبيعة الموضوع اقتضت أن يُوزَّع البحث على خمسة مباحث رئيسة هي: تنوع علامات الإعراب والبناء، الإثبات والحذف، الأعمال والإهمال، التعدد الوظيفي، المشهور وغير المشهور في القاعدة. وقد راعى الباحث في عرض هذه الظواهر منهج صاحب الهمع في ترتيب عرضها ما أمكن ذلك.

اللهجة لغة واصطلاحاً

تنص المعاجم العربية على أن اللهجة هي اللسان أو طرفه أو جرس الكلام، أو هي اللغة التي جبل عليها الإنسان فاعتادها ونشأ عليها¹. أما في الاصطلاح فهي "مجموعة من الصفات اللغوية تنتمي إلى بيئة خاصة، ويشترك في هذه الصفات جميع أفراد هذه البيئة، وبيئة اللهجة هي جزء من بيئة أوسع وأشمل تضم عدة لهجات، لكل منها خصائصها، ولكنها تشترك جميعاً في مجموعة من الظواهر اللغوية التي تيسر اتصال أفراد هذه البيئات بعضهم ببعض، وفهم ما قد يدور بينهم من حديث فهمًا يتوقف على قدر الرابطة التي تربط بين هذه اللهجات، وتلك البيئة الشاملة التي تتألف من عدة لهجات هي التي اصطلح على تسميتها باللغة"².
ومن ثم فالعلاقة بين اللهجة واللغة هي علاقة الخاص بالعام أو الفرع بالأصل، غير أن اللغويين العرب القدماء حين أشاروا إلى الفروق بين لهجات القبائل العربية لم يستعملوا مصطلح اللهجة بهذا المفهوم، إنما كانوا يستعملون مصطلح "لغة" أو "لُغِيَّة"، ولعل السبب في ذلك أنهم لم يتوفروا على دراسة لهجة كاملة من لهجات القبائل التي كان يتكلمها الناس في حياتهم العادية، إنما كانت ملاحظتهم تنصب على الفروق بين اللهجات التي دخلت الفصحى؛ ولذا لم نجد كتاباً تراثياً يحمل عنوانه مصطلح "اللهجات"، في حين أننا نجد كثيراً مصطلح "اللغات"، فقد عقد ابن جني في خصائصه باباً بعنوان "تداخل اللغات"، وثمة كتب عنوانها (كتاب اللغات) للغويين مثل الفراء وأبي عبيدة والأصمعي، غير أن هذه الكتب لم تصل إلينا، وإنما أشير إليها في مواضع مختلفة من كتب التراث اللغوي³.

¹ انظر: الجوهري: الصحاح وابن منظور: لسان العرب والزيدي: تاج العروس (ل ه ج)

² هذا هو تعريف د/إبراهيم أنيس. انظر له: في اللهجات العربية 16

³ انظر: د. عبده الراجحي: اللهجات العربية في القراءات القرآنية 51 : 52

المبحث الأول
تنوع علامات الإعراب والبناء

نعرض في هذا المبحث عدّة ظواهر لهجية في تنوع علامات الإعراب والبناء في الأسماء والأفعال والحروف، بمعنى أن تكون الكلمة معربة في لهجة ومبنية في لهجة أخرى، أو تكون مبنية على حركة ما في لهجة ومبنية على حركة أخرى في لهجة أخرى، أو تكون معربة بحركة في لهجة ومعربة بحركة أخرى أو بحرف ما في لهجة أخرى، كل هذا دون تنوع الوظيفة النحوية للكلمة داخل التركيب النحوي، أي تنوع علامات الإعراب والبناء مع أحادية الوظيفة النحوية لها داخل الجملة؛ وهذا الأمر يؤدي إلى تعدد القواعد النحوية في الظاهرة الواحدة، وقد تكون إحدى القواعد مستعملة وسواها أقل استعمالاً أو مهملة على النحو الذي نراه فيما يقدم.

والظواهر التي نعرض لها: صيغة (فعال)، والأسماء الستة والمثنى وجمع المذكر والملحق بهما، والضمائر وأسماء الإشارة والأسماء الموصولة، وجزم المعتل الآخر والمهموز الآخر والمضعف وبناء اسم الفعل، والمنقوص المنصوب والمنادى الموصوف بـ(ابن) وياء المتكلم المضافة للمنادى، والظروف، وتنوع بناء الحروف.

الظاهرة الأولى صيغة (فَعَالٍ) عَلَمًا لِمَوْئِثٍ .. واسم فعل أمر

أولاً: فَعَالٍ عَلَمًا لِمَوْئِثٍ :

ذكر السيوطي أن (فعال) علم المئوئث كحذام وقطام ورقاش وغلاب وسجاج أعلام لنسوة، وسكاب وعرار لبقرة، وظفار لبلدة. عند بني تميم فإنهم يعربونه ممنوعاً من الصرف للعلمية والعدل عن فاعلة .. أما الحجازيون فإن باب (حذام) عندهم مبني على الكسر إجراءً له مجرى (فعال) الواقع موقع الأمر ك(نزال)؛ لشبهه به في الوزن والعدل والتعريف .. وأكثر بني تميم يوافقون الحجازيين فيما آخره راء ك(سفار)؛ اسم لماء و(حضار) اسم كوكب، فيبنونه على الكسر للشبه السابق، وإنما خصوه بما آخره راء؛ لأن من مذهبهم الإمالة، وإنما يتوصلون إليها بكسر الراء، ولو رفعوا أو فتحوا لم يصلوا إليها. وبعضهم يعربه على أصله في (حذام)، قال الأعشى فجمع بين اللغتين:

ومرّ دهرٌ على وبارٍ فهلكت جهرة وبارٍ
فبنى (وبار) أولاً على الكسر، ثم أعربه آخرًا؛ لأن قوافي القصيدة مرفوعة¹.

ثانياً: فَعَالٍ (اسم فعل أمر):

ذكر السيوطي أنه "اتفق الحجازيون والتميميون وسائر العرب على بناء (فعال) المعدول على الكسر إذا كان مصدراً، ومأخذه السماع ك(فَجَارٍ) وقرئ (لا مساس)²، أو حالاً نحو (بَدَايٍ)، أو صفة جارية مجرى الأعلام، ومأخذها السماع، نحو: (جنارٍ) للشمس، أو ملازمة للنداء نحو: يا قَسَاقٍ، أو أمراً نحو: نَزَّالٍ وَحَدَّارٍ، وفي قياسها خلاف. وبنو أسد تبني الأمر على الفتح تخفيفاً"³.

تعليق:

¹ انظر: همع الهوامع 1/93 : 94 وانظر: ابن هشام: قطر الندى 17

² سورة طه 97 و(مساس) بكسر السين قراءة شاذة، وهي اسم للفعل معرفة. انظر: العكبري: إعراب القراءات الشاذة 2/89 ، والألوسي: روح المعاني 16/752

³ الهمع 1/94

من خلال النص الأول نرى أن في (فَعَالٍ) علما للمؤنث ثلاث لهجات:
الأولى: لهجة جمهور بني تميم، وهي إعرابه ممنوعا من الصرف إلا إذا كان مختوما بالراء فإنهم يبنونه على الكسر. والثانية: لهجة بعض بني تميم، وهي إعرابه ممنوعا من الصرف مطلقا. والثالثة: لهجة أهل الحجاز، وهي البناء على الكسر مطلقا.
كما نلاحظ أن السيوطي لم يذكر مصطلح (لهجة)، وإنما ذكر أصحابها، كما نلاحظ أنه لم يفاضل بين تلك اللهجات، كأن يجعل إحداها قياسا وغيرها خلاف القياس، كما فعل الشيخ الرضي وابن منظور حينما حكما بقياسية اللهجة التميمية¹
ومن النص الثاني يتبين لنا أن المشهور والأكثر استعمالا هو البناء على الكسر، لأنه لغة جميع العرب ما عدا بني أسد؛ ومن ثم فهو الأصل؛ والفتح تخفيف؛ لأن الفتحة أخف الحركات، وهو عدول عن الأصل.

¹ انظر: شرح الكافية 2/74 ولسان العرب: مادة (رق ش - رقاش)

الظاهرة الثانية الأسماء الستة والمثنى وجمع المذكر والملحق بهما

أولاً: الأسماء الستة :

يقول السيوطي: "الباب الثالث من أبواب النياية الأسماء الستة (أب، أخ، حم، فم بلا ميم، ذو كصاحب، وهن) فإنها ترفع بالواو وتنصب بالألف وتجر بالياء بشروط: أن تكون مضافة لغير ياء المتكلم، وأن تكون مكبّرة .. وجرت عادة النحاة أن يذكروا لغات هذه الأسماء، ففي (هن) النقص، وهو الإعراب بالحركات، وهو فيه أشهر من الإعراب بالحروف، كحديث (فأعضوه بهن أبيه) .. وفي (أب) النقص، كقوله: بأبه اقتدى عديّ في الكرم ومن يشابهه أبه فما ظلم والقصر كقوله: إن أباه وأبا أباه قد بلغا في المجد غايتها

والتشديد نحو: هذا أبك. وأفصحها القصر ثم النقص ثم التشديد .. وفي أخ الثلاثة: يسمع في القصر: (مكره أخاك لا بطل)، وحكى أبو زيد: جاءني أخك ، وفيه أخو بسكون الخاء بوزن دلو، قال رجل من طيء:

ما المرء أخوك إن لم تُلفه وَرَّراً عند الكريهة مِعْوَاناً على
النُّوب

وفي (حم) النقص والقصر، وفي فم عشر لغات: النقص والقصر والتشديد...¹.

ثانياً: المثنى والملحق به:

يقول السيوطي: "هو ما دل على اثنين بزيادة في آخره صالح للتجريد عنها، وعطف مثله عليه، فإنه يرفع بالألف وينصب ويجر بالياء، نحو: (قال رجلان)، ولزوم الألف في الأحوال الثلاثة لغة معروفة عزيت لكنانة وبنو الحارث بن كعب وبنو العنبر وبنو الهجيم وبطون من ربيعة وبكر بن وائل وزبيد وختعم وهمدان وقزارة وعُدرة، وخُرج عليها قوله تعالى: (إن هذان لساحران)

¹ انظر: الهمع 1/128 : 129

وقوله صلى الله عليه وسلم: (لا وتران في ليلة)، وأنشد عليها قوله¹:

إن أباه وأبا أباه قد بلغا في المجد غايتها
وفي حديثه عن النيابة بين الحركات والحروف في البناء يقول
السيوطي: "ومثال نيابة الحرف عن الحركة: (لا رجلين في الدار)،
و(لا رجلان) على لغة (كنانة) نابت الياء والألف عن الفتحة.."²
ثم ذكر السيوطي أنه "يلحق بالمشى في الإعراب ألفاظ
تشبهه، وليست بمثناة حقيقة لفقد شرط التثنية .. منها كلا وكلتا
بشرط أن يضافا إلى مضمرة، نحو: (إما يبلغن عندك الكبر أحدهما
أو كلاهما)، وتقول: رأيت كليهما، فإن أضيفا إلى مظهر أجريا
بالألف في الأحوال كلها. هذه هي اللغة المشهورة، وبعض العرب
يجريهما مع الظاهر مجراهما مع المضمرة في الإعراب بالحرفين،
وعزاها الفراء إلى كنانة، وبعضهم يجريهما معهما بالألف مطلقا"³.
وفي موضع آخر ذكر السيوطي أنه "من العرب من يجعل
الإعراب في المثني على النون إجراء له مجرى المفرد. حكى
الشيبياني: هذان خيلان.."⁴.

ثالثا: جمع المذكر والملحق به:

يقول السيوطي⁵: "الباب الخامس من أبواب النيابة جمع
المذكر السالم، فإنه يرفع بالواو وينصب ويجر بالياء.. وألحق
بالجمع في إعرابه ألفاظ - ليست على شرطه - سُمعت فاقْتصر
فيها على مورد السماع، ولم يتعدَّ.. منها: أرضون وبنون وأيون
وأخون وهنون وسنون .. ثم إعراب هذا النوع إعراب الجمع لغة
الحجاز وعليا قيس، وأما بعض بني تميم وبني عامر فيجعل
الإعراب في النون ويلزمه الياء، قال⁶:

1 انظر: الهمع 1/133 : 134

2 انظر: الهمع 1/62 : 63 وانظر: ابن هشام: مغني اللبيب 1/245

3 انظر: الهمع 1/134 : 135

4 الهمع 1/160

5 انظر: الهمع 1/151 : 160 (باختصار)

أرى مَرَّ السنينِ أخذن مني (كما أخذ السرار من الهلال)¹
ثم الأولون يتركونه بلا تنوين، والآخرون ينونونه، فيقولون في
المنكر: أقمت عنده سنياً بالتنوين، قال²:
متى تنج حبوا من سنين مُلحَّةٍ (تتم لأخرى تُنزل الأعصم الفرداً)
وقال ابن مالك: ولو عومل بهذه المعاملة عشرون وأخواته لكان
حسناً؛ لأنها ليست مجموعاً، فكان لها حق في الإعراب بالحركات
كسنين، وأباه أبو حيان، قال: لأن إعرابها إعراب الجمع على جهة
الشدوذ فلا نضم إليه شدوذاً آخر. ومن العرب من يلزمه الواو
وفتح النون، ومن العرب من يلزمه الواو ويعربه على النون
ك(زيتون)، قال في البسيط: وهو بعيد من جهة القياس³.
ومن العرب من يجعل الإعراب في الجمع على النون إجراء له
مجرى المفرد وعليه خرج قوله⁴:
(رب حيٍّ عَرْنَدَسِي ذِي طَلَالٍ) لا يزالون ضارِبِينَ الْقِيَابِ
وقد يقال: الشياطون، تشبيهاً لزيادتي التكسير فيه بزيادتي الجمع
السالم، فنقل من الإعراب بالحركات إلى الإعراب بالحروف،
ومنه قراءة: (وما تنزلت به الشياطون)⁵.

رابعاً: في حركة نون المثني وجمع المذكر :

⁶ تجدر الإشارة إلى أن السيوطي في بعض الشواهد الشعرية لم يذكر البيت
كاملاً، وإنما اكتفى بأحد شطريه (صدره أو عجزه) حيث موضع الشاهد؛
ورأى الباحث أن يسجل الشطر الآخر في المتن موضوعاً بين قوسين،
معتمداً في ذلك على المعجم المفصل في شواهد النحو الشعرية
للدكتور/إميل يعقوب، وهو مرتب ترتيباً هجائياً مما يسهل الرجوع إليه
للتوثيق. بالإضافة إلى تعليق د. عبد العال سالم مكرم محقق الهمع في
الهامش؛ حيث إنه يسجل الشطر الآخر من البيت.

¹ انظر: د. إميل يعقوب: المعجم المفصل 2/753

² انظر: المرجع السابق 1/197

³ انظر لأبي حيان: ارتشاف الضرب 2/579

⁴ انظر: المرجع السابق 1/99

⁵ الشعراء 210 وهي قراءة الحسن. انظر: العكبري: إعراب القراءات
الشاذة 2/226

يذكر السيوطي¹ أن الشائع في هذه النون الكسر في المثني والفتح في الجمع، وورد العكس وهو فتحها مع المثني وكسرها مع الجمع، فقيل: هو لغة، وقيل: فتح نون المثني لغة، وكسر نون الجمع ضرورة²، وقيل: ذلك خاص بحالة الياء فيهما بخلاف حالة الرفع، وعليه أبو حيان، وقال ابن جني: ومن العرب من يضم النون في المثني، وهو من الشذوذ بحيث لا يقاس عليه، وقال الشيباني: هو لغة، وقال أبو حيان³: مع الألف لا مع الياء لأنها شبهت بألف غضبان وعثمان. ومن أمثلة ذلك:

أعرف منها الأنف والعينان ومنخرين أشبهها ظييانا
وماذا بينغي الشعراء مني وقد جاوزت حدَّ الأربعين
يا أبتا أرقني القِدَانُ فالنوم لا تطعمه العينانُ

تعليق:

من خلال كلام السيوطي على اللهجات في الأسماء الستة نلاحظ أنه لم يذكر مصطلح اللهجة أو اللهجات، وإنما ذكر مصطلح (اللغات) وهي مرادفة للهجات في اللسان العربي، كما أنه لم يشير إلى القبائل العربية أصحاب اللهجات المخالفة للمشهور - أو الأقل استعمالاً - كالقصر والنقص والتشديد، غير أنه فاضل بينها فجعل أفصحها القصر ثم النقص ثم التشديد. ونسب إلى طئ لهجة رابعة في (أخ) وهي (أخَو) بإثبات الواو مع إعرابها بالحركات.

وقد نسبت لهجة القصر إلى القحطانيين ومنهم بنو الحارث بن كعب وختعم وزبيد، وقد وردت أصداء لهذه اللهجة في قبائل الشمال، وعليها حُرِّج قوله - صلى الله عليه وسلم - (ما صنع أبا جهل) وقول أبي حنيفة (لا قَوَدَ في مثل ولو ضربه أبا قُبيس)⁴.

¹ انظر: الهمع 1/164 : 166

² ابن هشام: أوضح المسالك 1/58 : 62 وقال المحقق: هذه اللغة نقلها الفراء عن بني أسد

³ انظر: التذييل والتكميل مجلد أول ورقة 59 وتجدر الإشارة إلى أن الباحث حاول أن يوثق كلام أبي حيان دون غيره من النحاة؛ لأن السيوطي اعتمد في همه أكثر ما اعتمد على أبي حيان في كتابه التذييل والتكميل وهو مخطوط بدار الكتب المصرية رقم 6016هـ

ومن خلال كلامه عن الظواهر اللهجية في إعراب المثنى نخلص إلى أن في إعراب المثنى ثلاث لهجات تمثل ثلاث قواعد نحوية سائدة بشكل متفاوت كثرة وقلّة في القبائل العربية، وهي: - الأولى: لهجة تعربه بالحروف، وهي أكثرها شهرة وانتشاراً بين معظم القبائل العربية، لاسيما القبائل الحجازية والتميمية، وبها نزل القرآن في قراءاته المتواترة.

- الثانية: لهجة تلزمه الألف في جميع الأحوال رفعا ونصبا وجرا، وهذه تتوسط الشهرة والانتشار ما بين الأولى والثالثة، وبها قرئ القرآن في بعض الشواذ.

- الثالثة: لهجة تعربه بالحركات على النون، وقيل: الحركات مقدرة على الحرف الأخير من المفرد، وهذه أقلها شيوعاً وشهرة، وليس لها مثال في القرآن الكريم، لكن قد يلجأ إليها شاعر في قصيدة ما؛ ومن ثم فاحتفاظ المصادر القديمة بمثل هذه اللهجة ميزة وإضافة إلى جهد النحاة واللغويين.

ولعل إثبات النحاة لهذه اللهجة الأخيرة يعضد رؤية د/حسن عون بأن الإعراب بالحركات أسبق طورا من الإعراب بالحروف اعتمادا على نظرية (البسيط يسبق المركب)، وعلى قول النحاة بأن الإعراب بالحروف إنما هو نيابة عن الحركات¹.

ومن ناحية أخرى فإن القبائل التي تلزم المثنى الألف بعضها تقترب موقعا من الحجاز، وأخرى تقترب من تميم، وهذا يعني أن هذه اللهجة انتشرت في مساحة كبيرة من الجزيرة العربية، وتحدث بها عدد غير قليل من العرب.

وبإعادة قراءة نص السيوطي في الجمع السالم والملحق به يتضح لنا أن في إعراب جمع المذكر لهجتين تمثلان قاعدتين نحويتين سائدتين بشكل متفاوت - كثرة وقلّة - في القبائل العربية:

⁴ انظر: شرح ابن عقيل هامش 1/52 وداود سلوم: اللهجات العربية القديمة 34

¹ انظر: د. عبده الراجحي: اللهجات العربية 184 نقلا عن د. حسن عون: اللغة والنحو 83 وانظر: د. محمد حماسة عبداللطيف: العلامة الإعرابية 150 وما بعدها (نقلا عن المرجع نفسه)، ولم يرتض د. حماسة رأي د. عون، وذهب إلى أن كل العلامات الإعرابية أصلية. وهو رأي وجيه.

- الأولى: لهجة تعربه بالحروف وهي أكثرهما شهرة وشيوعا، وهي لهجة معظم القبائل العربية، وهي لغة القرآن الكريم بقراءته المتواترة.
 - الأخرى: لهجة تعربه بالحركات إجراء له مجرى المفرد، وهي لهجة تقل عن الأولى في الفصاحة، فلم يقرأ بها أحد من قراء القرآن، ولم ينسبها السيوطي لقبيلة بعينها، وإنما أشار إليها بقوله: (ومن العرب ..) أي بعض العرب.
 - وفي إعراب ما ذكرناه وأمثاله من الملحقات بجمع المذكر خمس لهجات تمثل خمس قواعد نحوية سائدة بشكل متفاوت - كثرة وقلة - في القبائل العربية:
 - الأولى: لهجة تعربه بالحروف، وهي أكثرها شهرة وانتشارا، وهي لغة الحجاز وعليا قيس، وبها نزل القرآن في قراءته المتواترة.
 - الثانية: لهجة تلزمه الياء وتجعل إعرابه في النون بدون تنوين حملا على الممنوع من الصرف، ولم يشر السيوطي إلى ذلك، وهي لهجة بني تميم.
 - الثالثة: لهجة تلزمه الياء وتجعل إعرابه في النون مع التنوين على أنه اسم مصروف، وهي لهجة لم يشر إليها القرآن في قراءته المتواترة، لكنها وردت في حديث الرسول "اللهم اجعلها عليهم سنينا كسنين يوسف" وهي لهجة بني عامر.
 - الرابعة: لهجة تلزمه الواو وفتح النون، ولم ينسبها السيوطي لقبيلة بعينها.
 - الخامسة: لهجة تلزمه الواو وتعربه على النون كـ(زيتون)، ولم تُنسب لقبيلة ما.
- وبلاحظ على كلام السيوطي في حركة نون المثني والجمع السالم أنه لم ينسب أية لهجة في فتح النون أو كسرها مع المثني أو الجمع لقبيلة بعينها، وإنما اكتفى بقوله (لغة) ولم يذكر مصطلح (لهجة)، كما لم يبدِ رأيه فيما قال، وإنما اكتفى بتسجيل أقوال السابقين، ولعل في ذلك إحياء بموافقته لهم.

الظاهرة الثالثة الضمائر وأسماء الإشارة والأسماء الموصولة

أولاً: الضمائر:

ينحصر حديثنا عن الظواهر اللهجية في الضمائر في أربع ظواهر: أولاها حركة هاء الغيب بين الضم والكسر والإسكان. والثانية حركة الواو والياء في (هو / هي) بين الفتح والإسكان، والثالثة حركة كاف الخطاب في المثني والجمع بين الضم والكسر، والرابعة تنوع حركة ميم الجمع المتصلة بالضمير.

- حركة هاء الغيبة (هـ) بين الضم والكسر والإسكان:

يقول السيوطي¹: "هاء الغائب أصلها الضم كـ(ضربهٌ ولهٌ وعندهُ) ، وتكسر بعد الكسرة، نحو: (مَرَّ بِهِ، ولم يعطِهِ) وبعد الياء الساكنة نحو: (فيه وعليه ويرميه) إتباعاً ما لم تتصل بضمير آخر فإنها تضم نحو: (يعطيهُمُوه ولم يعطهُمُوه) فإن فصل بين الهاء والكسر ساكن قلّ كسرهما، ومنه قراءة ابن ذكوان: (أرجئه وأخاه)²، ثم كسرهما في الصورتين المذكورتين لغة غير الحجازيين، أما الحجازيون فلغتهم ضم هاء الغائب مطلقاً، وبها قرأ حفص (وما أنسانيةً) و(بما عاهد عليه الله) وقرأ حمزة (لأهله أمكنوا)³.. وإسكان هذه الهاء لغة قليلة قرئ بها: (إن الإنسان لربه لكنود)⁴.. وكسر الهاء في المثني والجمع ككسرهما في المفرد، فيجوز في

¹ انظر: الهمع 1/202

² الأعراف 111 والشعراء 36 وقال الألوسي: "ضم الهاء وكسرهما لغتان مشهورتان وقد طعن كثير في هذه القراءة؛ فقال الحوفي: إنها ليست بجيدة، وقال الفارسي: إن ضم الهاء مع الهمزة لا يجوز غيره، وكسرهما غلط؛ لأن الهاء لا تكسر إلا بعد ياء ساكنة أو كسرة، وُرِدَّ بأن الهمزة ساكنة، والحرف الساكن حاجز غير حصين، فكان الهاء وليت الجيم المكسورة فلذا كسرت، وأن الهمزة عرضة للتغيير كثيراً بالحذف وإبدالها ياء إذا سكنت بعد كسرة، فكانها وليت ياء ساكنة فلذا كسرت، وذكر أبو شامة أن القراءة متواترة وما ذكر لغة ثابتة عن العرب". روح المعاني 9/32

³ الآيات على التوالي: الكهف 63 ، الفتح 10 ، طه 10

⁴ العاديات 6 ولم أجد هذه القراءة في تفسير الطبري ولا في روح المعاني ولا في إعراب القراءات الشواذ. راجع الآية في الكتب الثلاثة.

الصورتين عند غير الحجازيين، ويضم فيما عداهما، وعند الحجازيين مطلقا، قال أبو عمرو: والضم مع الياء أكثر منه مع الكسرة".

- حركة الواو والياء في (هو / هي) بين الفتح والإسكان:

الأصل فتح الواو والياء، وقد تسكنان، يقول السيوطي: "وتسكين الواو والياء لغة قيس وأسد، كقوله¹:
وركضك لولا هُوَ لقيت الذي لقوا (فأصبحتُ قد جاورت قوما
أعاديا)

- حركة كاف الخطاب في المثني والجمع بين الضم والكسر:

يقول السيوطي: "تُكسر بقلة كاف المثني أو الجمع بعد الكسرة والياء الساكنة نحو: يَكِم وفِيَكِم وبِكِم وفِيَكِم، هذه لغة حكاها سيويه عن ناس من بكر بن وائل، وقال: إنها رديئة جدا"².

- حركة ميم الجمع المتصلة بالضمير:

بعد أن انتهى السيوطي من الحديث عن أنواع الضمائر في حالتها الإفراد والتثنية، وساق لها أمثلة بـ(ضربتُما وضربهما ومَرَّ بكما..). استطرد قائلا: "وإذا أريد الجمع المذكر في المذكورات زيد ميم فقط نحو: ضربتُم، ضربتُكم، مَرَّ بكم، ضربتُهم، مَرَّ بهم. وفي هذه الميم أربع لغات: أحسنها السكون، ويقابلها الضم بإشباع وباختلاس، والضم قبل همزة قطع، والسكون قبل غيرها. فإن وليها ضمير متصل فالضم واجب عند ابن مالك راجح مع جواز السكون عند سيويه ويونس، نحو: ضربتُموه، ومنه (أنلزمكموها) هود 28 وقرئ (أنلزمكمها) بالسكون. ووجه الضم أن الإضمار يردُّ

¹ انظر: الهمع 1/210 و انظر: د. إميل يعقوب: المعجم المفصل 2/1071

² انظر: الهمع 1/205

الأشياء إلى أصولها غالبا، والأصل في ضمير الجمع الإشباع بالواو، كما أشبع ضمير التثنية بالألف، وإنما ترك للتخفيف"¹.

ثانيا: أسماء الإشارة :

يرى الباحث أن الظواهر اللهجية في أسماء الإشارة تتعلق ببنية الكلمة (صوتا وصرفا)، وما يمس منها الجانب النحوي هو استعمال اللام مع الكاف في اسم الإشارة مثل (ذاك وذلك، أولئك وأولئك)، فاللام والكاف لهما دلالة نحوية؛ فقد ذكر السيوطي أن أكثر النحويين ذهبوا إلى أن الإشارة ثلاث مراتب: قريى ولها المجرد من اللام والكاف، ووسطى ولها ذو الكاف، وبعدي ولها ذو الكاف واللام².

واستعمال الكاف بدون اللام لهجة تميم واستعمال الكاف مع اللام لهجة الحجاز، يقول السيوطي: "إن بني تميم ليس من لغتهم استعمال اللام مع الكاف، والحجازيين ليس من لغتهم استعمال الكاف بلا لام، فلزم من هذا أن اسم الإشارة على اللغتين ليس له إلا مرتبتان، وأن القرآن لم يرد فيه المجرد من اللام دون الكاف"³.

ثالثا : الأسماء الموصولة :

الأصل في الموصولات أنها مبنية غير أن منها أسماء وردت معربة في بعض اللهجات، وهي الذين واللائين واللاءات وذوات وذو وذات. يقول السيوطي: "والذين لجمع المذكر بالياء في

¹ الهمع 1/199 والسيوطي يقصد إسكان ميم الجمع؛ ولذلك جاءت الكلمة بدون واو، وهي بهذا الشكل لم توجد في كتب القراءات والتفاسير، وإنما القراءة الواردة في بعض المصادر هي بإسكان ميم الفعل، وهي منسوبة لأبي عمرو اختلاسا. وقال النحاس: "ويجوز في غير القرآن (أنلزمكمها)، يجري المضممر مجرى المظهر، كما تقول: أنلزمكم تلك". انظر: إعراب القرآن للنحاس 2/280 وإعراب القراءات الشواذ 1/660 والألوسي 11/334

² انظر: الهمع 1/261

³ انظر: الهمع 1/260

الأحوال كلها ... وإعرابه لغة طيئ وهذيل وعقيل⁴، فيقال في الرفع: اللذون بالواو. قال:

نحن اللذون صبحوا الصباح يوم النخيل غارة ملحاحا

ومنها: اللاء كالذين، واللائين. قال¹:

وإنا من اللائين إن قَدَرُوا عَفْوا (وإن أتربوا جادوا وإن تربوا عَفوا)

وُتَعَرَبَ فِي لُغَةِ كَالَّذِينَ. قَالَ²:

هُمُ اللَّائُونَ فَكُّوا الْعُلَّ عَنِّي (بمَرُّو الشَّاهِجَانَ وَهُمْ جَنَاحِي) ومنها لجمع المؤنث: اللاتي واللائي .. واللاءات بالبناء على الكسر، وبالإعراب كجمع المؤنث السالم. وذوات بالبناء على الضم في لغة طيئ وبالإعراب كجمع المؤنث السالم في لغة حكاها البهاء ابن النحاس، ومن شواهدنا قوله:

أولئك إخواني الذين عرفتهم وأخذتُك اللاءاتُ زِينًا بالكتم وقوله:

جمعتها من أئني سوابق ذوات ينهضن بغير سائق وذو في لغة طيئ لا يستعملها موصولا غيرهم، وهي مبنية على الواو، وقد تعرب. قال:

فإن الماء ماء أبي وجدي وبئري ذو حفرت وذو طويت

وقال³:

(فإما كرام موسرون لقيتهم) فحسبي من ذو عندهم ما كفانيا ويروى (من ذي) بالإعراب. وذات عندهم أيضا، وهي خاصة بالمؤنث مبنية على الضم، حُكِي (بالفضل ذو فضلكم الله به والكرامة ذاتُ فضلكم الله به) وحُكي إعرابها⁴.

ومن المبنيات ما لعبت اللهجات دورا في تنوع حركة بنائه، ك(الذي والتي)؛ فيذكر السيوطي أن "في الذي والتي لغات: إثبات الياء ساكنة، وهي الأصل، وتشديدها مكسورة، قال:

⁴ انظر: أبو حيان: ارتشاف الضرب 2/1004

¹ انظر: د. إميل يعقوب: المعجم المفصل 2/1059

² انظر: المرجع السابق 1/183

³ انظر: المرجع السابق 2/1087

⁴ انظر: همع الهوامع 1/285 : 289

وليس المالُ فاعلمه بمالٍ وإن أغناكَ إلا الذبيُّ
ينالُ به العلاء ويصطفيه لأقربِ أقربيه وللقصيِّ

وتشديدها مضمومة قال:

أغض ما استطعت فالكريمُ الذبيُّ يألف الحلم إن جفاه بذيُّ
وحذفَ الياء وإسكان ما قبلها، قال:

فلم أر بيتا كان أحسن بهجةً من الدُّ به من آل عزة عامرٍ
وحذفها وكسر ما قبلها، قال:

شُعفت بك اللتِ تيمنك فمثلُ ما بك ما بها من لوعةٍ وغرامٍ
وقال أبو حيان: ومن ذهب إلى أن ما ذكر من التشديد والحذف
بوجهين خاص بالشعر فمذهبه فاسد؛ لأن أئمة العربية نقلوها على
أنها لغات جارية في السعة".¹

تعليق:

بعد هذا العرض الموجز للظواهر السابقة يرى الباحث أن في ضمير الغيبة ثلاث لهجات تمثل ثلاث قواعد نحوية تفاوتت في انتشارها بين القبائل العربية، هي لهجة الضم ولهجة الكسر اتباعاً لكسر، ولهجة الإسكان، وهي قليلة ليس لها شواهد قرآنية، وأن الأصل في حركة هاء الغيب (ضمير الغائب المتصل) الضم؛ بدليل أنها مضمومة في الضمير المنفصل (هو)، وأن الكسر بعد كسرة أو ياء ساكنة هو مخالفة للأصل، وبعد مظهراً من مظاهر التخفيف في اللسان العربي؛ ففيه انسجام حركي، والانسجام كمظهر من مظاهر التخفيف والتسهيل في الكلام اتسمت به بعض القبائل العربية البدوية؛ بهدف الاقتصاد في المجهود العضلي عند النطق، أما القبائل المتحضرة – القبائل الحجازية – فقد حافظت على الأصل في النطق؛ لأنها تميل إلى التأنى والهدوء في النطق. وهذا لا يخالف ما ذكره د. أنيس من أن الضم للبدو والكسر للحضر²، إذ هذا بمثابة قانون عام، شذت عنه ظواهر؛ منها هذه الظاهرة. وتسجيل القرآن للهجتين يدفعنا إلى القول بعدم التفاضل بينهما؛ فكلتاها سمة يوسم بها ناطقوها وهي فصيحة لديهم، غير أن

¹ انظر: الهمع 1/283 : 285 وانظر: التذييل والتكميل مجلد أول ورقة

179 وانظر كذلك: ارتشاف الضرب 2/1003

² في اللهجات العربية 91

السيطرة كانت للغة الانسجام في قراءة حفص، فكل مواضع هذا الضمير في القرآن قد جاءت على لغة الانسجام إلا في الموضعين اللذين ذكرهما السيوطي: (أنسانيه إلا) و(عاهد عليه الله)؛ حيث قرأهما حفص بالضم.

كما يرى أن في حركة الواو والياء لهجتين تمثلان قاعدتين: لهجة الفتح وهي الأصل، وهي المنتشرة والشائعة بين القبائل العربية، ولهجة الإسكان، وهي أقل شيوعاً وانتشاراً؛ إذ إنها مقصورة على قبيلتي قيس وأسد.

وفي كاف الخطاب لهجتان: لهجة الضم وهي الأصل والمشهورة، ولهجة الكسر اتباعاً، وهي لهجة رديئة ليس لها حظ من الاستعمال والشيوع، ولم يسجلها لنا القرآن في قراءة متواترة أو شاذة؛ ومن ثم فاللهجتان لا تمثلان قاعدتين نحويتين عند النحاة.

وفي ميم الجمع أربع لهجات: لهجة الإسكان، ولهجة الضم بإشباع وباختلاس، ولهجة الضم قبل همزة قطع، ولهجة الإسكان قبل غيرها. وإن وليها ضمير متصل فالضم أشهر وأكثر استعمالاً، وإن ورد الإسكان في القراءات الشاذة؛ لأن الأصل في ضمير الجمع الإشباع بالواو، والإسكان أحسن إن لم يلها ضمير متصل تخفيفاً.

ويرى الباحث أن كل الظواهر اللهجية المذكورة في الضمائر أقرب إلى الظواهر الصوتية منها إلى الظواهر النحوية؛ لأن تفسيرها جميعاً تفسير صوتي تفسره لنا ظاهرتنا المماثلة والمخالفة بهدف التخفيف في اللسان العربي.

ويرى الباحث أن الظواهر اللهجية في أسماء الإشارة ظواهر تتعلق ببنية الكلمة إلا استعمال اللام مع الكاف في اسم الإشارة؛ حيث لهما دلالة نحوية؛ لأن الإشارة ثلاث مراتب: قري ولها المجرد من اللام والكاف، ووسطى ولها ذو الكاف، وتُعدى ولها ذو الكاف واللام. واستعمال الكاف بدون اللام لهجة بني تميم، واستعمال الكاف مع اللام لهجة الحجازيين. ولم يرد في القرآن المجرد من اللام دون الكاف.

أما الموصولات الاسمية المذكورة ففي بعضها لهجتان: لهجة تبنيتها وهذا هو الأصل والأشهر وهو لغة القرآن، ولهجة تعربها، وهي لهجة قليل من العرب، وعليها جاءت بعض الأشعار، وهذه الموصولات هي (الذين واللذين واللاءات وذوات وذو وذات). وقد

نسب السيوطي إعراب (الذين) لقبائل طيئ وهذيل وعقيل، ونسب بناء (ذو) و(ذوات) على الضم لـ(طيئ) ولم يذكر لنا لهجات الإعراب في الموصولات: (ذو) و(ذات) و(ذوات) و(اللأين) و(اللاءات).

وفي بناء (الذي والتي) لهجات: إثبات الياء ساكنة، وهي الأصل، وتشديدها مكسورة، وتشديدها مضمومة، وحذف الياء وإسكان ما قبلها، وحذف الياء وكسر ما قبلها، وهي لهجات جارية في السعة كما ذكر العلماء.

الظاهرة الرابعة **جزم المعتل الآخر والمهموز الآخر والمضعف** **وبناء اسم الفعل**

أولاً: جزم المعتل الآخر:

هو ما آخره ألف كـ(يخشى) أو واو كـ(يغزو) أو ياء كـ(يرمي)، فإنه يجزم بحذف حرف العلة نيابة عن السكون، وذكر السيوطي أنه يجوز في الشعر تسكين ما قبل هذه الحروف بعد حذفها تشبيهاً بما لم يحذف منه شيء، كقوله¹:

ومن يُتَّقُ فإن الله معهُ (ورزق الله مؤتاب وغاد)

وورد إبقاء هذه الحروف مع الجازم، كقوله²:

ألم يأتيك والأنباء تنمي (بما لاقت لبون بني زياد)

فالجهمور على أنه مختص بالضرورة، وقال بعضهم: إنه يجوز في سعة الكلام، وإنه لغة، وخرَّج عليه قراءة (لا تخف دركا ولا تخشى) و(إنه من يتقي وبصير)³.

ثانياً: جزم المهموز الآخر:

¹ انظر: د. إميل يعقوب: المعجم المفصل 1/238

² انظر: المرجع السابق 1/246 ولعل هذا البيت مما أزال الإعراب عن وجهه الذي رسمه النحاة. يقول ابن جني تعليقا على هذا البيت: "إن كان ترك زيغ الإعراب يكسر البيت كسرا لا يزاحفه زحافا فإنه لابد من ضعف زيغ الإعراب واحتمال ضرورته .. فاعرف إذا حال ضعف الإعراب الذي لابد من التزامه مخافة كسر البيت من الزحاف الذي يتكبه الجفاة الفصحاء إذا أمنوا كسر البيت، فإن أمنت كسر البيت اجتنبت ضعف الإعراب، وإن أشفقت من كسره ألبتة دخلت تحت كسر الإعراب". انظر: الخصائص 1/333 وحول (مُزيلات الإعراب) انظر: د. محمد إبراهيم البنا: الإعراب سمة العربية 34 :

ذكر السيوطي أنه يجوز تسهيل المهموز الآخر، كـ(يقرأ ويقرئ)، وحكي الخضراوي أنه لغة ضعيفة، فإذا دخل الجازم على المضارع في هذه اللغة لم يجر حذف الآخر له؛ لأن حكمه حكم الصحيح، قال:

عجبت من ليلاك وانتياها من حيث زارتنى ولم أورا بها
أي ولم (أورا) بها أي لم أشعر بها ورأني. وأجاز ابن عصفور:
حذفه إعطاء له حكم المعتل الأصلي، كقوله¹:
(جريئ متى يُظلم يعاقب بظلمه) سريعا وإلا يُبد بالظلم يظلم
وأجيب بأنه ضرورة، أو على لغة بدا يبدأ كبقى يبقى²

ثالثا : جزم المضعف وبنائه:

في حديثه عن الفعل المضعف يقول السيوطي: "إذا سكن المدغم لاتصاله بالضمير المرفوع أو في أفعل التعجب وجب الفك، نحو: رددت ورددنا وأشدد بحمرة زيد .. فإن سكن لجزم أو بناء جاز الفك، وهو لغة الحجاز، والإدغام لغة غيرهم من العرب نظرا لعدم الاعتداد بالعارض، فيقال: لم يردد ولم يردد واردد وردد . وإن فك فواضح، وإن أدغم حرّك الثاني من حرفي التضعيف

³ طه 77 ويوسف 90 ولم ينسب السيوطي هذه القراءة لأحد، وهي قراءة متواترة. وقراءة (يتقي) منسوبة لقبيل، وفي تخريجها قيل: إنه مجزوم بحذف الياء التي هي لام الكلمة وهذه ياء إشباع، وقيل: جزمه بحذف الحركة المقدرة وقد حكوا ذلك لغة، وقيل: هو مرفوع و(من) موصول، ورجح صاحب البحر الجزم على أنه لغة، وهو مرفوع عند أبي علي إلا في ضرورة الشعر، ومقبول عند رؤساء النحويين نظما وشعرا. أما (يخشى) فلا خلاف بين القراء عليها، وإنما الخلاف في (تخاف) فقرأها بالجزم حمزة والأعمش، ومن ثم اختلف العلماء في تخريج (يخشى)، فقيل: إنه مرفوع على الاستئناف، وقيل إنه مجزوم وفيه الياء، كقول الراجز (هُزِي إِلَيْكَ الْجَزَعُ بِجَنِيكَ الْجَنَى). ورجح الطبري قراءة الرفع في (تخاف). وأضاف الألوسي أنه قيل: مجزوم بحذف الألف، والألف المذكورة جئ بها للإطلاق مراعاة لآواخر الآيات كما في قوله تعالى (فأصلونا السبيلا)، وقيل: مجزوم بحذف الحركة المقدرة، وهذه لغة عند قوم وضرورة عند آخرين، ولا يجوز تخريج التنزيل الجليل الشأن عليه أو لا يليق مع وجود الاحتمالات السابقة. انظر: الطبري: جامع البيان 9/240 والألوسي: روح المعاني 13/64 ، 16/729

¹ انظر: د/إميل يعقوب: المعجم المفصل 2/943

² انظر: همع الهوامع 1/180 : 181

تخلصا من التقاء الساكنين، وفي كيفية تحريكه لغات: إحداها أنه يحرك بالفتح مطلقا سواءً وليه ضمير نحو (رُدَّه ولم يرُدَّه) أم ساكن نحو (رُدَّ المال ولم يرُدَّ المال) أم لا نحو (رُدَّ ولم يرُدَّ). والثانية أنه يحرك بالفتح في الحالة الأولى والثالثة دون الثانية، فإنه يكسر فيها على أصل التقاء الساكنين، فيقال: رُدَّ المال. والثالثة أنه يحرك بالكسر مطلقا في الأحوال الثلاثة على أصل التقاء الساكنين. والرابعة أنه يحرك بأقرب الحركات إليه نحو (رُدَّ ، فِرَّ ، عَضَّ) إلا مع ضميري المؤنث والمذكر الغائبين فيحرك بحركة الضمائر نحو (عَضُّهُ ورُدُّهَا) وإلا فيما بعده ساكن من كلمة أخرى فيكسر نحو (عَضَّ الطرف، ورُدَّ ابنك)¹.

رابعا : بناء اسم الفعل :

أثرت أن أضم اسم الفعل إلى الفعل على الرغم من خلاف النحويين في جملته ما بين الاسمية والفعلية وترجيح البصريين الجملة الاسمية وترجيح الكوفيين الجملة الفعلية، لأنني أرى أن اسم الفعل يشترك مع الفعل في المعنى والزمن والعمل²، وهذا يكفي لأن يُجْعَلَ فعلا لولا أنه يختلف عنه في حركات البناء وأنه غير معرب ولا متصرف. وأسماء الأفعال التي لعبت اللهجات العربية دورا في تنوع حركات بنائها، وذكرها السيوطي في همعه هي:

- **هيهات**: ذكر السيوطي أن في (هيهات) أكثر من أربعين لهجة في الجانب الصوتي والجانب الصرفي والجانب النحوي والجانب الحرفي، يقول: "هيهات بمعنى بُعد، حكى فيها الصنعاني ستا وثلاثين لغة: هيهات وأيهات وهيهان وأيهان وهيهاه وأيهاه. وكل واحدة من هذه الستة مضمومة الآخر ومفتوحته ومكسورته منونة وغير منونة. وحكى غيره: أيهاك وأيها وأيها وهيهاتا بالالف وإيهاء بالمد، فزادت على الأربعين"³.

¹ انظر: الهمع 6/287 : 288

² اسم الفعل هو لفظ يدل على معنى الفعل ويعمل عمله، ولكن لا يقبل علامات ولا يتصرف تصرفه. انظر: الشيخ الصبان: حاشية الصبان على شرح الأشموني 3/288 وما بعدها وانظر كذلك: د/أحمد عبد العظيم: المصطلح النحوي دراسة نقدية تحليلية 140، 139، 98، 40، 41

- **أَوْوَه** : بمعنى أتوجع، فيها لغات أشهرها فتح الواو المشددة وسكون الهاء، ومنها كسر الهاء وكسر الواو فيهما، وأَوْوَه بسكون الواو وكسر الهاء¹.
- **إِخَّ وَكَّح** : بتشديد الخاء ساكنة ومكسورة، بمعنى أكره.

تعليق :

بالنسبة للفعل المعتل الآخر فإن في جزمه لهجتين: إحداهما فصحي مشهورة، وهي حذف الحرف - على أنه علامة الجزم عند النحاة - والآخرى إبقاء الحرف - على أن علامة الجزم حركة مقدرة - وهي لهجة قليلة الاستعمال غير مشهورة، ولولا تخريج قراءة (يتقي وتخشى) عليها لسلمنا مع جمهور النحاة بأنها مختصة بالضرورة.

وبالنسبة للفعل المهموز الآخر الذي سُهِّلت همزته فإن في جزمه كذلك لهجتين: إحداهما إبقاء آخره إعمالاً على أصله، والآخرى حذف آخره إعطاءً له حكم المعتل الأصلي، وكلتا اللهجتين قليلة الاستعمال غير مشهورة.

وبالنسبة للفعل المضعف فإن الباحث يرى أن الإدغام ظاهرة صوتية، بيد أن له أثراً صرفياً ونحوياً؛ لأن جواز الإدغام والفتك في المضارع المجزوم والأمر منه مرتبط بوظيفته النحوية، ومن ثم عرضنا له هنا، وهو مظهر من مظاهر التخفيف في اللسان العربي لجأت إليه كل القبائل العربية حال تحريك لام الفعل، ولم تختلف فيه إلا إذا كانت اللام ساكنة جزماً أو بناءً، فبينما فكت القبائل الحجازية إدغام الفعل، حافظت القبائل الأخرى على الإدغام تخفيفاً في النطق، وفي إدغامه تنوعت لهجات القبائل في حركة الحرف الثاني من حرفي الإدغام ما بين الضم والفتح والكسر، ولم يحدد لنا السيوطي أصحاب لهجة الإدغام².

³ انظر: الهمع 5/122 : 123 والكسر والفتح بلا تنوين قرئ بهما في القراءات المتواترة، والكسر من غير تنوين لغة تميم وأسد وبه قرأ أبو جعفر، والفتح من غير تنوين لغة الحجاز وبه قرأ الباقر. انظر: البنا الدمياطي: إتحاف فضلاء البشر 403 في توضيح القراءات في قوله تعالى: (هيهات هيهات لما توعدون) المؤمنون 36 ويلاحظ أن أبا جعفر مدني حجازي، وهذا يعني أن لهجة تميم شاعت في البيئة الحجازية.

¹ انظر: الهمع 5/123

ويرى د/إبراهيم أنيس أن اختلاف القبائل العربية في الإظهار والإدغام في الفعل المجزوم أو الأمر منه ليس له سر سوى اختلاف موضع النبر بين هذه القبائل، ففي التزام الحجازيين فك الإدغام نقل النبر من موضعه إلى الذي قبله ؛ لأن الجزم يختصر أواخر الكلمات¹.

وعلى الرغم من أن فك الإدغام منسوب إلى لهجة الحجازيين والإدغام منسوب لغيرهم، فإن الباحث يرى أن اللهجتين شاعتا في البيئة الحجازية، وإن كانت الغلبة للهجتها الأصلية وهي الفك، وقد احتفظت قراءة حفص عن عاصم وهي قراءة حجازية باللهجتين في كثير من المواضع مثل (يرتد وبرتد، ويشاقق ويشاقق).

وبالنسبة لأسماء الأفعال فإنني رأيت أن أضمرها إلى الأفعال؛ لأنها تشترك معها في المعنى والزمن والعمل، وهذا يكفي لجعل اسم الفعل فعلا لولا أنه مخالف له في حركات البناء وأنه غير معرب ولا متصرف. وأسماء الأفعال التي أوردتها السيوطي في همعه، ولعبت اللهجات العربية دورا في تنوع حركات بنائها هي: هيهات: بمعنى بُعد، وفي بنائها سبع لهجات: الضم والفتح والكسر بالتنوين وبدون تنوين. و (أَوْه) بمعنى أتوجع، وفي بنائها لهجتان: إحداهما سكون الهاء وهي الأشهر، والأخرى كسر الهاء. وإحّ وكحّ بمعنى أتكره، وفيها لهجتان: سكون الخاء وكسرها. ونلاحظ أن السيوطي لم يذكر مصطلح اللهجة، وإنما ذكر (اللغة) وهي مرادفة للهجة في اللسان العربي، كما لم ينسب بعض اللهجات إلى أصحابها.

² في موضع آخر نص السيوطي على أن الإدغام لغة تميم، وأن الفك أكثر من الإدغام في القرآن. انظر: الإتيان في علوم القرآن 2/103 وانظر كذلك: الشيخ خالد الأزهرى: شرح التصريح على التوضيح 5/485 وكذلك الشيخ الصبان: حاشية الصبان على شرح الأشموني 4/495

¹ انظر: في اللهجات العربية 149 والنبر stress هو وضوح نسبي لمقطع من المقاطع إذا قورن ببقية المقاطع في الكلمة. انظر: التطور اللغوي 126.

الظاهرة الخامسة المنقوص المنصوب والمنادى الموصوف بـ(ابن) وياء المتكلم المضافة للمنادى

أولا : المنقوص المنصوب:

ذكر السيوطي¹ أن من الإعراب المقدر ما يقدر فيه حركتان فقط: الضمة والكسرة، وذلك المنقوص، وهو ما آخره ياء خفيفة لازمة تلو كسرة كالقاضي والداعي، بخلاف نحو كرسيّ لتشديدها وما جرّه أو نصبه بالياء لعدم لزومها وظني ورُمي لسكون ما قبلها، وعلّة التقدير الاستتقال؛ ولذا ظهرت الفتحة لختها على الياء، وقد تقدّر أيضا ولكن في الضرورة، كقوله²:
ولو أن وائش باليمامة دائره (وداري بأعلى حضرموت اهتدى ليا)
وأجازه أبو حاتم في الفصح وقال: إنه لغة فصيحة، وخرّج عليه قراءة (من أوسط ما تطعمون أهاليكم) بسكون الياء³.

ثانيا : المنادى الموصوف بـ(ابن) :

يقول السيوطي: "إذا كان المنادى علما موصوفا بـ(ابن) متصل مضاف إلى علم نحو: يا زيد بن عمرو، جاز في المنادى مع الضم الفتح اتباعا لحركة (ابن) إذ بينهما ساكن، وهو حاز غير حصين. واختلف في الأجود، فقال المبرد: الضم لأنه الأصل، وقال ابن كيسان: الفتح لأنه الأكثر في كلام العرب.. وحكى الأخفش أن من العرب من يضم نون الابن اتباعا لضم المنادى، وهو نظير من قرأ: (الحمْدُ لله) بضم اللام، وزعم الجرجاني أن فتحة ابن بناء"⁴.

¹ انظر: الهمع 1/182 : 183

² انظر: د.إميل يعقوب: المعجم المفصل 2/1082

³ المائدة 89 ولم تنسب هذه القراءة لأحد من أصحاب القراءات المتواترة أو الشاذة، ولم ترد في كتب القراءات المتواترة ولا القراءات الشاذة، وذكر الألويسي أنها مروية عن جعفر الصادق، وهي على لغة من يسكن الياء في الحالات الثلاث، كالألف، وهو جمع أهل على خلاف القياس ك(ليال) في جمع (ليلة)، وقال ابن جنبي: واحدهما ليلة وأهلاة وهو محتمل، وقيل: إن أهالي جمع (أهلون) وليس بشيء. انظر: روح المعاني 7/18

⁴ انظر: الهمع 3/53 : 54

ثالثاً : ياء المتكلم المضافة للمنادى:

بعد أن انتهى السيوطي من حديثه عن المنادى المضاف لياء المتكلم عرض لحركة الياء، فقال: "الياء المضاف إليها في غير المفرد الصحيح تفتح، وقد تكسر مع المقصور، قرأ الحسن (عصاي)¹، وقد تكسر المدغمة في جمع أو في غيره، كقراءة حمزة (بمصرخي)² وقول الشاعر³:

عليّ لعمرٍو نعمةٌ بعدَ نعمةٍ (لوالده ليست بذات عقارب)
سمع بكسر الياء"⁴.

ثم أضاف السيوطي: أنه "إن نودي المضاف للياء لا بعد ساكن ففي الياء لغات أشهرها الحذف وإبقاء الكسر دالا عليها، لكثرة الاستعمال، نحو (يا عبادِ فاتقون)، فالإبقاء ساكنة، فمفتوحة نحو (يا عبادي الذين أسرفوا)، فقلبيها ألفا نحو (يا حسرتا على ما فرطت)، فحذفها - أي الألف - مع فتح المتلو استغناء به عنها، أو

¹ طه 18 وذكر العكبري أنه "يقرأ بتخفيف الياء وكسرها على أصل التقاء الساكنين، ويقرأ بسكون الياء مثل محياي فيمن سکن". إعراب القراءات الشواذ 2/68

² إبراهيم 22 قرأ بالكسر حمزة (من السبعة) وبحي بن وثاب والأعمش (من أصحاب الشواذ)، وذلك على الأصل في التقاء الساكنين، فالأصل بمصرخين لي، فأضيف وحذفت نون الجمع للإضافة، فالتقت ياء الجمع الساكنة وياء المتكلم والأصل فيها السكون فكسرت لالتقاء الساكنين وأدغمت. وقال العكبري: الفتح هو الوجه. وقد طعن في هذه القراءة كثير من النحاة، فوصفها الفراء بأنها من زعم القراء، وقال أبو عبيد: نراهم غلطوا، وقال الأخفش: ما سمعت هذا الكسر من أحد من العرب ولا من أحد من النحويين، وقال الزجاج: إنها عند الجميع رديئة مردولة ولا وجه لها إلا وجه ضعيف، وقال الزمخشري: هي ضعيفة. ولسنا مع هؤلاء النحاة، فأراؤهم هذه فاسدة، والقراءة متواترة عن السلف والخلف، ولا يجوز أن توصف بالخطأ أو القبح أو الرداءة. وذكر الألويسي أنه "نقل جماعة من العلماء أنها لغة قليلة الاستعمال، ونص قطرب على أنها لغة في يربوع فإنهم يكسرون ياء المتكلم إذا كان قبلها ياء أخرى ويصلونها بها ك(عليه ولديه) وقد يكتفون بالكسرة، وقد حسنها أبو عمرو وهو إمام لغة ونحو وقراءة وعربي صحيح". انظر: إعراب القراءات الشواذ 1/734 الألويسي: روح المعاني 13/264

³ انظر: د. إميل يعقوب: المعجم المفصل 1/111

⁴ انظر: الهمع 4/298 : 299

ضمه، وقرئ (قُلْ رَبُّ أَحْكَمَ بِالْحَقِّ)¹ .. فإن كان المضاف إلى الياء في النداء أُمًَّ أَوْ عَمًّا مع ابن وابنة قُلْ إثباتها وقلبها ألفا ثابتة حتى لا يكاد يوجد إلا في ضرورة، كقوله²:

يا بن أمي ويا شقيق نفسي (أنت خلقتني لدهر شديد)

وغلب الحذف لكثرة استعمالها في النداء مع كسر الميم دلالة على الياء المحذوفة وفتحها دلالة على الألف المحذوفة المنقلبة عن الياء المقدّر فتح ما قبلها، قال تعالى: (يا بن أمّ لا تأخذ بلحيتي ولا برأسي) قرئ في السبع بالكسر والفتح³.

تعليق :

من خلال ما سبق عرضه تبين للباحث أن الاسم المنقوص في نصبه لهجتان: إحداهما تحريك الياء، وهي لهجة فصحة مشهورة كثيرة الاستعمال، والأخرى إسكان الياء وهي لغة قليلة الاستعمال، لكنها وُصفت بأنها فصحة، وجاء عليها المثل العربي (أعطِ القوس باريها) بإسكان الياء.

والمنادى العَلَم الموصوف بـ(ابن) متصل مضاف إلى علم فيه لهجتان: إحداهما ضم المنادى وهي الأصل، ورجحها البصريون وأيدهم السيوطي فيها⁴، والأخرى الفتح وهو الأكثر استعمالاً في كلام العرب لخفته. وكذلك في (ابن) لهجتان: إحداهما الفتح (إعراباً) وهي الأصل والأكثر استعمالاً في كلام العرب، وهي لغة

¹ الأنبياء 112 وضم الباء قراءة شاذة، أي يارُبُّ كما تقول يا رجلُ، وهو ضعيف؛ لأن النكرة لا تحذف معها (يا)، وقد أجازها الكوفيون. انظر: العكبري: إعراب القراءات الشواذ 2/121

² انظر: د. إميل يعقوب: المعجم المفصل 1/285

³ الهمع 4/300 : 302 والآية رقم 94 من سورة طه. وقد قرأ حمزة والكسائي من السبعة (يا بن أمّ) بكسر الميم. انظر: الألوسي: روح المعاني 16/746

⁴ يقول السيوطي: "فالبصريون يضمون المنادى، والكوفيون وابن كيسان يجيزون الضم والفتح .. وما ذكره البصريون هو القياس؛ إذ الأعلام أقبل للتغيير من غيرها" 3/55

القرآن، والأخرى الضم اتباعاً لضم المنادى، وهذا ما يسمى في علم اللغة الحديث بالمماثلة التقديمية⁵.

وكذلك في حركة ضمير المتكلم (الياء) الواقع مضافاً إلي المنادى أو غيره لهجتان إن كان بعد ساكن: الفتح والكسر، والفتح أكثر وأشهر، غير أن الأخرى غير شاذة ولا مهملة، بل جاءت عليها قراءات متواترة. وفيه عدة لهجات إن كان بعد متحرك أشهرها الحذف وإبقاء الكسر دالاً عليها لكثرة الاستعمال، وإبقاء الياء ساكنة، وإبقاؤها مفتوحة، وقلبها ألفاً، وحذف الألف مع فتح المثلو استغناءً به عنها أو ضمها. وإن كان المنادى المضاف إلى الياء أمّاً أو عمّاً مع ابن وابنة ففي الياء لهجات: أشهرها في الاستعمال الحذف مع كسر الميم أو فتحها؛ دلالة على الياء المحذوفة أو الألف المنقلبة عنها. وإثباتها وقلبها ألفاً ثابتة، وهذا قليل في الاستعمال.

وفي كل مفردات الظاهرة السابقة نلاحظ أن السيوطي لم يذكر مصطلح اللهجة، وإنما ذكر مصطلح اللغة وهي مرادفة للهجة في اللسان العربي، كما نلاحظ أنه لم ينسب اللهجات إلى أصحابها من القبائل العربية.

⁵ أطلق القدماء عدة مصطلحات على ما يسمى حديثاً بالمماثلة مثل الإتياع والمجانسة والمضارعة والتقريب، ودلالة المصطلحات جميعاً واحدة، وهي تعني تأثر صوت بصوت صامتاً كان أو صائتاً، فإن أثر الصوت فيما بعده فالمماثلة تقديمية، وإن أثر فيما قبله فالمماثلة رجعية. والمماثلة مظهر من مظاهر التخفيف والتسهيل في الكلام، اتسمت به بعض القبائل العربية؛ ربما كان معظمها من قبائل شرق الجزيرة تلك القبائل البدوية؛ لأن البدوي بطبعه يميل إلى الاقتصاد في المجهود العضلي عند النطق، أما القبائل المتحضرة المتمثلة في قبائل غرب الجزيرة فقد حافظت على الأصل في النطق؛ لأنها تميل إلى التأنى والهدوء في النطق. انظر للباحث: قراءة عاصم برواية حفص دراسة صرفية نحوية (مبحث الانسجام الصوتي) - رسالة ماجستير مخطوطة بجامعة المنيا 1995

الظاهرة السادسة الظروف (المفعول فيه)

أولاً: (ذا وذات) بين التصرف وعدم التصرف:

يقول السيوطي: وألحق العرب أيضاً باليمنوع التصرف في التزام النصب على الظرفية (ذا و ذات) مضافين إلى زمان نحو: لقيته ذا صباح وذا مساء وذات مرة وذات يوم وذات ليلة، قال¹:
إذا شدد العصابة ذات يوم (وقام إلى المجالس والخصوم)
إلا في لغة لثعم، فإنها أجازت فيها التصرف، فيقال: سير عليه
ذات ليلة برفع (ذات)، وقال بعض الخثعميين²:

عزمت على إقامة ذي صباح (الأمر ما يسوؤ من يسوؤ)
والسبب في عدم تصرف (ذا وذات) في لغة الجمهور أنهما في الأصل بمعنى صاحب وصاحبة صفتان لظرف محذوف، والتقدير في (لقيته ذا صباح ومساء): وقتا صاحب هذا الاسم، و(ذات يوم): قطعة ذات يوم، فحذف الموصوف وأقيمت صفته مقامه، فلم يتصرفوا في الصفة لئلا يكثر التوسع.. وإضافتهما من قبيل إضافة المسمى إلى الاسم، وهي قليلة في كلام العرب، فلم يتصرفوا فيها لذلك.

ثانياً: (أمس وحيث ولدن ومع) بين الإعراب والبناء:

يقول السيوطي عن الظرف (أمس)³: أمس اسم معرفة متصرف يستعمل في موضع رفع ونصب وجر، وهو اسم زمان موضوع لليوم الذي يليه اليوم الذي أنت فيه أو ما هو في حكمه في إرادة القرب، فإن استعمل ظرفاً فهو مبني عند جميع العرب.. وإن استعمل غير ظرف فذكر سيبويه عن الحجازيين بناءه على الكسر رفعا ونصبا وجرًا، كما كان حال استعماله ظرفاً، تقول: ذهب أمس بما فيه وأحببت أمس، وما رأيتك مذ أمس، قال:
اليوم أعلم ما يجيئ به ومصى بفضل قضائه أمس

¹ انظر: د. إميل يعقوب: المعجم المفصل 2/949

² انظر: السابق 1/223

³ انظر: الهمع 3/187 : 191 (باختصار) وانظر: ابن هشام: قطر الندى

ونقل عن بني تميم أنهم يوافقون الحجازيين حالة النصب والجر في البناء على الكسر، ويعربونه إعراب ما لا ينصرف حالة الرفع، قال شاعرهم:

اعتصم بالرجاء إن عَنَّ يَأْسُ وتناسَ الذي تَضَمَّنَ أَمْسُ
ومن بني تميم من يعربه إعراب ما لا ينصرف في حالتي النصب والجر أيضا، وعلته ما ذكر في (سحر) من العدل والتعريف، وعليه قوله:

إني رأيت عجبا مذ أَمَسَا عَجَائِرًا مِثْلَ السَّعَالِي خَمَسَا
ومنهم من يعربه إعراب المنصرف فينونه في الأحوال الثلاثة، حكاة الكسائي، وحكى الزجاج أن بعض العرب ينونه وهو مبني على الكسر تشبيها بالأصوات، وحكى الزجاجي والزجاج أن من العرب من يبنيه وهو ظرف على الفتح، فتلخص فيه حال الظرفية لغتان: البناء على الكسر وعلى الفتح، وحال غير الظرفية خمس لغات: البناء على الكسر بلا تنوين مطلقا، وبتنوين، وإعرابه منصرفا وغير منصرف مطلقا، وإعرابه غير منصرف رفعا وبناءه نصبا وجرًا.

فإن قارنه (أل) أُعْرِبَ غالبا نحو: إن الأَمْسَ ليوم حسن، قال تعالى: (كَأَن لَّمْ تَعَنَّ بِالْأَمْسِ) يونس 24 ومن العرب من يستصحب البناء مع (أل)، قال:

وإني وقفت اليوم والأَمْسِ قبله ببابك حتى كادت الشمسُ
تَغْرُبُ

فكسر السين وهو في موضع نصب عطفا على اليوم. ويعرب أيضا حال الإضافة نحو: إنَّ أَمْسَنَا يوم طيب، وحال التنكير نحو: مضى لنا أَمْسٌ حسنٌ، وحال التثنية والجمع نحو: أَمْسَانِ وَأَمْسِ وَأَمَّاسِ وَأَمُوسِ، قال:

مَرَّتْ بِنَا أُوَلَّ مِنْ أُمُوسٍ تَمِيسُ فِينَا مَيْسَةَ الْعُرُوسِ
وعن (حيث) يقول السيوطي: "من الظروف المبنية (حيث) وعلة بنائها شبهتها بالحروف في الافتقار؛ إذ لا تستعمل إلا مضافة إلى جملة، وبنيت على الضم تشبيها بـ(قبل وبعد).

وإعرابها لغة فقعس¹، فهم يقولون: جلست حيث كنت، وجئت من حيث جئت، فيجرونها بـ(من) وهي عندهم كـ(عند)، وقرئ

¹ حي من بني أسد. الهمع هامش 3/206

(سنستدرجهم من حيث لا يعلمون)¹ بالكسر، فيحتمل الإعراب والبناء على الكسر².

ويقول السيوطي عن (لدن): "من الظروف المبنية (لدن)، وهي لأول غاية زمان أو مكان، وبنيت لشبهها بالحرف في لزومها استعمالاً واحداً.. وإعراب (لدن) لغة قيسية تشبيهاً بـ(عند)، وبه قرأ عاصم (بأسا شديداً من لدنه)³ بالجر وإشمام المدال الساكنة الضم، والأصل (من لدُّنه) بضم الدال⁴.

ويقول السيوطي عن (مع): "من الظروف العادمة التصرف (مع) وهي اسم لمكان الاجتماع أو وقته، ويدل على اسميتها تنوينها في قولك (معاً) ودخول (من) عليها.. وكان حقه البناء لشبهه بالحروف في الجمود المحض، وهو لزوم وجه واحد من الاستعمال والوضع الناقص، إذ هي على حرفين بلا ثالث، إلا إنها أعربت في أكثر اللغات لمشابتها (عند) في وقوعها خبراً وصفة وحالاً وصلة ودالاً على حضور وعلى قرب.. وتسكينها قبل حركة نحو (زيد مع عمرو)، وكسرها قبل سكون نحو (زيد مع القوم) لغة ربيعة، وحركتها حركة إعراب؛ فلذلك تأثرت بالعوامل في (من معه)، ومن سَكَّنَ بنى، وهو القياس"⁵

ثالثاً: حيثُ وقَطُّ ومُدُّ

سلف الحديث عن (حيث) في البناء والإعراب على أنها ظرف مبني في كثير من اللهجات ومعرب في قلة منها؛ ولذا ينحصر الحديث هنا عن تنوع علامات البناء فيها، يقول السيوطي: "من

¹ الأعراف 182 ولم أجد هذه القراءة ضمن القراءات المتواترة أو الشاذة، في حين أن كل القراءات جاءت بالضم؛ مما يدل على أنه الأفتح والأشهر في كلام العرب.

² انظر: الهمع 3/205 : 206

³ الكهف 2 والقراءة المذكورة المتواترة عن عاصم هي في رواية أبي بكر شعبة بن عياش. والبناء في (لدن) أشهر. انظر: الألويسي: روح المعاني 3/121 ، 15/256

⁴ انظر: الهمع 3/216 : 217

⁵ الهمع 3/227 وذكر ابن هشام أنها لغة عَنَم. (قبيلة من تغلب) مغني اللبيب 4/233

الظروف المبنية (حيث) .. وبنيت على الضم تشبيهاً بـ(قبل وبعد) .. ومن العرب من بناها على الفتح طلباً للتخفيف، ومنهم من بناها على الكسر على أصل التقاء الساكنين¹.

أما الظرف (قَطًّا) فيقول عنه السيوطي: "من الظروف المبنية (قَطًّا)، وهي مقابل (عَوَّضَ)، فهي للوقت الماضي عموماً، وبنيت لشبه الحرف في إبهامه، لوقوعها على كل ما تقدم من الزمان .. وبنيت على الضم تشبيهاً بـ(قبل وبعد)، وقد تكسر على أصل التقاء الساكنين، وقد تتبع قافه طاءه في الضم، وقد تخفف طاؤه مع ضمها وإسكانها، فهذه خمس لغات"².

وأما الظرف (مُذِّ) فهو "من الظروف المبنية في بعض الأحوال، وسكونها قبل حركة وضمها قبل ساكن أشهر، و(مُذِّ) أصله (منذ) وهي محذوفة عند الجمهور بدليل رجوعهم إلى ضم ذال (مذ) عند ملاقاته الساكن نحو: مُذُّ اليوم، ولولا أن الأصل الضم لكسر .. وبعض العرب يكسر قبل الساكن على أصل التقاء الساكنين"³.

تعليق :

من خلال عرض السيوطي للظروف تبين للباحث أن في (ذا و ذات) المضافين إلى زمان لهجتين: إحداهما تمنعه التصرف؛ إذ تلمزه حالة واحدة، والأخرى تجعله متصرفاً، فتتنوع وظيفته النحوية وعلامات إعرابه، والأولى أشهر وأكثر استعمالاً. كما تبين له أيضاً أن (أمس) يستعمل ظرفاً وغير ظرف، فإن كان ظرفاً فهو مبني باتفاق، وفي بنائه لهجتان: البناء على الكسر وهو الأشهر والأكثر استعمالاً، والبناء على الفتح. وإن استعمل غير ظرف ففيه لهجات: إحداهما لهجة الحجازيين، وهي البناء على الكسر رفعا ونصبا وجرا، والثانية لهجة بعض بني تميم، وهي البناء على الكسر في حالتها النصب والجر وإعرابه إعراب مالا ينصرف حالة الرفع، والثالثة لهجة بعض بني تميم، وهي إعراب ما لا ينصرف في الحالات الثلاث، والرابعة لأناس من تميم، وهي إعرابه إعراب المنصرف منونا في الأحوال الثلاثة، والخامسة

¹ انظر: الهمع 3/205 : 206

² انظر: الهمع 3/213

³ انظر: الهمع 3/220 : 221

لبعض العرب، وهي البناء على الكسر منونا تشبيها بالأصوات. وإن قارنه (أل) ففيه لهجتان: البناء، والإعراب وهو الأشهر والأكثر استعمالا. وإن أضيف أعرب باتفاق.

كذلك تبين للباحث أن في (حيث) أربع لهجات: إحداها البناء على الضم، والثانية البناء على الفتح طلبا للتخفيف، والثالثة البناء على الكسر على أصل التقاء الساكنين، والرابعة الإعراب وهي لهجة فقعس دون سائر العرب، واللهجة الأولى هي الأشهر والأكثر استعمالا، وهي لغة القرآن، والثلاث الأخرى أقل شهرة واستعمالا، ولعل بعضها مهمل في الكلام النثري.

كما تبين للباحث أن في (لندن) لهجتين: إحدهما البناء وهي الأشهر والأكثر استعمالا، وهي لغة القرآن في غالبية قراءاته، والأخرى الإعراب، وهي لهجة قيس، وهي أقل استعمالا وشهرة، غير أنها وردت في إحدى القراءات المتواترة.

وتبين له أن في الظرف (مع) ثلاث لهجات: الأولى الإعراب نصبا، وهي الأشهر والأكثر استعمالا، والثانية إسكانها قبل حركة وكسرها قبل سكون إعرابا، وهي لغة ربيعة، والثالثة بناؤها على السكون وهو القياس، غير أنه أقل شهرة.

وفي بناء (قط) ثلاث لهجات: البناء على الضم وهو الأشهر وهو لغة القرآن، والبناء على الكسر على أصل التقاء الساكنين، والبناء على السكون.

وفي بناء (مُد) لم يختلف العرب في بنائها على السكون قبل متحرك، وإنما اختلفوا في حركة بنائها قبل ساكن، ففي ذلك لهجتان: إحدهما البناء على الضم، وهي الأشهر والأصل فيها، والثانية البناء على الكسر على أصل التقاء الساكنين.

وفي كل مفردات الظاهرة السابقة لم يذكر السيوطي مصطلح اللهجة، وإنما ذكر مصطلح اللغة وهي مرادفة للهجة، كما نلاحظ أنه نسب بعض اللهجات إلى أصحابها من القبائل العربية، وتركها بعضها غفلا، فلم ينسبها لأحد.

الظاهرة السابعة تنوع علامات بناء الحروف

- هاء التنبيه بين الفتح والضم:

يقول السيوطي: "وإذا نودي (أَيُّ) وجب بناؤها علي الضم، وإيلاؤها هاء التنبيه إما عوضاً من مضافها المحذوف أو تأكيداً لمعنى النداء .. وحكم هاء التنبيه الفتح عند أكثر العرب، ويجوز ضمها معها في لغة بني أسد، وقرئ في السبع (يا أَيُّهُ السّاحر)¹، ويقولون: يا أَيُّهُ المرأة"².

- رُبُّ بين الفتح والسكون والإشباع:

ذكر السيوطي فيها سبع عشرة لغة (لهجة) يمسُّ الجانب النحوي منها هذه اللهجات: فتح الباء مشددة (رَبُّ)، وسكون الباء مخففة (رَبُّ)، واتصالها بباء ساكنة (رَبْتُ) واتصالها بباء مفتوحة (رَبَّتْ)، واتصالها بباء مفتوحة مشبعة بألف (رَبَّتَا)³.

- لام كي بين الكسر والفتح:

في حديثه عن إضمار (أَنْ) جوازا ذكر السيوطي "أنها تضم في موضعين: أحدهما بعد لام الجر غير الجودية، نحو: جئت لأكرمك، فالفعل منصوب بعد هذه اللام بأن مضمرة، ويجوز إظهارها، نحو: جئت لأن أكرمك، وتسمى هذه اللام لام كي بمعنى أنها للسبب، كما أن (كي) للسبب، ويجوز أن ينطق بـ(كي) بعدها، نحو: جئت لكي أكرمك .. وحكم (لام كي) الكسر، وفتحها لغة تميم"⁴.

¹ الزخرف 49 وهذه القراءة منسوبة لابن عامر. انظر: ابن مجاهد: السبعة في القراءات. وعزا أبوحيان هذه اللهجة إلى بني مالك، ولا منافاة بين رأي أبي حيان والسيوطي، فينو مالك من بني أسد، والتحريك بالضم انسجاماً مع ما قبلها؛ ولذا تُدرس هذه الظاهرة ضمن ظاهرة الانسجام الصوتي أو المماثلة الصوتية. انظر: د. علم الدين الجندي: اللهجات العربية في التراث 1/270

² انظر: الهمع 3/50 : 52

³ انظر: الهمع 4/172 : 173

⁴ انظر: الهمع 4/140 : 141

- لام الجرّ بين الكسر والفتح:

ذكر السيوطي أن "الأشهر كسرهما مع كل ظاهر إلا المستغاث (إلا مع المضمّر) فالأشهر فتحها، ومقابل الأشهر أن بعض العرب يفتحها مع الظاهر مطلقاً، فتقول: المال كزيدٍ، وبعضهم إذا دخلت على فعل، وقرئ (وما كان الله ليعذبهم)¹، وخزاعة تكسرهما مع المضمّر، وإنما كسرت هي والباء، وإن كان الأصل في الحرف الواحد بناؤه على الفتح تخفيفاً لموافقة معموله، ولم تكسر الكاف؛ لأنها تكون اسماً، فكان جرهما² ليس بالأصالة، ولئلا تلبس بلام الابتداء ونحوها، وبقيت في المضمّر على الأصل؛ لأنه يتميز ضمير الجر من غيره، ولم يعول في الظاهر على الفرق بالإعراب، لعدم اطراده إذ قد يكون مبنياً وموقوفاً عليه"³.

- لام الطلب بين الكسر والفتح:

الأصل فيها الإسكان، وُثَرَكَّ إذا استؤنف بها الكلام، فتكسر، وفتحها لغة، يقول السيوطي في سياق حديثه عن الجوازم⁴: "أحدها لام الطلب أمراً كان نحو⁵ (فلينق) أو دعاء نحو (ليقض علينا ربك)، وحركتها الكسر لضرورة الابتداء، وفتحها لغة لسليم طلباً للخفة، وقيل: تفتح على هذه اللغة إن فتح تاليها بخلاف إذا ما انكسر أو صُمِّ، وقيل: تفتح إذا استؤنفت، أي لم تقع بعد الواو أو الفاء أو ثم، حكاها الفراء. وتسكن رجوعاً إلى الأصل في المبني، ومشاكلة عملها تلو واو وفاء وثم، نحو⁶: (ثم ليقضوا فتهم وليوفوا نذورهم وليطوفوا)".

¹ الأنفال 33 وهي قراءة شاذة لم ينسبها العكبري لأحد، وإنما قال: "فتحها قوم، وهي لغة محكية يفتح أربابها لام كي وينصبون بها". انظر: إعراب القراءات الشواذ 1/593

² أي لام الجر

³ انظر: الهمع 4/206 : 207

⁴ انظر: الهمع 4/307

⁵ الطلاق 7 ، الزخرف 77

⁶ سورة الحج 29

- الروي المطلق :

الروي هو الحرف الذي تبنى عليه القصيدة، وهو نوعان: مقيد ومطلق. ومعنى الإطلاق أنه ينتهي بحركة طويلة (حرف مد)¹، ويسمى (حرف الإطلاق). في هذا الحرف لغتان ذكرهما السيوطي إحداهما إثبات المد، وهي لغة الحجاز، والأخرى تحويل حرف الإطلاق إلى نون أو ما يسمى (تنوين الترتيم) وهي لغة تميم².

تعليق :

بعد هذا العرض للهجات العربية في تنوع حركات بناء الحروف تبين للباحث أن في (هاء التنبيه) التي تلحق (أَيّ) المنادى لهجتين: إحداهما الفتح وهي الأكثر شهرة واستعمالاً؛ لأنه لهجة أكثر العرب، والأخرى الضم، وهي خاصة بلهجة بني أسد، وهي فصيحة قرئ بها في السبع، وفيها مماثلة تقديمية.

وفي (رُبَّ) عدة لهجات أدت إلى تنوع حركة البناء فيها، إحداهما فتح الباء مشددة، والثانية سكون الباء مخففة، والثالثة اتصالها بباء ساكنة (رَبْتُ) والرابعة اتصالها بباء مفتوحة (رَبَّتْ)، والخامسة اتصالها بباء مفتوحة مشبعة بألف (رَبَّتَا).

وفي حركة (لام كي) - وتسمى لام التعليل أو لام السبب - التي ينصب الفعل بعدها بـ(أن) مضمرة جوازا لهجتان: إحداهما الكسر وهي الأشهر والأكثر استعمالاً؛ لأنها لهجة أكثر العرب، وهي لغة القرآن، والأخرى الفتح وهي لهجة تميم، وهي أقل شهرة واستعمالاً.

وفي حركة (لام الجر) أربع لهجات إحداهما وهي الأشهر والأكثر استعمالاً كسرهما مع كل ظاهر إلا المستغاث فالأشهر فتحها فيه ما عدا المضمرة، والثانية وهي أقل شهرة - إن لم تكن غير مشهورة - فتحها مع الظاهر مطلقاً، والثالثة فتحها مع الفعل فقط، والرابعة كسرهما - مثل الباء - مع المضمرة انسجاماً أو تماثلاً أو توافقاً مع الضمير المكسور بعدها وهي لهجة خزاعة.

¹ من نافلة القول أن حروف المد ثلاثة: ألف أو واو مضموم ما قبلها أو ياء مكسور ما قبلها.

² الهمع 4/407 وانظر: ارتشاف الضرب 2/671

وفي لام الطلب - حال الاستئناف - لهجتان: إحداهما الكسر، وهي الأشهر والأكثر استعمالاً، والأخرى الفتح تخفيفاً، وهي لهجة سليم.

وفي حرف الإطلاق الخاص بـ(الرويّ المطلق) لهجتان: إحداهما إثبات حرف الإطلاق وهي لهجة الحجاز، ولعلها الأشهر والأكثر استعمالاً في اللغة الشعرية، والأخرى تحويل حرف الإطلاق إلى النون المسماة (تنوين الترتيم) وهي لهجة تميم.

المبحث الثاني في الإثبات والحذف

نقصد بالإثبات والحذف إثبات الحرف الأخير أو حركته الظاهرة من الكلمة وحذفها منها، فبينما أثبتت بعض اللهجات حذفتهما لهجات أخرى؛ مما يؤدي إلى تعدد القواعد النحوية في الظاهرة الواحدة، وقد تكون إحدى القواعد مستعملة وسواها أقل استعمالاً أو مهملة على النحو الذي مر بنا وفيما نراه لاحقاً. والظواهر التي نعرض لها هي: الحركة الظاهرة، واو الجماعة مع الماضي، وألف (أنا)، واو (هو) وياء (هي)، ياء (الذي والتي) ونون (الذات والذات) ونون صلة (أل) الموصولة، وخبر (لا) النافية للجنس، وياء المضارع المؤكد وأمره، و(.. وإما ..)، وألف (ما) الاستفهامية والموصولة والشرطية.

الظاهرة الأولى **الحركة الظاهرة بين الإثبات والحذف**

يقول السيوطي: "اختلف في جواز حذف الحركة الظاهرة من الأسماء والأفعال الصحيحة على أقوال: أحدها الجواز مطلقاً وعليه ابن مالك، وقال: إن أبا عمرو جكاه عن لغة تميم، وخرج عليه قراءة (فتوبوا إلى بارئكم) و(رسلنا) و(ما يشعركم) و(مكر السيئ) بسكون أو آخرها¹. والثاني: المنع مطلقاً في الشعر وغيره .. والثالث: الجواز في الشعر والمنع في الاختيار، وعليه الجمهور. قال أبوحيان: وإذا ثبت نقل أبي عمرو وأن ذلك لغة تميم كان حجة على المذهبين"².

¹ الآيات بالترتيب: البقرة 54 ، المائدة 32 ، الأنعام 109 ، فاطر 43 وهذه القراءات متواترة، والسكون فيها اختلاس للحركة من بعض القراء مثل أبي عمرو. راجع تفسير الألوسي للآيات. وتحت عنوان (موقعيات ترخص العلامة الإعرابية في النثر) ذكر د. محمد حماسة عبداللطيف أن من مظاهر ذلك إسكان آخر المعرب المتحرك، وذكر قراءة أبي عمرو السابقة وعلق عليها بقوله: إن الاختلاس اختيار سيبويه، وهذا لا ينفي رواية الإسكان؛ فالإسكان لغة تميم، وعليه قراءات كثيرة لبعض السبعة غير أبي عمرو". انظر: العلامة الإعرابية في الجملة 362

² انظر: الهمع 1/187 وانظر: ارتشاف الضرب 2/850

الظاهرة الثانية

واو الجماعة مع الماضي بين الإثبات والحذف

يقول السيوطي: "قد تحذف الواو (ضمير الجمع) مع الماضي، ويكتفي بإبقاء الضمة كقوله:

فلو أنّ الأطباء كانوا حولي وكان مع الأطباء الشفاة

وقوله¹:

إذا ما شاء ضرّوا من أرادوا (ولا يألو لهم أحد ضرارا)
قال بعضهم: من العرب من يقول في الجميع: الزيدون قائم،
ولم يسمع ذلك مع المضارع ولا الأمر"².

الظاهرة الثالثة

ألف (أنا) بين الإثبات والحذف

في حديثه عن الضمير المنفصل ذكر السيوطي أنه نوعان: ما للرفع، وما للنصب، ولا يقع مجرورا. ثم تحدث عن النوع الأول قائلا: "فالأول ألفاظ أحدها (أَنَّ) بفتح النون بلا ألف للمتكلم؛ ولكون النون مفتوحة زيدت فيها الألف في الوقف، لبيان الحركة كهاء السكت، ولذلك تعاقبها، كقول حاتم: (هذا قَرْدِي أَنَّهُ)، وليست الألف من الضمير بدليل حذفها وصلا. هذا مذهب البصريين، ومذهب الكوفيين واختاره ابن مالك أن الضمير هو المجموع بدليل إثبات الألف وصلا في لغة، قالوا: والهاء في (أَنَّهُ) بدل من الألف. وفي الألف لغات: إثباتها وصلا ووقفها وهي لغة

¹ انظر: د. إميل يعقوب: المعجم المفصل 1/303

² انظر: الهمع 1/201 : 202

تميم، وبها قرأ نافع¹.. وحذفها فيهما، وحذفها وصلا وإثباتها وقفا، وهي الفصحى ولغة الحجاز².

الظاهرة الرابعة

واو (هو) وياء (هي) بين الإثبات والحذف

في حديثه عن الضمائر ذكر السيوطي أن ضمائر الغيبة أربعة: هو للغائب وهي للغائبة وهما لمثناهما وهم للغائبين وهن للغائبات، واختلف في الأصل منها، فعند البصريين أن (هو، وهي) فقط أصلان، وزيدت الميم والألف والنون في المثني والجمع، وقال أبو علي: الكل أصول، وقال الكوفيون والزجاج وابن كيسان: الضمير من (هو وهي) الهاء فقط، والواو والياء زائدان لحذفهما في المثني والجمع ومن المفرد في لغة؛ قال:

بيناهُ في دارِ صدقٍ قد أقام بها حيناً يعللنا، وما نعلله
وقال:

هل تعرف الدار على تبراكا دار لسُعدي إذِه من هواكا
وهذا المذهب هو المختار عندي³.

¹ لم يذكر السيوطي آية مثالا على قراءة نافع. ولم ينفرد نافع بذلك، بل شاركه القراءة ابن عامر وأبو عمرو ويعقوب وأبو جعفر وزيد بن علي والحسن والزهري. وروي حذفها وصلا ووقفا عن أبي جعفر في رواية الهاشمي وأبي عبله وأبي حيوة وأبي بحرية. راجع الآية 38 من سورة الكهف في تفسير روح المعاني 15/350

² انظر: الهمع 1/207 وكما انشطر النحاة القدماء تجاه أصل الضمير (أنا) وأيد السيوطي رأي البصريين انشطر المحدثون من العرب والمستشرقين، والذين رجحوا رأي الكوفيين اعتمدوا على الدراسة المقارنة بين العربية ولغات أخرى كالعبرية والآرامية والحيشية؛ الأمر الذي يجعل الباحث يميل إلى رأي الكوفيين. حول رؤية المحدثين في أصل الضمير انظر: د/محمد عبد الله جبر: الضمائر في اللغة العربية 19 : 24

³ انظر: الهمع 1/209 : 210

الظاهرة الخامسة
ياء (الذي والتي) ونون (اللذان واللتان) ونون
صلة (أل) الموصولة
بين الإثبات والحذف

سلف الذكر بأن اللهجات لعبت دورا بارزا في تنوع حركة بناء الموصول المفرد (الذي والتي)، وكذلك لعبت الدور نفسه في إثبات الحرف الأخير وحذفه من ذلك الموصول، يقول السيوطي: إن "في الذي والتي لغات¹: إثبات الياء ساكنة، وهي الأصل، وتشديدها مكسورة، قال:

وليس المالُ فاعلمه بمالٍ وإن أغناكَ إلا الذي
ينالُ به العلاء ويصطفيه لأقربٍ أقربيه وللقصي

وتشديدها مضمومة قال:

أغض ما استطعت فالكريمُ الذي يَألف الحلم إن جفاه بذي
وحذف الياء وإسكان ما قبلها، قال:

فلم أر بيتا كان أحسن بهجةً من الذُّ به من آل عزة عامرٌ
وحذفها وكسر ما قبلها، قال:

شُغِفْتُ بك اللتِ تيمُّنك فمثلُ ما بك ما بها من لوعةٍ وغرام
قال أبو حيان: ومن ذهب إلى أن ما ذكر من التشديد والحذف بوجهين خاص بالشعر فمذهبه فاسد؛ لأن أئمة العربية نقلوها على أنها لغات جارية في السعة".²

وفي حديثه عن جمع المذكر السالم ذكر السيوطي³ أن نون المثني والجمع تحذف للإضافة، نحو (بل يداه) و(المقيمي الصلاة)⁴، ولشبه الإضافة نحو تقصير الصلة، وهي عند سيبويه والفراء صلة الألف واللام وما تثنى وجمع من الموصول، ومنه: خليلي ما إن أتما الصادقا هوئي إذا خفتما فيه عذولا وواشيا

¹ لم ينسب السيوطي هذه اللغات (اللهجات) إلى أصحابها، وحذف الياء من الموصول لهجة هذيل. انظر: د.علم الدين الجندي: اللهجات العربية في التراث 2/689 وما بعدها

² انظر: الهمع 1/283 : 285

³ انظر: الهمع 1/166 : 168

⁴ المائدة 64 والحج 35

وقوله: **أَبْنِي كَلْبِ بْنِ عَمِّي اللِّذَا قَتَلَ الْمُلُوكَ وَفَكَّكَ الْأَغْلَالَ**
وقوله:

هما اللتا لو ولدت تميم لقيل: فخر لهم صميم
قال الفراء: صارت الصلة عوضا عن النون، وهم يحذفون مما
طال في كلامهم. وذهب المبرد إلى أن ذلك خاص بـ(اللذان
واللتان) لطول الاسم¹، ولأنه لم يحفظ حذف النون في صلة
الألف واللام المثني من لسان العرب، والبيت المذكور يحتمل أن
يكون الحذف فيه للإضافة. قال أبو حيان: لكنه سمع في الجمع،
وقياس المثني على الجمع قياس جلي، قال:
الحافظو عورة العشيرة لا يأتهم من ورائنا وكف
نصب (عورة) وخرج عليه (والمقيمي الصلاة) بالنصب².

الظاهرة السادسة

خبر (لا النافية للجنس) بين الإثبات والحذف

ذكر السيوطي أن "حذف الخبر في هذا الباب إن علم غالب
في لغة الحجاز ملتزم في لغة تميم وطيب، فلم يلفظوا به أصلا
نحو (لا ضير)، (فلا فوت)، (لا بأس)، وإنما كثر أو وجب؛ لأن (لا)
وما دخلت عليه جواب استفهام عام، والأجوبة يقع فيها الحذف
والاختصار كثيرا، ولهذا يكتفون فيها بـ(لا ونعم) ويحذفون الجملة
بعدهما رأسا، وأكثر ما يحذفه الحجازيون مع (إلا) نحو (لا إله إلا
الله) و(لا حول ولا قوة إلا بالله)، وإن لم يعلم بقرينة قالية أو
حالية لم يجز الحذف عند أحد فضلا عن أنه يجب في نحو (لا أحد
أغير من الله)، قال ابن مالك: ومن نسب إلى تميم التزام الحذف
مطلقا فقد غلط؛ لأن حذف خبر لا دليل عليه يلزم منه عدم
الفائدة، والعرب مجمعون على عدم التكلم بما لا فائدة فيه، وربما
حذف الاسم وبقي الخبر نحو (لا عليك)³.

¹ حذف النون ضرورة عند البصريين، ولهجة عند الكوفيين، وذكر أبو حيان أنها
لغة بني الحارث بن كعب وبعض بني ربيعة. ارتشاف الضرب 1/1004

² القراءة شاذة، والحذف تخفيفا. (إعراب القراءات الشواذ 2/138 وروح
المعاني 17/201)

الظاهرة السابعة ياء المضارع المؤكد والأمر منه بين الإثبات والحذف

ذكر السيوطي أن "المضارع يفتح آخره مع النون لتركيبه معها، وقيل: لالتقاء الساكنين آخر الفعل والنون الأولى، وسواء في فتح آخره أكان صحيحاً ك(اعتضدَنَّ) أم معتلاً ك(اخشَيْنَنَّ وارمَيْنَنَّ). وحذفه حال كونه ياء تلو كسرة لغة لفزارة، يقولون في (ابكينَّ) : (ابكينَّ) بحذف الياء، قال شاعرهم¹:
وابكينَّ عيشاً تولى بعد جدته (طابت أصائله في ذلك البلد)
وقال²:

(لا تُتبعنَّ لوعه إثري ولا هلعاً) ولا تُقاسينَّ بعدي الهمم والجزعا
وغيرهم يفتح الياء ولا يحذفها، فيقول: ابكين ولا تقاسين. وجوز
الكوفية حذف يائه تلو فتحة، فيقال: اخشين يا هند، بحذف الياء،
وقيل: هو لغة طائية³.

الظاهرة الثامنة (إِمْأ) العاطفة بين الإثبات والحذف

يقول السيوطي عن (إِمْأ): "إِمْأ بالكسر المسبوقه بمثلها
لمعاني (أو).. وقد تحذف الأولى، كقوله:
تُهاضُّ بدارٍ قد تقادم عهدُها وإِمْأ بأمواتِ أَلَمَّ خيالُها
ونقل النحاس أن البصريين لا يجيزون فيها إلا التكرير، وأن الفراء
أجازها إجراء لها مجرى (أو) في ذلك. أو تحذف هي بكمالها
مستغنى عنها ب(إلا) أو ب(أو)، كقوله:
فإِما أن تكونَ أخي بصدق فأعرفَ منك عَنِّي من سميني
وإِلا فاطرحني واتخذني عدواً أثقيك وتثقيني

³ انظر: الهمع 2/202 : 203

¹ انظر: د.إميل يعقوب: المعجم المفصل 1/268

² انظر: السابق 1/500

³ انظر: الهمع 4/402 : 403 وفي النص (طائفية) وهو خطأ، والصواب ما ذكرناه. انظر: ابن هشام: مغني اللبيب 3/163 وأبوجيان: ارتشاف الضرب 2/663

وقوله:
وقد شقني ألا يزال يروغني خيالك إما طارقاً أو مغادياً
وهي مركبة من (إن) و(ما) الزائدة على الأصح..¹

الظاهرة التاسعة **ألف (ما) الاستفهامية والموصولة والشرطية** **بين الإثبات والحذف**

عنون السيوطي باباً بـ(الحذف القياسي والشاذ)، ومما ذكر
تحت قوله: إن "الحذف قسمان: مقيس وشاذ، فالمقيس حذف
ألف (ما) الاستفهامية المجرورة نحو (عمّ يتساءلون) وشذ
إبقاؤها في قوله:

على ما قام يشتمني لئيم كخنزير تمرغ في رماد
وقيل: إن ذلك لغة لبعض العرب، وخرج عليها بعضهم قوله
تعالى (يا ليت قومي يعلمون بما غفر لي ربي) أي بأي شيء؟ ولا
تحذف ألف (ما) الموصولة والشرطية، وذكر أبو زيد والمبرد أن
حذف ألف (ما) الموصولة ثبت لغة كثير من العرب، يقولون:
(سل عمّ شئت)؛ لكثرة استعمالهم إياه².

تعليق :

بعد هذا العرض لمبحث الإثبات والحذف تبين للباحث أن في
حركة الإعراب الظاهرة في الأسماء والأفعال الصحيحة، وفي واو
الجماعة مع الماضي، وفي ألف (أنا)، وفي واو (هو) وياء (هي)،
وفي ياء (الذي والتي)، وفي ياء المضارع المعتل الآخر المؤكد
بالنون والأمر منه، وفي العاطف (إما.. وإما..)، وفي خبر (لا النافية
للجنس) وفي ألف (ما) الاستفهامية والموصولة والشرطية
لهجتين: إحداهما الإثبات والأخرى الحذف، والإثبات أشهر وأكثر
استعمالاً، وهو لهجة أكثر العرب في: واو الجماعة³ وألف (أنا)

¹ انظر: الهمع 5/253 : 254

² انظر: الهمع 6/248 : 249

³ جدير بالذكر أن معظم القراءات المتواترة على هذه اللهجة، أما الأخرى -
الحذف - فهي أقل استعمالاً، وهي لهجة تميم؛ ومن ثم فهي فصحة، وعليها
بعض القراءات المتواترة والشاذة، وهي تسمى في اصطلاح القراء اختلاسا.

حال الوقف وواو (هو) وباء (هي) وباء (الذي والتي) ونون (اللذان واللتان) وباء المضارع المعتل المؤكد والعاطف (إما) وألف (ما) الموصولية والشرطية. والحذف أفصح وأكثر استعمالاً في: ألف (أنا) حال الوصل وألف (ما) الاستفهامية وفي خبر (لا النافية للجنس) المعلوم.

هذا وقد ذكر السيوطي بعض أصحاب تلك اللهجات، ولم ينسب بعضها لأحد من قبائل العرب، فمثلاً نسب حذف الحركة الظاهرة من الأسماء والأفعال لتميم ونسب حذف ألف (أنا) وصلا وإثباتها وقفاً للحجاز، ونسب إثباتها وصلا ووقفاً لتميم، ونسب التزام حذف خبر (لا النافية للجنس) المعلوم لتميم وطيب وحذفه في الغالب للحجاز، ونسب حذف ياء المضارع المؤكد وأمره لفزارة. ولم ينسب بقية الظواهر لأحد مكتفياً بقوله: (وهو لغة لبعض العرب) أو (وهو لغة) أو (فيها لغات).

المبحث الثالث في الإعمال والإهمال

لعل من نافلة القول أن النحو العربي قائم على نظرية العامل والمعمول، فالعلاقات بين الوظائف النحوية للكلمات كالفعل والفاعل والمفعول والمبتدأ والخبر وغير ذلك قائمة على أعمال بعضها في بعض، وقد لعبت اللهجات العربية المتعددة دوراً بارزاً في أعمال بعض الحروف والأفعال الناسخة، فبينما هي عاملة فيما بعدها لدى لهجة ما نجدتها مهملة ليس لها تأثير نحوي فيما بعدها لدى لهجة أخرى، غير أن ذلك لا يغني عن الوظيفة الدلالية للحرف أو الفعل، ولعل مثل ذلك ساعد النحاة على الإسهاب في إرساء قواعدهم التي قد تتعدد في الظاهرة النحوية الواحدة، وقد تكون إحدى القواعد مستعملة وسواها أقل استعمالاً أو مهملة على النحو الذي نراه في هذا البحث. والظواهر التي يتناولها الباحث هنا هي: بعض النواسخ الفعلية، والحروف الملحقة بـ(ليس)، وبعض النواسخ الحرفية، وبعض نواصب المضارع، حركة الحكاية.

الظاهرة الأولى في بعض النواسخ الفعلية

الأفعال الناسخة التي برز دور اللهجات فيها إعمالاً وإهمالاً، كما ينقلها إلينا السيوطي هي (كان، وليس)، فيقول عن (كان): "فأما مذهب البصريين أنها ترفع المبتدأ ويسمى اسمها، ومذهب الكوفيين أنها لم تعمل فيه شيئاً وأنه باق على رفعه .. وينصب الخبر باتفاق الفريقين، ويسمى خبرها .. وكان قياس هذه الأفعال ألا تعمل شيئاً لأنها ليست بأفعال صحيحة، إذ دخلت للدلالة على تغيير الخبر بالزمان الذي يثبت فيه، وإنما عملت تشبيهاً بما يطلب من الأفعال الصحيحة في اسمين نحو (ضرب) .. وجوز الجمهور رفع الاسمين بعد (كان) وأنكره الفراء، وزدّ بالسمع، قال:

إذا متَّ كان الناس صنفان شامتٌ وأخرٌ مُثن بالذي كنتُ أصنعُ
وقال: هي الشفاء لدائي لو ظفرتُ بها وليس منها شفاءُ
الداء مبذولٌ

ثم اختلفوا في توجيه ذلك، فالجمهور على أن في (كان) ضمير الشأن اسمها، والجملة من المبتدأ والخبر في موضع نصب على الخبر، ونقل عن الكسائي أن (كان) ملغاة ولا عمل لها.¹ وفي حديثه عن الأفعال الناسخة - كان وأخواتها - ذكر أن منها (ليس) وهي فعل غير متصرف، ونقل عن العلماء اختلافهم في الزمن الذي تنفيه (ليس)، ثم قال: "حكى أبو عمرو بن العلاء أن لغة بني تميم إهمال (ليس) مع (إلا) حملا على (ما) كقولهم: (ليس الطيب إلا المسك) بالرفع على الإهمال، ولا ضمير فيها، ونازعه في ذلك عيسى بن عمر، فقال له أبو عمرو: ليس في الأرض حجازي إلا وهو ينصب، ولا تميمي إلا وهو يرفع".²

الظاهرة الثانية في الحروف الملحقة بـ(ليس)

في حديثه عمّا ألحق بـ(ليس) من الحروف ذكر السيوطي أن "الحرف إن اختص بما دخل عليه ولم ينزل منزلة الجزء منه عمل فيه، فإن لم يختص أو اختص، ولكن تنزل منزلة الجزء منه لم يعمل فيه؛ لأن جزء الشيء لا يعمل في الشيء. و(ما) من قبيل غير المختص، ولها شبهان³: أحدهما هذا، وهو عام فيما لا يعمل من الحروف، وراعاها بنو تميم، فلم يعملوها. والثاني خاص وهو شبهها بـ(ليس) في كونها للنفي وداخلة على المبتدأ والخبر، وتخلص المحتمل للحال، كما أن (ليس) كذلك، وراعى هذا الشبه

¹ انظر: الهمع 2/63 : 64 وذكر ابن جنبي أن (كان) قد تزداد مؤكدة للكلام، فلا تحتاج إلى خبر منصوب، وهي ملغاة، تقول: مررت برجل كان قائم، أي مررت برجل قائم، و(كان) زائدة. انظر: ابن الخباز: توجيه اللمع 142

² الهمع 2/80 وانظر: مغني اللبيب 1/368 ولا خلاف بين النحويين على إعمال (ليس) في تركيبها المعتاد، كقوله تعالى: (ألا يوم يأتيهم ليس مصروفا عنهم) هود 8

³ عقد ابن جنبي بابا أسماء (تعارض العلل) ومما تناول فيه (ما النافية) وإعمالها عند الحجازيين وإهمالها عند التميميين، وأوضح أن علة الإعمال شبهها بـ(ليس) في النفي، وعلة الإهمال شبهها بـ(هل) ونحوها من الحروف الداخلة على الجمل لمعان ولا تعمل فيها؛ ولذا فهي عند سيبويه أقوى قياسا من لغة الحجازيين. (الخصائص 1/166 : 167)

أهل الحجاز فأعملوها عملها فرفعوا بها المبتدأ اسما لها ونصبوا بها الخبر خبرا لها، قال تعالى: (ما هذا بشرا)¹.
ثم انتقل السيوطي إلى الحديث عن (إِنْ) النافية قائلا: "إِنْ النافية أيضا من الحروف التي لا تختص، فكان القياس ألا تعمل، فلذلك منع إعمالها الفراء وأكثر البصرية والمغاربة وعُزي إلى سيبويه، وأجاز إعمالها الكسائي وأكثر الكوفيين وابن السراج والفارسي وابن جنبي وابن مالك وأبوحيان² .. وحُكي عن أهل العالية (إِنْ ذَلِكَ نافعَكَ ولا ضارَكَ) و(إِنْ أَحَدٌ خيراً من أحدٍ إلا بالعافية)، وقرأ سعيد بن جبير (إِنْ الَّذِينَ تدعون من دون الله عباداً أمثالكم)³، وقال الشاعر⁴:

¹ انظر: الهمع 2/109 : 110 وفي الصفحات اللاحقة من الهمع ذكر السيوطي شروط عمل (ما) عمل (ليس) عند الحجازيين، ولا داعي لذكرها هنا. وللباحث هنا تعليقان: أحدهما حول مقالة السيوطي: إن (بني تميم راعوا كذا وأن الحجازيين راعوا كذا)؛ هذا الأمر هو تصور من النحاة لتبرير ما انتهوا إليه من قواعد، لأن ابن اللغة حينما يتكلم إنما يتكلم بسليقة دون مراعاة لشيء ما من إعمال أو إهمال أو شبه أو ثقل أو خفة أو غير ذلك مما يتصوره النحاة تبريرا لقواعدهم؛ ومن ثم فهذا التصور غير مقبول. والثاني أن بعض النحاة يرون أن (ما) الحجازية لا تعمل فيما بعدها، وأن المرفوع باق على حاله قبل دخولها، وأن المنصوب حدث له النصب من أثر إسقاط الباء في مثل: (ما هذا بشرا)، يقول الفراء (معاني القرآن 2/42) : نصبت (بشرا)؛ لأن الباء استعملت فيه، فلا يكاد أهل الحجاز ينطقون إلا بالباء، فلما حذفوها أحبوا أن يكون أثرها فيما خرجت منه فنصبوا على ذلك، أما أهل نجد فيتكلمون بالباء وغير الباء، فإذا أسقطوا رفعوا، وهو أقوى الوجهين في العربية. وذكر ابن هشام (مغني اللبيب 4/42) أن الحجازيين والنجديين والتهاميين يعملون (ما) عمل (ليس)، وذكر أن عاصم قرأ (ما هنَّ أمهاتهم) على اللغة التميمية. وهذه القراءة لم ترو عن عاصم في رواية حفص ولا رواية أبي بكر، وهما الروايتان المتواترتان. ولم ترد هذه القراءة عند الدمياطي في الإتحاف ولا عند العكبري في إعراب الشواد، وإنما ذكر الألوسي (روح المعاني 28/281) أنها رواية المفضل عن عاصم.

² انظر: التذييل والتكميل مجلد ثان ورقة 26

³ الأعراف 194 والمعنى وفقا لهذه القراءة أن الأصنام ليست أمثالكم، بل أنقص منكم، فكيف تعبدونها؟! انظر: العكبري : إعراب القراءات الشواد 1/579

⁴ انظر: د.إميل يعقوب: المعجم المفصل 2/1048

إن هو مستوليا على أحد إلا على أضعف المجانين
وقال:

إن المرء مئناً بانقضاء حياته ولكن بأن يُبغى عليه فيخذل
وذهب بعضهم إلى أنها إذا دخلت على الاسم فلا بد أن يكون

بعدها (إلا) نحو: إن الكافرون إلا في غرور، ويردّه ما تقدم¹.
ثم انتقل السيوطي إلى الحديث عن (لا)، فذكر أنها من غير
الحروف المختصة، وفي أعمالها أقوال: أحدها وهو المشهور أنها
تعمل بشروط ك(ما) وإلحاقاً بـ(ليس)، كقوله:
تعزّ فلا شيء على الأرض باقيا ولا ورز مما قضى الله واقيا
والثاني أنها لا تعمل أصلاً، ويرتفع ما بعدها بالابتداء والخبر، ولا
ينصب أصلاً، والثالث أنها أجريت مجرى (ليس) في رفع الاسم ولا
تعمل في الخبر شيئاً.

ونقل السيوطي عن أبي حيان أنه لم يصرّح بأن أعمال (لا)
عمل (ليس) بالنسبة إلى لغة مخصوصة إلا صاحب المقرب، فإنه
قال فيه: بنو تميم لا يعملونها، وغيرهم يعملها. وفي كلام
الزمخشري: أهل الحجاز يعملونها دون طيء. والقياس عند بني
تميم عدم أعمالها، ويحتمل أن يكونوا وافقوا أهل الحجاز على
إعمالها².

ثم انتقل السيوطي إلى الحديث عن (لات)، فتحدث عن أصلها
واختلاف النحاة فيه، وشروط أعمالها عند النحاة، وأنها لا تعمل إلا
في زمان، ثم ذكر أنها تعمل عمل (ليس) في لغة الحجاز، ومنه
قول الشاعر:

ندم البغاة ولات ساعة مندم والبغي مرتع مبتغيه وخيم
وقوله تعالى (ولات حين مناص) وقرئ بالوجهين، أي: ولات حين
حين مناص، أو ولات حين مناص لهم³.

¹ انظر: الهمع 2/116 : 117 وواضح من كلام السيوطي أن الأقوى قياساً
في (إن) النافية الإهمال وهو أكثر استعمالاً. للمزيد من الإيضاح انظر:
د. الشريف البركاتي: النحو والصرف بين التميميين والحجازيين 59 : 64

² انظر: الهمع 2/119 : 120 ويرى بعض الباحثين أن رفع ركني الجملة
الاسمية بعد (ليس) والحروف الملحقة بها أسبق من النصب، أي أن الإهمال
أسبق من الإعمال. وهذا الكلام يحتاج إلى نظر. انظر: د. ضاحي عبد
الباقي: لغة تميم 511

الظاهرة الثالثة

في بعض النواسخ الحرفية

النواسخ الحرفية المعنية هنا هي (إِنْ - أُنْ - كَأُنْ) بالتخفيف، و(ليت) حال اتصالها بـ(ما) الكافة، ففي حديثه عن (إِنَّ) المشددة ذكر السيوطي أنها تخفف؛ فيبطل اختصاصها بالجملة الابتدائية، ويغلب إهمالها، وقد تعمل على قلة، وحالها إذا عملت كحالها وهي مشددة إلا أنها لا تعمل في الضمير إلا في ضرورة بخلاف المشددة، تقول: إِنَّكَ قائم، بالتشديد، ولا يجوز: إِنَّكَ قائمٌ بالتخفيف.. ثم نقل لنا اختلاف النحويين البصريين والكوفيين في أعمالها خفيفة، فبينما يجيزه فريق يمنعه فريق آخر، ومال السيوطي إلى فريق الأعمال، وردّ رأي الفريق الآخر بعبارة موجزها قال فيها: "وكل ذلك لا دليل عليه، ومردود بسماع الأعمال نحو قوله¹: (وإِنْ كَلَّا لما ليوفينهم ريك) و(إِنْ كَلَّ نفس لما عليها حافظ)، فقرئاً بالنصب، وسمع: (إِنْ عمرا لمنطلق)².

ثم انتقل مباشرة إلى (أَنْ) قائلا: "تخفف (أَنْ) المفتوحة، وفي أعمالها حينئذ مذاهب: أحدها أنها لا تعمل شيئا لا في ظاهر ولا في مضمّر، وتكون حرفا مصدريا مهملًا كسائر الحروف المصدرية.. والثاني أنها تعمل في المضمّر وفي الظاهر نحو (علمت أَنْ زيدا

³ الهمع 2/121 : 122 والقراءتان ذكرهما العكبري ضمن عدة قراءات للآية، ومنها قراءة بضم النون من (حين) وفتح الصاد من (مناص)، وفي تفسيرها ذكر أن بعض العلماء قالوا: بني مناص مع (لا) وفصل بينهما بـ(حين) وهو الخبر، وهذا فيه تخطيط؛ لأن (لا) إذا فصل بينها وبين اسمها بطل عملها، ولأن (حين) يجب أن يكون على هذا منونا، وأن يكون حذف مضاف، أي لا وقت مناص حين، والأشبه أن يكون جرّ مناصا بالإضافة ولم ينصب. (القراءات الشواذ 2/388).

¹ هود 111 والطارق 4 وينضم إلى هاتين الآيتين آيتان أخريان يس 32 والزخرف 35، وفي أربعها قراءات: تشديد النون في (إِنَّ) والميم في (لَمَّا) وتشديد إحداهما دون الأخرى. حول تبيان هذه القراءات وتخرجاتها انظر: إعراب القراءات الشواذ 1/672 : 674 وروح المعاني 12/473 : 476 والبنا الدمياطي: إتحاف فضلاء البشر 326

² انظر: الهمع 2/181 : 184

قائم)، وقرئ (أَنْ غَضَبَ اللّهِ عَلَيْهِ)¹، والثالث أنها تعمل جوارا في مضمّر لا في ظاهر، وعليه الجمهور².
ثم انتقل السيوطي إلى (كَأَنَّ) قائلا: "تخفف (كَأَنَّ) وفي إعمالها الأقوال الثلاثة في (أَنْ): أحدها المنع، والثاني الجواز مطلقا في المضمّر والبارز كقوله:
ويوما توافينا بوجه مقسّمٍ كَأَنَّ ظَبِيَّةً تَعْطُو إِلَى وَاقِ السَّلْمِ
وقوله:

وَصَدْرٍ مَشْرِقٍ النَّحْرِ كَأَنَّ تَدْيِيهٍ حُفَّانِ

في رواية النصب فيهما، والثالث الجواز في المضمّر لا في البارز.³

وبلاحظ الباحث أن السيوطي لم ينسب الإعمال - أو الإهمال - في (أَنْ وَكَأَنَّ) لأي قبيلة، ولم يذكر أية عبارة - من عباراته التي عوّدنا ذكرها - تشير إلى أن الإعمال أو الإهمال لهجة من لهجات العرب، وإنما أشار إلى ذلك بطريق غير مباشر، وذلك في حديثه عن (لَكَنَّ) المخففة؛ حيث قال: "تخفف (لكن)، فلا تعمل أصلا؛ لعدم سماعه"⁴، فكونه ينصّ على أن عدم السماع هو السبب في نفي الإعمال في (لكن) المخففة يعطينا الحق في الرأي بأن الإعمال في (إِنَّ وَكَأَنَّ) المخففتين مرجعه تباين اللهجات العربية، فثمة لهجة تُعمل وأخرى تُهمَل، وإن لم ينسب هو إحدى اللهجتين أو كليهما إلى قبائل بعينها، وهذا الأمر ليس بدعا من السيوطي، بل هو سمة من سمات منهجه في ردّ بعض القواعد النحوية إلى اللهجات العربية.

ثم انتقل إلى الحديث عن اتصال (إِنَّ وَأَخَوَاتِهَا) بـ(مَا) الكافة، قائلا: "توصل (ليت) بـ(ما)، فيجوز إبقاء عملها وإهمالها كقأ بـ(ما)، وروي بالوجهين قوله:

¹ النور 9 وهذه القراءة بتخفيف (أَنْ) ونصب (غضب) وجر لفظ الجلالة لا أدري من أين استقاها السيوطي، فلم أجدها في تفسير الطبري ولا في تفسير الألوسي ولا في إعراب القراءات الشواذ للعكبري ولا في إتحاف فضلاء البشر للبنا الدمياطي.

² انظر: الهمع 2/184 : 185

³ انظر: الهمع 2/187 : 188

⁴ انظر: الهمع 2/188

قالت: ألا ليتما هذا الحمام لنا إلى حمامتنا ونصفه قَدِ وبوصل بها الباقي فتكفها عن العمل، وتلزم الإهمال، نحو (إنما الله إلهٌ واحدٌ)، والفرق بينها وبين (ليت) أن (ليت) أشبه بالأفعال منها؛ ولذا لزمها نون الوقاية بخلاف البواقي، وأنها باقية الاختصاص بالأسماء، فلا تدخل على الأفعال بخلاف البواقي فإنها تدخل عليهما معا نحو (إنما يُوحى إليّ)، (كأنما يُساقون إلى الموت)؛ فلهذا تعين فيها الإلغاء، وجاز في (ليت) الإعمال رعيًا لقوة اختصاصها بالإهمال إلحاقًا بأخواتها¹.

الظاهرة الرابعة

في بعض نواصب المضارع

بعد أن فرغ السيوطي من منصوبات الأسماء تحدث عن نواصب المضارع، وذكر أنها أربعة حروف: (أن) وهي أم الباب باتفاق، و(لن، إذن، كي) باختلاف². ثم قال: "ويجوز إهمال (أن) حملاً على أختها (ما) المصدرية، فيرفع الفعل بعدها، وخرج عليه قراءة (أن يُتمَّ الرضاعة) بالرفع³، وقيل: لا، وأنَّ المرفوع بعدها الفعل مخففة من الثقيلة لا المصدرية، وعليه الكوفيون"⁴.

¹ انظر: الهمع 2/189 : 190 ومن الطريف أن ابن جنى عقد باباً أسماه (تعارض العلل) ومما عرض له فيه (ليتما إعمالاً وإهمالاً)، ويبيّن أن علة الإعمال تشبيهاً بحروف الجر التي لا تلغي (ما) عملها، وأن علة الإهمال وحملها على أخواتها تشبيهاً بالفعل حينما تتصل به (ما) فتكفه عن عمله، فهي ليست أقوى من الفعل في وجوب العمل، وذلك في نحو قولهم (قلّما يقوم زيد) فـ(ما) دخلت على (قلّ) كافة لها عن عملها. ثم قال: "هذا طريق اختلاف العلل لاختلاف الأحكام في الشيء الواحد". (الخصائص 1/166 : 168)

² انظر: الهمع 4/87 : 88

³ البقرة 233 والقراءة لم ترد في الإتحاف ولا في إعراب القراءات الشواذ ولا في تفسير الطبري، وأوردها الألوسي غير مسندة لأحد من القراء، بل قال: "وقرئ (أن يتمّ..) بالرفع، واختلف في توجيهه، فقيل: حملت (أن) على أختها (ما) في الإهمال كما حملت أختها عليها في الإعمال في قوله - ص - (كما تكونوا يولى عليكم) على رأي، وقيل: أن يتموا بضمير الجمع باعتبار معنى (من) وسقطت الواو في اللفظ لالتقاء الساكنين، فتبعها الرسم". روح المعاني 2/735

وفي حديثه عن (إذن) قال السيوطي: "والرفع - بعد إذن - لُغِيَّةٌ أنكرها الكوفيون"¹، وفي موضع آخر قال: "وإلغاء (إذن) مع اجتماع الشروط² لغة لبعض العرب، حكاهما عيسى بن عمر، وتلقاها البصريون بالقبول، ووافقهم ثعلب، وخالف سائر الكوفيين، فلم يجز أحد منهم الرفع بعدها، قال أبو حيان: ورواية الثقة مقبولة، ومن حفظ حجةً على من لم يحفظ إلا أنها لغة نادرة جداً؛ ولذلك أنكرها الكسائي والفراء على اتساع حفظهما وأخذهما بالشاذ والقليل"³.

الظاهرة الخامسة في حركة الحكاية

الحكاية هي إيراد لفظ المتكلم على حسب ما أورده في الكلام، وفي حديثه عن الحكاية ذكر أنه "يحكى بإجماع النحاة على لغة الحجاز بـ(مَن) دون عاطف، فيقدّر إعرابه كله على الأصح، كقولك لمن قال (زيدٌ): مَن زيدٌ؟ ولمن قال (رأيت زيداً): مَن زيداً؟، ولمن قال (مررت بزيدٍ): مَن زيدٍ؟ فـ(مَن) في الأحوال الثلاثة مبتدأ و(زيد) خبر، وحركات الإعراب الثلاثة مقدره؛ لأن حرفه مشغول بحركة الحكاية"⁴.

ثم استطرده السيوطي قائلاً: "وقد يترك الحجازيون حكاية العَلَم مع وجود شرطه، ويرفعون على كل حال كلغة غيرهم، فإن

⁴ الهمع 4/91

¹ الهمع 4/107

² أي شروط النصب، وهي كون الفعل مستقبلاً، وأن يليها مباشرة يُسمح بالقسم ولا النافية فصلاً، فإن سبقها عاطف جاز الإعمال والإهمال، والأكثر في لسان العرب الإهمال، ومنه (وإذا لا يلبثون خلافاً إلا قليلاً)، وقرئ (لا يلبثوا)، وهي قراءة أبيّ وعبدالله بن مسعود. روح المعاني 15/167 وانظر: المالقي: رصف المباني 155

³ انظر: الهمع 4/107 وانظر: التذييل والتكميل لأبي حيان المجلد الخامس ورقة 96

⁴ انظر: الهمع 5/323

بني تميم لا يجيزون الحكاية أصلا. وقال أبوحيان: الإعراب أقيس من الحكاية⁵.

تعليق :

بعد هذا العرض لظواهر الإعمال والإهمال تبين للباحث أن في الفعلين (كان وليس) لهجتين: إحداهما الإعمال وهي الأشهر والأكثر استعمالا ونشرا بين القبائل العربية، وهي لهجة القرآن الكريم بقراءته المتواترة والشاذة، والأخرى الإهمال، وهي قليلة الاستعمال، لم ترد عليها قراءة قرآنية معتمدة، ولم ينسب السيوطي الإهمال في (كان) لقبيلة بعينها، وإنما اكتفى بعبارة (مردود بالسماع) ردا على الرأي المنكر ذلك، أما (ليس) فالخلاف في إعمالها وإهمالها مرتبط بوجود (إلا) في تركيبها، والإعمال لهجة الحجاز، والإهمال لهجة تميم حملا على (ما).

كما تبين للباحث أن في الحروف النافية الملحقة بـ(ليس) لهجتين: إحداهما الإعمال والأخرى الإهمال، والإعمال في (ما) لهجة الحجاز، والإهمال لهجة تميم. والإعمال في (إن) لهجة أهل العالية، والإهمال لباقي العرب. والإهمال في (لا) منسوب للهجة تميم، والإعمال منسوب للهجة الحجاز، وقيل إن قبيلة طيء تهملها مثل تميم. والإعمال في (لات) لهجة الحجاز، والإهمال لباقي العرب.

وفي النواسخ الحرفية (إنْ - أنْ - كأنْ) بالتخفيف، و(ليتما) لهجتان: إحداهما الإعمال والأخرى الإهمال، ولم ينسب السيوطي الإعمال أو الإهمال فيها لقبيلة بعينها، مكتفيا في (إنْ) بعبارة (مردود بالسماع)، وفي (ليت) بعبارة (رُوي بالوجهين)، ولم يذكر في (أنْ وكأنْ) ما يشير إلى أن الإعمال أو الإهمال لهجة من لهجات العرب، وإنما فهم الباحث ذلك من خلال حديثه عن (لكنْ) المخففة؛ حيث قال: "تخفف (لكن)، فلا تعمل أصلا؛ لعدم سماعه"، فكونه ينص على أن عدم السماع هو السبب في نفي الإعمال في (لكن) المخففة يؤكد أن الإعمال والإهمال في (أنْ وكأنْ) المخففتين مرجعه السماع من العرب، أي أن ثمة لهجة

⁵ انظر: الهمع 5/324 وانظر: التذييل والتكميل مجلد خامس ورقة 206 وللمزيد انظر: د. ضاحي عبد الباقي: لغة تميم 505 : 506 وهو يرى أن اللهجة التميمية أسبق من اللهجة الحجازية، وهي الأقيس والأفصح.

تُعمل وأخرى تُهمل، وإن لم يصحّ السيوطي بذلك، وهذا الأمر ليس بدعا منه، بل هو سمة من سمات منهجه في توضيح دور اللهجة في التقعيد النحوي.

وفي حرفي نصب المضارع (أن وإذن) لهجتان: إحداهما الإعمال، أي إعمال النصب، وهي الأفصح والأشهر والأكثر استعمالا، والأخرى إهمال النصب، ورفع الفعل بعدهما، وهي لهجة أقرها بعض النحاة ولم يجرها آخرون، وهذا يعني أنها لهجة لم تأخذ حظها من الشهرة مثل الأولى، بل هي لغة نادرة جدا. - وبالنسبة للعلم المحكي فإن لهجة الحجاز تعربه بعلامات مقدره على الحكاية، وقد تهمله وتعربه بعلامات ظاهرة وفقا لموظيفته النحوية في الجملة توافقا ولهجة تميم، وهي الأقيس والأفصح.

المبحث الرابع في التعداد الوظيفي

في هذا المبحث نتناول مجموعة من التراكيب أو الجمل تتعدّد الوظائف النحوية أو الدلالية لبعض عناصرها بفضل اللهجات العربية وتنوع استعمالاتها للتراكيب العربية؛ ومن ثم فإن هذا التعدد لا تسمح به لهجة واحدة من اللهجات، بل هو نتيجة تباينها في استعمال الكلمات التي تلعب دوراً وظيفياً في التركيب النحوي على نحو ما يتضح لنا، ومن تلك الكلمات: ضمير الفصل، والموصول الاسمي (الآلى واللائى)، والنواسخ الحرفية، ونواصب المضارع، والمستثنى المنقطع، وغير ذلك مما سنعرض له.

الظاهرة الأولى

ضمير الفصل والاسم الموصول

في حديثه عن ضمير الفصل سجّل السيوطي أكثر من مصطلح له، فذكر أنه يسمى بالفصل عند البصريين وبالعماد أو الدعامة عند الكوفيين¹، وبعض المتأخرين يسميه صفة، وهو يشبه الحرف، لكنه اسم، ولا محل له من الإعراب، وهو يقع بلفظ المرفوع المنفصل مطابقاً لما قبله في الإفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث والتكلم والخطاب والغيبة، ولا يقع إلا بعد مبتدأ معرفة أو منسوخ نحو (كنت أنت الرقيب عليهم)، ولا يقع بعده إلا اسم معرفة أو شبيه بها نحو (تجدوه عند الله هو خيراً وأعظم أجراً). وهذا مذهب الجمهور في الجميع، وفي كل خلاف².

ويذكر السيوطي أنه "يتعين فصلية هذا الضمير في صورتين: الأولى: أن يليه منصوب وقبله ظاهر منصوب، نحو: ظننت زيدا هو القائم؛ إذ لا تمكن الابتدائية فيه لنصب ما بعده ولا البدلية لنصب ما قبله ولا التوكيد لأن المضمّر لا يؤكّد الظاهر. والثانية: أن يليه منصوب، ويقرن بلام الفرق نحو: إن كان زيد لهو الفاضل، وإن ظننت زيدا لهو الفاضل؛ لامتناع الابتدائية لما سبق في التبعية لدخول اللام عليه.

وإن رُفِع ما قبله نحو: كان زيد هو القائم، احتمال أن يكون فصلاً، وأن يكون مبتدأ ثانياً، وأن يكون بدلاً، فإن كان المرفوع

¹ التسميتان تعتمدان على المعنى، وتسمية الكوفيين أكثر وضوحاً في التعبير عن قيمة هذا الضمير في الاستعمال. لمزيد من الحديث عن هذا الضمير انظر: د/محمد عبد الله جبر: الضمائر في اللغة العربية 137 : 140

² انظر: الهمع 1/ 136 : 137

قبله ضميراً نحو: أنت أنت القائم، احتمال الثلاثة والتوكيد أيضاً، وإن كان قبله رفع وبعده نصب ولا لام أو عكسه نحو (كان زيد هو القائم، وإن زيدا هو القائم) احتمال في الأولى ما عدا الابتداء وفي الثانية ما عدا البدل¹. وإن كان بين منصوبين والأول ضمير احتمال الفصل والتأكيد نحو: ظننتك أنت القائم. ويتعين فيه الابتدائية إذا وقع بعد مفعول ظننت ووقع بعده مرفوع، نحو: ظننت زيدا هو القائم.

وتميم يرفعون الفصل على الابتداء وما بعده خبر مطلقاً، ويقرؤون: (إن ترني أنا أقلُّ) و(تجدوه عند الله هو خيرٌ)². وفائدة الفصل عند الجمهور إلام السامع بأن ما بعده خبر لا نعت مع التوكيد والاختصاص، وعليه قوله تعالى³: (أولئك هم المفلحون) و(إن شانتك هو الأبر)⁴.

أما الاسم الموصول المعنيُّ هنا فهو محصور في اسمين: (الألئى واللأئي)؛ إذ يستعمل كلاهما للمذكر ولل مؤنث، والأصل أن الألئى للمذكر واللأئي للمؤنث، يقول السيوطي في حديثه عن الأسماء الموصولة لجمع المذكر⁵: " .. ومنها (الألئى) بوزن العُلئى، والمشهور وقوعها بمعنى (الذين) فتكون للعقلاء المذكرين، قال⁶:

رأيت بني عَمِّي الألئى يخذلونني (على حدثان الدهر إذ يتقلبُ)
وقال:

¹ أي احتمال أن يكون فصلاً وبدلاً وتوكيداً في الأولى، وفصلاً ومبتدأً وتوكيداً في الثانية.

² الكهف 39، والمزمل 20 والقراءة بالرفع من الشواذ، وهي منسوبة لعيسى بن عمر. راجع: إعراب القراءات الشواذ 2/18، 637 وروح المعاني 15/353 وذكر الألوسي أن "الرؤية هنا يمكن أن تكون علمية أو بصرية، فإن كان الضمير فصلاً تعيّن أن تكون الرؤية علمية؛ لأن الفصل إنما يقع بين مبتدأ وخبر في الحال أو في الأصل".

³ البقرة 5 والكوثر 3

⁴ انظر: الهمع 1/ 240 : 241

⁵ انظر: الهمع 1/286 : 287

⁶ انظر: د. إميل يعقوب: المعجم المفصل 1/74

(وَأَنْ يَكُونُوا مِنْ خِيَارِ أُمَّتِهِ) مِنْ الْأَلْيِ يَحْشِرُهُمْ فِي زَمْرَتِهِ
وَقَدْ يَقَعُ لِلْمُؤَنَّثِ وَمَا لَا يَعْقِلُ، قِيلَ¹:
وَتُبْلَى الْأَلْيِ يَسْتَلْتُمُونَ عَلَى الْأَلْيِ تَرَاهَنَّ يَوْمَ الرُّوعِ كَالْحِدَا
الْقُبْلِ

ومنها (اللاء) كالذين، قرأ ابن مسعود (واللاء آلو من نسائهم)²،
وقال الشاعر:

فَمَا آبَاؤُنَا بِأَمَرٍ مِنْهُ عَلَيْنَا الْلاءِ قَدْ مَهَدُوا الْحُجُورَا
ثم انتقل السيوطي بالحديث إلى الأسماء الموصولة لجمع
المؤنث، فذكر منها (اللائي)، يقول³: ". ومنها لجمع المؤنث:
اللائي واللائي .. ومن شواهدنا قوله تعالى: (واللائي يئسن من
المحيض من نسائكم - الطلاق 4).

الظاهرة الثانية الحروف (إِنْ وَأَخَوَاتُهَا - نَوَاصِبِ الْمَضَارِعِ)

أولاً: إِنْ وَأَخَوَاتُهَا:

بعد أن انتهى السيوطي من حديثه عن نواصب الابتداء الأحرف
الخمسية المشبهة بالفعل (إِنْ وَأَخَوَاتُهَا)⁴، ويبيّن أن وظيفتها
النحوية أنها تعمل عكس (كان)، فتنصب المبتدأ باتفاق، وترفع
الخبر عند البصريين دون الكوفيين؛ فهو عندهم باق على رفعه
قبل دخولها، قال: "وسمع من العرب نصب الجزأين بعدها، فقيل:
هو مؤول وعليه الجمهور، وقيل: سائغ في الجميع وأنه لغة وعليه

¹ ذكر المحقق أن البيت لأبي ذؤيب الهذليين، وهو في ديوان الهذليين، وهذا
يعني أن استعمال (الألي) للمؤنث لهجة هذيل، بيد أن السيوطي لم يشر إلى
ذلك.

² البقرة 226 والقراءة المتواترة للآية (للذين يؤلون من نسائهم)، ولم أجد
هذه القراءة في تفسير الطبري ولا في إعراب القراءات الشواذ ولا في
الإتحاف. وفي تفسير الألوسي: وقرأ عبد الله: (آلو من نسائهم) انظر: روح
المعاني 713 / 2

³ انظر: الهمع 2/287

⁴ في الواقع هي ستة حروف (إِنْ أَنْ لَكِنَّ كَأَنَّ لَيْتَ لَعَلَّ) وثمة فرق تركيبية
بين (إِنْ) و(أَنْ) في الاستعمال والدلالة.

أبو عبيد بن سلام وابن الطراوة وابن السّيد، وقيل: خاص بـ(ليت) وعليه الفراء. ومن ذلك قوله:
إذا التفَّ جُنْحُ الليلِ فلتأتِ وتكنُ حُطَاك خِفَافاً إِنَّ حِرَّاسَنَا أُسَدَا
وقوله:

كَأَنَّ أذَنِيهِ إِذَا تَشَوَّفَا قَادِمَةً أَوْ قَلَمًا مَحْرَفَا
يا ليت أيام الصِّبا رواجعا
وقوله:

وسُمع: (لعل زيدا أخانا)¹.

وفي موضع آخر ذكر السيوطي أن (إِنَّ) تخرج عن وظيفتها النحوية السابقة ووظيفتها الدلالية (التوكيد) إلى وظيفة أخرى، فتكون حرف جواب، يقول: "اختلف: هل تأتي (إِنَّ) حرف جواب بمعنى نعم؟ فأثبت ذلك سيبويه والأخفش وصححه ابن عصفور وابن مالك، وأنكره أبو عبيدة. ومن شواهدنا قول ابن الزبير لمن قال له (لئن الله ناقة حملتني إليك): إِنَّ وراكبها². ولا عمل لها حينئذ، وخرّج الأخفش عليها قراءة (إِنَّ هذان لساحران)³.

وفي موضع آخر ذكر السيوطي أن (لعل) تخرج عن وظيفتها النحوية السابقة ووظيفتها الدلالية (الترجي) إلى وظيفة أخرى، فتكون حرف جرّ، يقول في حديثه عن المجرورات: "لعل والجر بها لغة عقيلية، حكاه أبو زيد والأخفش والفراء، قال شاعرهم:
فقلت ادعُ أخرى وارفع الصوت جهرةً لعلّ أبي المغوار منك قريبٌ

وحكم محلها ومجرورها كـ(ربّ)، فالأصحّ أنها تتعلق بالعامل.."⁴
ثانياً: نواصب المضارع:

¹ انظر: الهمع 2/156 : 157 وذكر الألويسي أنه "قرأ المفضل (إن الله بالغا أمره)الطلاق 3 بنصب الجزأين، وهو لغة ضعيفة" انظر: روح المعاني 28/459

² انظر: المالقي: رصف المباني 204

³ انظر: الهمع 2/180

⁴ انظر: الهمع 4/207 : 208 وانظر: مغني اللبيب 2/436 ومما خرج عن وظيفته المشهورة عند أكثر العرب (متى)، فهي تأتي للاستفهام وللشرط، لكنها تخرج عن هذه الوظيفة إلى وظيفة الجرّ كـ(من)، وهي لغة هذيل.
انظر: الهمع 4/210 : 211 وزاد ابن هشام أنها "في لغة هذيل تأتي بمعنى (في)". انظر: مغني اللبيب 4/241

بعد أن فرغ السيوطي من منصوبات الأسماء تحدث عن نواصب المضارع، وذكر أنها أربعة حروف: (أَنْ) وهي أم الباب باتفاق، و(لن، إذن، كي) باختلاف¹. ثم قال: "ويجوز إهمال (أَنْ) حملاً على أختها (ما) المصدرية، فيرفع الفعل بعدها، وخرّج عليه قراءة (أَنْ يُتَمُّ الرضاعة) بالرفع²، وقيل: لا، و(أَنْ) المرفوع بعدها الفعلُ مخففةٌ من الثقيلة لا المصدرية، وعليه الكوفيون. ولا يجوز الجزم بـ(أَنْ) عند الجمهور، وجوّزه بعض الكوفيين، قال الرؤاسي من الكوفيين: فصحاء العرب ينصبون بـ(أَنْ) وأخواتها الفعل، ودونهم قوم يرفعون بها، ودونهم قوم يجزمون بها، وأنشد على الجزم³:

أَحَازِرُ أَنْ تَعْلَمَ بِهَا فَتَرُدَّهَا فَأَتْرَكُهَا ثَقَلًا عَلَيَّ كَمَا هِيَ

وممن حكى الجزم بها لغة من البصريين أبو عبيدة واللحياني، وزاد أنها لغة بني صُبَّاح⁴.

ثم استطرد السيوطي في الحديث قائلاً: "وحكى اللحياني الجزم بـ(لن) لغةً، وأنشد عليه قول الشاعر:

لَنْ يَخْبِيَ الْآنَ مِنْ رَجَائِكَ مَنْ حَزَّكَ مِنْ دُونِ بَابِكَ الْخَلْفَةُ..⁵

¹ انظر: الهمع 4/87 : 88 وقد سبق الحديث عن (أَنْ وإذن) في باب الإعمال والإهمال.

² البقرة 233 والقراءة لم ترد في الإتحاف ولا في إعراب القراءات الشواذ ولا في تفسير الطبري، وأوردها الألويسي غير مسندة لأحد من القراء، بل قال: "وقرئ (أَنْ يُتَمُّ..) بالرفع، واختلف في توجيهه، فقيل: حملت (أَنْ) على أختها (ما) في الإهمال كما حملت أختها عليها في الإعمال في الحديث: (كما تكونوا يولى عليكم) على رأي، وقيل: أَنْ يتموا بضمير الجمع باعتبار معنى من وسقطت الواو في اللفظ لالتقاء الساكنين، فتبعها الرسم". روح المعاني 2/735

³ انظر: د.إميل يعقوب: المعجم المفصل 2/1089

⁴ الهمع 4/91

⁵ الهمع 4/97

وعن (إذن) قال: "والرفع - بعد إذن - لُغِيَّةٌ أنكرها الكوفيون"¹، وفي موضع آخر قال: "والإغناء (إذن) مع اجتماع الشروط² لغة لبعض العرب، حكاها عيسى بن عمر، وتلقاها البصريون بالقبول، ووافقهم ثعلب، وخالف سائر الكوفيين، فلم يجز أحد منهم الرفع بعدها، قال أبو حيان: ورواية الثقة مقبولة، ومن حفظ حجةً على من لم يحفظ إلا أنها لغة نادرة جداً؛ ولذلك أنكرها الكسائي والفراء على اتساع حفظهما وأخذهما بالشاذ والقليل"³.

الظاهرة الثالثة

فعل القول بمعنى الظنّ واسم الفعل (هلمّ)

أولاً : القول بمعنى الظن:

في باب (ظن وأخواتها) عقد السيوطي مبحثاً بعنوان (استعمالات القول)، وسجّل فيه أن "في القول وما تصرف منه استعمالات: أحدها أن يحكى به الجمل نحو (قال: إني عبد الله) .. والثاني أن ينصب المفرد نحو (قلتُ كلمةً) .. والثالث أن يعمل عمل (ظن)، فينصب المفعولين، وذلك في لغة بني سليم مطلقاً، يقولون: (قلت زيدا قائماً) من غير اعتبار شرط من شروط لغة جمهور العرب، وهي تقدّم استفهام بالهمزة أو غيرها واتصاله به وكونه فعلاً مضارعاً لمخاطب، كقوله:

مَتَى تَقُولُ الْقُلُوصَ الرُّوَاسِمَا يَحْمَلْنَ أُمَّ قَاسِمٍ وَقَاسِمَا

فإن فقدَ شرطاً مما ذكرت تعينت الحكاية بأن لا يتقدّم استفهام أو يفصل بينه وبينه، ويستثنى الفصل بالظرف والمعمول مفعولاً أو حالاً.. وإذا اجتمعت الشروط فالإعمال جائز لا واجب، فتجوز الحكاية أيضاً مراعاة للأصل نحو (أتقول: زيد منطلق)، وكذا

¹ الهمع 4/107

² أي شروط النصب، وأن تقع في صدر جملة الجواب، وكون الفعل مستقبلاً، وأن يليها مباشرة ويُسمح بالقسم ولا النافية فصلاً، فإن سبقها عاطف جاز الإعمال والإهمال، والأكثر في لسان العرب الإهمال، ومنه (وإذا لا يلبثون خلافاً إلا قليلاً)، وقرئ (لا يلبثوا)، وهي قراءة أبيّ وعبدالله بن مسعود. روح المعاني 15/167

³ انظر: الهمع 4/107

إعماله مطلقا في لغة بني سليم جائز لا واجب"¹.

ثانيا : اسم الفعل (هَلَمَّ) :

في حديثه عن العوامل ومنها أسماء الأفعال ذكر السيوطي أن منها (هَلَمَّ)، وهي بمعنى: اجمعْ واقصدْ وأحضرْ، ومنه (هَلَمَّ شهداءكم) أي أحضروهم، وبمعنى: أقبلْ، فيتعدى بـ(إلى) نحو (هَلَمَّ إلينا)²، وقد تُعدِّي باللام نحو (هَلَمَّ للثريد)، وهذه لغة الحجاز من جعلها اسم فعل. أما بنو تميم فهي عندهم فعل متصل بالضمائر، فيقولون: هَلَمِّي وهَلَمَّا وهَلَمُّوا وهَلُمُّمن"³.

الظاهرة الرابعة

المستثنى والحال مصدرا وعددا

أولا : المستثنى :

حديثنا عن المستثنى ينحصر في (المستثنى المنقطع) و(المستثنى بغير)، وإيثار مصطلح (المستثنى المنقطع) بدلا من الاصطلاح المشهور (الاستثناء المنقطع) أرى فيه دقة؛ لأن الانقطاع لا يكون للاستثناء، وإنما يكون للمستثنى، فالاستثناء هو أسلوب أو تركيب يحوي مستثنى منه ومستثنى بينهما أداة استثناء، كما أن تنوع الوظيفة النحوية إنما يكون للمستثنى فقط؛ ولذا فالباب يُدرس في المنصوبات مراعاة للأصل الوظيفي الغالب على المستثنى وهو النصب على أنه مفعول لفعل يُقدَّر بـ(أستثنى)، ولعل السيوطي آثر مصطلح (المستثنى) في العنوان لهذا السبب؛ إذ يقول: "وعبرت بالمستثنى كابن مالك في التسهيل خلاف تعبير النحاة سببوه فمن بعده بـ(الاستثناء)؛ لأن الباب للمنصوبات، والمستثنى أحدها لا الاستثناء"⁴.

¹ انظر: الهمع 2/245 : 246, 248

² هلم شهداءكم (الأنعام 150) وهلم إلينا (الأحزاب 18)

³ انظر: الهمع 5/126 : 127 وانظر أيضا: قطر الندى 34 وتجدر الإشارة إلى أن ابن هشام ذكر أن (هلم) في اللغة الحجازية يلزم استتار ضميرها، وهي فعل قاصر غير متعد، ثم ذكر أن التركيب (هلم جرا) ليس عربيا محضا؛ لخروج (هلم) عن دلالاتها السابقة. انظر له: المسائل السفيرية في النحو 32 : 35

أما عن دور اللهجات في التعدد الوظيفي للمستثنى المنقطع فيوضحه لنا السيوطي في قوله عن المستثنى بأن "المتصل والمنقطع المقدم والمؤخر الموجب لا يُختار فيه الإتيان، بل يجب النصب في الثلاثة في اللغة الشهيرة¹ نحو قوله تعالى: (ما لهم به من علم إلا اتباع الظن)² وقوله تعالى: (فشربوا منه إلا قليلا منهم)، وقول الشاعر:

ومالي إلا آل أحمد شيعته ومالي إلا مشعب الحق مشعب

⁴ انظر: الهمع 3/248

¹ النصب على أنه مفعول للفعل (أستثنى)، وثمة رؤية مقنعة مفادها أن نصب المستثنى ليس واجبا في أي من صورته، حتى في الصورة التي من أجلها وُضع المستثنى في باب المنصوبات وهي صورة (التام المثبت) نحو (نحج الطلاب إلا زيدا)، ففي مثل هذه الصورة يمكن رفع المستثنى على أنه فاعل للفعل (امتنع)، ووردت هذه الصورة في قوله تعالى: (فشربوا منه إلا قليلا - البقرة 249) بالرفع؛ أي: (امتنع قليلا). وهذه الرؤية لا يقبلها الباحث اعتقادا منه بأن الفعل لا يُعزل عن فاعله، فإذا حُذف الفعل تبعه الفاعل، فهو ملازم له، وإنما يوجد المفعول وحده بدون جملته النواة وليس بدون فعله. أما عن هذه القراءة فهي شاذة - لم ترد في الإتحاف - وذكر الألويسي أنها قراءة أبي والأعمش، وذكر أن "النحاة جعلوه من الميل إلى جانب المعنى، ف(شربوا) في قوة (لم يطيعوه) فحق أن يرد المستثنى مرفوعا، وذهب أبو حيان إلى أنه لا حاجة للتأويل، وجوّز في الموجب وجهين: النصب وهو الأوضح، والإتيان لما قبله على أنه نعت أو عطف بيان". انظر: روح المعاني 2/767 والباحث يرى أن أبا حيان أجاز الرفع على أنه نعت للضمير المرفوع في (شربوا) وتقترب هذه الرؤية مع الرؤية القائلة بأن (إلا) هنا بمعنى (غير) وموقعها الرفع ثم أعرب (قليل) إعراب (غير) على أنه وصف للمضمر (إعراب القراءات الشواذ 1/263). حول رفض إعراب المستثنى بالفعل (استثنى) انظر: العكبري: التبيين عن مذاهب النحويين 399 وما بعدها. وحول علاقة الفعل بالفاعل انظر: الكتاب لسيبويه هامش 2/38 (كلام للسيرافي عن عدم وجود الفعل بدون فاعله في اللغة)، وانظر للباحث: الأفعال اللاشخصية في القرآن 6: 8 (حديث عن العلاقة بين الفعل والفاعل).

² النساء 157 وفي موضع آخر ذكر السيوطي أن القراء مجموعون على النصب؛ لأنه لغة الحجاز. (الإتيان 3/103) وقال الألويسي: والمعنى: لكنهم يتبعون الظن، وجوّز أن يفسر الشك بالجهل والعلم بالاعتقاد الذي تسكن إليه النفس جزما كان أو غيره؛ والاستثناء حينئذ متصل، وإليه ذهب بعض المفسرين، غير أنه خلاف المشهور. (روح المعاني 5/253)

وفي لغة تميم يتبع المنقطع بشرط صحة إغناؤه عن المستثنى منه، نحو (ما في الدار أحد إلا زيدًا)، قال:
وبلدة ليس بها أنيسٌ إلا اليعافيرُ وإلا العيسُ
فإن لم يصحَّ إغناؤه نحو (ما زاد إلا ما نقص، وما نفع إلا ما ضر) تعيّن نصبه عند جميع العرب. وكذا إن تقدم نحو (ما في الدار إلا حمارًا أحدًا). وفي لغة يتبع المقدم، حكى سيبويه: (ما لي إلا أبوك أحدًا)، قال سيبويه: فيجعلون (أحد) بدلا و(أبوك) مبدلا منه. وقال ابن عصفور: ولا يقاس على هذه اللغة، وقد قاسه الكوفيون والبغداديون وابن مالك، ومن الوارد قوله¹:

(لأنهم يرجون منه شفاعَةً) إذا لم يكن إلا النبيون شافعُ
والمتوسط بين المستثنى منه وصفته نحو (ما جاءني أحد إلا زيدا خير منك) يجوز فيه الإتيان بدلا والنصب على الاستثناء كالمأخر، والإتيان فيه هو المختار²

وأما عن المستثنى بـ(غير) فلا خلاف على أنه مجرور بالإضافة، وتشغل (غير) الوظيفة النحوية له؛ ومن هنا كان الخلاف اللهجي النحوي فيها، يقول السيوطي: "أصلها الوصف، وإنها محمولة في الاستثناء على (إلا)، والمستثنى بها مجرور بإضافتها إليه، وتعرب بما للاسم الواقع بعد (إلا) من وجوب نصب في الموجب نحو (قام القوم غير زيد) وفي المنقطع وفي المقدم نحو (ما جاء القوم غير الحمير، وما جاء غير زيد أحدًا)، ومن جوارزه ورجحان الإتيان في المنفي نحو (ما جاء أحد غير زيد)، ومن كونه على حسب العامل في المفرغ نحو (ما جاء غير زيد وما رأيت غير زيد وما مررت بغير زيد)، وبعض بني أسد وقُضاعة يفتحها في الاستثناء مطلقا"³.

ثانيا : الحال مصدرا وعددا:

في باب الحال وفي حديثه عن ورود الحال مصدرا نقل لنا السيوطي إجماع البصريين والكوفيين على أنه لا يُستعمل من المصادر حالا إلا ما استعملته العرب، ولا يقاس عليه غيره، فلا

¹ انظر: د.إميل يعقوب: المعجم المفصل 1/530

² انظر: الهمع 3/255 : 257

³ انظر: الهمع 3/277 : 278

يقال: جاء زيد بكاء، وشدّ المبرد فقال: (يجوز القياس)¹. ثم قال: "ويُسْتَنْبَى ثلاثة أنواع جَوَّزُوا فيها القياس: الأول: ما وقع بعد خبر قرن بـ(أل) الدالة على الكمال نحو (أنت الرجل علماً) أي الكامل في حال العلم .. والثاني: ما وقع بعد خبر يُشَبِّه به مبتدؤه نحو (أنت زهير شعراً) .. والثالث: ما وقع بعد (أما) نحو: أما علماً فعالمٌ، والأصل فيه أن رجلاً وُصف عنده شخص بعلم وغيره، فقال للواصف: أمّا علماً فعالمٌ، يريد: مهما يُذكر إنسان في حال علم فالذي وصفت عالمٌ كأنه منكّر ما وصفه به من غير العلم، فالنائب لهذه الحال هو فعل الشرط المحذوف، وصاحب الحال هو المرفوع بفعل الشرط. ويقال قياساً عليه: أمّا سيمناً فسيمينٌ وأمّا ثبلاً فثبيلٌ .. وذهب بعضهم إلى أن نصب (علماً) في المثال على أنه مفعول به بفعل الشرط المقدر، أي مهما تذكر علماً فالذي وُصف عالمٌ .. ورفع المصدر بعد (أمّا) جائز في لغة تميم قالوا: أما علمٌ فعالمٌ، مع ترجيحهم النصب، فإن وقع بعد (أما) معرفة فالأرجح عند الحجازيين رفعه، وأوجه بنو تميم نحو (أما العلمُ فعالم) أي فهو عالمٌ²، ويجوز نصبه أيضاً في لغة الحجاز، ووجهه سيبويه بأنه مفعول به؛ لتعدّر الحال بالتعريف والمصدر، لأنه مؤكد والمؤكد لا يكون معرفة"³.

وفي حديثه عن تنكير الحال ذكر السيوطي أن "الواجب تنكير الحال؛ لأنها خير في المعنى، ويجوز أن تأتي أحوال مقترنة باللام مثل: ادخلوا الأول فالأول، وورد أيضاً أحوال مضافة نحو (تفرقوا أيادي سبأ) و(طلبته جهدي)، ومنه عند الحجازيين العدد من ثلاثة إلى عشرة مضافاً إلى ضمير ما تقدّم نحو (مررت بهم ثلاثهم أو خمستهم أو عشرتهم) وتأويله عند سيبويه أنه في موضع مصدر وُضِع موضع الحال، أي مثلثاً أو خمّساً لهم. وبنو تميم يُتبعون ذلك لما قبله في الإعراب توكيداً، فعلى هذا يقدر بـ(جميعهم) وعلى الأول يقدر بـ(جميعاً) .. ويجري ذلك في مركب العدد على

¹ انظر: الهمع 4/15 : 16

² أبان السيوطي عن الوظيفة النحوية للمصدر (علم) في حالة النصب بأنه (حال) أو (مفعول)، ولم يبين عنها حالة رفعه؛ ومن ثم نقول: إنه مبتدأ خبره جملة (فهو عالم).

³ انظر: الهمع 4/15 : 17

الجواز، فيقال: جاء القوم خمسة عشرهم والنسوة خمسة عشرتهنّ بالنصب¹.

تعليق:

بعد هذا العرض لمبحث التعدد الوظيفي يرى الباحث أن اللهجات العربية لعبت دوراً محورياً في تعدد الوظائف النحوية لبعض الحروف والأسماء والأفعال في الظواهر التي ذكرناها، ويمكن أن نوجز ذلك على النحو التالي:

- ضمير الفصل تتعدد وظائفه النحوية ما بين المبتدأ والتوكيد والبدل والفصل. والغرض من الفصل الإعلام من أول وهلة بكون الخبر خبراً لا صفة؛ ومن ثم اشتد شبهه بالحرف؛ إذ لم يُجأ به إلا لمعنى في غيره، واقتصره على وظيفة الفصل أكثر انتشاراً وشيوعاً في العربية؛ وعليه القراءات المتواترة، وهو لهجة الحجاز، في حين أن الذين وظفوه مبتدأ هم أصحاب القراءات الشاذة، وهو لهجة بني تميم.

- الموصولان الاسميان (الألئى واللائئى) كلاهما يستعمل للمذكر ولل مؤنث، والأصل أن الألئى للمذكر واللائئى للمؤنث، وهذا يعني تبادل الوظيفة الدلالية بينهما أو تعددها لهما.

- النواسخ الحرفية (إنّ وأخواتها) لها وظيفتان: إحداها أنها تنصب المبتدأ وترفع الخبر، والأخرى أنها تنصبهما معاً. ولـ(إنّ) وظيفة دلالية غير التوكيد، وهي أنها بمعنى (نعم) حرف جواب. ولـ(لعل) وظيفة نحوية أخرى وهي أنها حرف جر.

- نواصب المضارع (أنّ ولن وإذن) تتعدد وظائفها النحوية، فـ(أنّ) تنصب وترفع وتجزم، و(لن) تنصب وتجزم، و(إذن) تنصب وترفع، والنصب أشهر الوظائف.

- القول وتصريفاته تتعدد استعمالاته، ومنها أنه يأتي بمعنى الظن، وبالتالي ينصب مفعولين بعده في لهجة من لهجات العرب دون قيد ولا شرط.

- كلمة (هلمّ) : تتعدد وظائفها الدلالية فهي بمعنى (اجمعْ واقصدْ وأحضِرْ وأقبلْ)، وهي اسم فعل في لهجة الحجاز وفعل أمر يتصل بضمائر الرفع في لهجة تميم، ويتعدى بنفسه وباللام

¹ انظر: الهمع 4/18 : 19

- المستثنى المنقطع الأشهر فيه النصب على أنه مستثنى، وإذا صحَّ إغناؤه عن المستثنى منه يشغل وظيفة البدل من المستثنى منه عند بني تميم، وفي لهجة أخرى يشغل وظيفة البدل دون شرط.

- وأما "غير" (مستثنى) فالأشهر فيها أن تشغل الموقع الوظيفي للاسم الواقع بعد (إلا)، وبالتالي تُنصب وتُرفع وتُجر وفقا لموقعها الوظيفي في التركيب، وفي لهجة بني أسد وقضاعة من لهجات العرب تُفتح في الاستثناء مطلقا

- المصدر بعد (أما) يشغل وظيفة الحال في جميع اللهجات، ويشغل وظيفة المبتدأ، على الجواز في لهجة تميم، فإن كان معرفة فالرفع واجب في لهجة تميم، وراجع في لهجة الحجاز مع جواز النصب.

- العدد المفرد المضاف إلى ضمير عائد على متقدم مثل (ثلاثتهم) يشغل وظيفة الحال في لهجة الحجاز، ويشغل وظيفة التوكيد تابعا لما قبله في لهجة تميم. ويجوز أن يعامل العدد المركب معاملة العدد المفرد في ذلك.

**المبحث الخامس
الأشهر والمشهور وغير المشهور
في القاعدة**

في هذا المبحث نعرض لمجموعة من القواعد النحوية أسهمت اللهجات العربية في شهرة بعضها وذيوعها لكثرة الاستعمال، في حين بقي بعضها أقل شهرة أو دون شهرة بل ربما خرج بعضها عن سمات الفصحى التي جاءت عليها قراءات القرآن وصار نادر الاستعمال أو مهملاً. والقواعد التي نعرض لها هي: تجرد (عسى) و(هاء) من الضمير وإلحاقه بهما، اجتماع الفاعل الظاهر مع الفاعل الضمير في الجملة، حركة الاسم المرخم، نصب تمييز (كم) الخيرية دون فاصل، تنوع فاعل (نعم وبئس) ما بين الاسم الظاهر والضمير البارز، والتخلص من التقاء الساكنين بالتحريك والحذف.

الظاهرة الأولى **تجرد الفعل (عسى) واسم الفعل (ها)** **من الضمير وإلحاقه بهما**

في حديثه عن إسناد (عسى) إلى ما يُسمى بالمصدر المؤول (أن يفعل) ذكر السيوطي أنّ (أن يفعل) يغني عن الخبر، نحو (عسى أن تكرهوا شيئاً)، وقيل: إنها تامة مكثفة بالمرفوع، ثم أضاف قائلاً: "فإن تقدم والحالة هذه اسم ظاهر نحو (زيد عسى أن يخرج) جاز جعلُ الفعل مسنداً إلى (أن يفعل) وجعله مسنداً إلى ضمير الاسم السابق، و(أن يفعل) الخبر، فعلى الأول يجرد الفعل من علامة التثنية والجمع والتأنيث نحو (الزيدان عسى أن يقوموا، والزيدون عسى أن يقوموا، وهند عسى أن تقوم، والهندات عسى أن يقمن)، وعلى الثاني يلحق بها، فيقال في الأمثلة: (عسّيا وعسّوا وعست وعسّين) والتجريد أجود"¹.

ونقل السيوطي عن أبي حيان أن التجريد لغة لقوم من العرب والإلحاق لغة لآخرين، فليس كل العرب تنطق باللغتين"². وأضاف السيوطي أن "حق (عسى) إذا اتصل بها ضمير أن لا يكون إلا بصورة المرفوع، هذا هو المشهور في كلام العرب وبه نزل القرآن، ومن العرب من يأتي بصورة المنصوب المتصل، فيقال: عساني وعساک وعساه، ومنه (يا أبتا علك أو عساكا)،

¹ انظر: الهمع 2/144 : 145

² انظر: الهمع 2/145

ومذهب سيوبه فيها أنها تعمل عمل (لعل)، فتنصب الاسم وترفع الخبر، ومن النحاة مَنْ عكس الإسناد فجعل الضمير المتصل بـ(عسى) خبراً لها، وبعض النحاة اعتبروا ضمير النصب المتصل بـ(عسى) هو في محل رفع نيابة عن المرفوع، كما ناب ضمير الرفع عن ضمير النصب والجر في قولهم: أكرمتك أنت، وأنا كأت¹.

وفي حديثه عن أسماء الأفعال ذكر السيوطي أن منها (ها) بمعنى (خذ)، وفيها لغتان: القصر والمدّ وتستعمل مجردة، فيقال للواحد المذكر وغيره: (ها وهاء)، و(متلوة)² بكاف الخطاب بحسب المخاطب، فيقال: هاكْ وهاكْ وهاكما وهاكم وهاكنّ، ومقتصرًا على تصرف الهمزة، فيقال: هاءٌ وهاؤما وهاؤمٌ وهاؤن، وهذه أفصح اللغات فيها، وبها ورد القرآن³.

الظاهرة الثانية

اجتماع الاسم الظاهر مع الضمير فاعلاً للفعل

يقول السيوطي: "إذا أسند الفعل إلى الفاعل الظاهر، فالمشهور تجريده من علامة التثنية والجمع نحو: (قام الزيدان وقام الزيدون وقامت الهندات)، ومن العرب مَنْ يلحقه الألف والواو والنون على أنها حروف دوالّ كتاء التانيث لا ضمائر، وهذه اللغة يسميها النحويون لغة (أكلوني البراغيث)، ومنها قوله: يلومونني في اشتراء النخيل لـ أهلي، فكلهمُ ألومٌ ومنهم مَنْ جعلها ضمائر، ثم اختلفوا، فقيل: ما بعدها بدل منها، وقيل: مبتدأ والجملة السابقة خبر. والصحيح الأول لنقل الأئمة أنها لغة، وعزيت لطبيئ وأزد شنوءة"⁴.

¹ انظر: الهمع 2/145 : 146

² كلمة (متلوة) وردت في نص الهمع (متلوها) بالهاء والألف، وهي مرفوضة من السياق والتركيب، ولعلها خطأ من الناسخ أو من السيوطي دون إدراك، ولعل صوابها ما أثبتناه في النص (متلوة).

³ انظر: الهمع 5/122 وكلمة (متلوها) يرفضها السياق والتركيب، ولعلها خطأ من الناسخ أو وقع من السيوطي دون إدراك، ولعل صوابها (متلوة) بتاء التانيث

الظاهرة الثالثة

الانتظار وعدم الانتظار في المرخّم

يقول السيوطي: "في المرخّم لغتان: الانتظار وهو نية المحذوف، وترك الانتظار وهو عدم نيته، والأول أكثر استعمالاً وأقواهما في النحو، وجاء عليه ما قرئ (ونادوا يامال)¹، وجاء على الثاني قوله²:

(يدعون عنتراً والرماح كأنها) أشطانٌ بئر في لَبان الأدهم
ثم إذا انتظر فلا يغيّر ما بقي، بل يبقى على حركته وسكونه .. وإذا
ترك الانتظار أعطى آخر الاسم ما يستحقه لو تمّ به وضعاً،

⁴ انظر: الهمع 2/256 : 257 وانظر: مغني اللبيب 4/403 وجدير بالذكر أن جمهور النحاة على أنها ضمائر تحل محل الاسم الظاهر الفاعل ولا تجتمع معه؛ لأن ذلك يؤدي إلى اجتماع فاعلين على الفعل، وهذا غير جائز في اللغة، ولما اصطدموا بشواهد لغوية فصّحوا اجتماع فيها الاسم الظاهر والعلامة الدالة عليه كما في الآية (أسروا النجوى الذين ظلموا) ذهبوا إلى التأويل. وقليل منهم عدّها علامات، وعلى رأس الجمهور سيبويه، وعلى رأس القليل المازني، والباحث يرجح رؤية فريق المازني. والحكم من النحاة بأن الصحيح هو الأول لأنه لغة حكم غير دقيق؛ لأن ثمة فرقا بين الظاهرة اللهجية والمفاضلة بين القواعد النحوية التي تستند إليها، فكونها لغة لا ينفي الرأي الثاني كما أنه ثبت الرأي الأول، وإنما الترجيح بين الرأيين مرجعه اختلاف النحاة في التخريج والتعليل والتبرير.

¹ الزخرف 77 و(يامال) في نص الهمع مضبوطة بالضم (يامال)، ولعل ذلك خطأ من الطابع أو المحقق، ولذلك فهي مضبوطة بالكسر في النسخة الأخرى (شمس 2/67) والآية قرئت في الشواذ بدون كاف مع ضم اللام وكسرها على لغتي المرخم، والكسر لغة الانتظار والضم لغة عدم الانتظار. انظر: العكبري: إعراب القراءات الشواذ 2/453 . وذكر الألوسي أنه "قرأ علي وابن مسعود وابن وثاب والأعمش بالترخيم على لغة من ينتظر، وقرأ أبو السوار بالترخيم على لغة من لم ينتظر. وقال ابن جنبي: للترخيم في هذا الموضع سرّ، وذلك أنهم لعظم ما هم فيه ضعفت قواهم وذلت أنفسهم، فكان هذا من موضع الاختصار ضرورة". انظر: روح المعاني 25/141

² كلمة (عنتر) في المعلقة مضبوطة بالفتح (شرح المعلقات العشر 287)، وهذا يعني أنه على لغة من ينتظر؛ لكن الزوزني في شرحه للمعلقات السبع أشار إلى أن الكلمة قرئت بالضم على لغة من لا ينتظر، وبالفتح على لغة من ينتظر، أو على أنها مفعول به للفعل يدعون، وليس فيها حذف على أن اسمه (عنتر).

فيضم ظاهراً إن كان صحيحاً، وتقدر فيه الضمة إن كان معتلاً،
ويُعلُّ بالقلب والإبدال..¹.

الظاهرة الرابعة

نصب تمييز (كم) الخبرية

ذكر السيوطي أن "تمييز (كم) الخبرية مجرور، ويكون مفرداً
وجمعاً، قال²:

كم عمّة لك يا جريئ وخالٍ (فدعاء قد حَلَبْتُ عليّ عشاري)
وقال³:

كم ملوك باد ملكهم (ونعيم سُوقٍ بادوا)
والإفراد أكثر من الجمع وأفصح حتى زعم بعضهم أن تمييزها
بالجمع شاذٌّ، وقيل: يكون الجمع على معنى الواحد .. والجر
بإضافتها إليه عند البصريين، وقال الكوفيون: بـ(من) مقدرة
حذفت وأبقي عملها .. فإن فصل نُصِب حملاً على (كم)
الاستفهامية، كقوله:

كم نالني منهم فضلاً على عدمٍ إذ لا أكاد من الافتقار أحتملُ
وربما يُنصب غير مفصول، فرّوي (كم عمّة لك) بالنصب، وذكر
بعضهم أن النصب بلا فصل لغة تميم، وذكره سيبويه عن بعض
العرب. قال أبو حيان: وهي لغة قليلة⁴.

الظاهرة الخامسة

تنوع فاعل (نعم وبئس وأفعل التفضيل)

بين الاسم الظاهر والمضمر

في حديثه عن العوامل ومنها (نعم وبئس) ذكر السيوطي أن
النحاة اختلفوا في كونهما اسمين أو فعلين، ورجح هو كونهما

¹ انظر: الهمع 3/88 : 91 (باختصار)

² انظر: د.إميل يعقوب: المعجم المفصل 1/406

³ انظر: د.إميل يعقوب: المعجم المفصل 1/211

⁴ انظر: الهمع 4/80 : 82 وانظر لأبي حيان: التذييل والتكميل مجلد ثالث
ورقة 145 وذكر ابن هشام أن قوما زعموا أن نصب تمييز (كم الخبرية) إذا
كان مفرداً جائز في لغة تميم. انظر: مغني اللبيب 3/47

فعلين بقوله: "ويدل لفعليتهما لحوق تاء التأنيث الساكنة بهما في كل اللغات وضمير الرفع في لغة حكاها الكسائي".
وفي موضع ثان تحدث عن (فاعلهما) قائلاً: إنه "لا يأتي نكرة اختياراً، وإن ورد ضرورة، ولا يكون موصولاً .. وشذ كونه ضميراً غير مفرد، أي مطابقاً للمخصوص نحو (أخواك نعماً رجلين) وحكى الأخفش عن بعض بني أسد: نعماً رجلين الزيدان، ونعموا رجالاً الزيدون، ونعمتم رجالاً، ونعمن نساءً الهندات"¹.
وفي حديثه عن (أفعل التفضيل) قال: "يرفع أفعل التفضيل الضمير غالباً والظاهر في لغة ضعيفة، نحو (مررت برجل أفضل منه أبوه) أي أزيد عليه في الفضل أبوه. حكاها سيبويه وغيره. والأحسن حينئذ تقدم (من)، وبكثر رفعه الظاهر إن كان مفضلاً على نفسه باعتبارين واقعاً بين ضميرين ثانيهما له والآخر للموصوف، والوارد في ذلك عن العرب كونه بعد نفي، ومنه الحديث: (ما من أيام أحب إلى الله فيها العمل الصالح منه في عشر ذي الحجة)"².

الظاهرة السادسة

التخلص من التقاء الساكنين بالحذف أو التحريك

تناول السيوطي هذه الظاهرة في حديثه عن الأبنية، وهذا يعني أنها ظاهرة صوتية لكن الباحث يرى أنها ظاهرة مشتركة، فإن كان الساكنان في كلمة مثل (الضالين) فهي ظاهرة صوتية، وإن كانا في كلمتين في جملة مثل (أحدُ الله الصمد) فهي ظاهرة صوتية نحوية؛ ومن ثم ضمَّتها الباحث بحته هذا.
وعرض السيوطي لهذه الظاهرة في صفحات كثيرة من همعه، يهمنها منها قوله: "لا يخلو التقاء الساكنين من حذف أحدهما أو تحريكه، وهو الأصل؛ لأنه أقل إخلالاً ولذلك لا يعدل عنه) إلا بعد تعذره بوجه ما، وأصل التخفيف أن يكون من الساكن المتأخر؛ لأن الثقل ينتهي عنده، وقيل: الأصل تحريك الساكن الأول؛ لأن به التوصل إلى النطق بالثاني، فهو كهمزة الوصل"³، ثم نقل السيوطي عن الجرمي قوله: "حذف التنوين لالتقاء الساكنين

¹ انظر: الهمع 5/27، 39، 40

² انظر: الهمع 5/107

مطلقاً لغة، وعليها قرئ¹ (أحذُ الله الصمد) و(لا الليل سابقُ النهار)، وقال: ولا ذاكرِ اللهَ إلا قليلاً.. وأصل ما حرَّك من الساكنين الكسر؛ لأنها حركة لا توهم إعراباً².

³ ما بين القوسين ورد في الهمع هكذا (يعدل إليه)، وهو لا يستقيم مع التركيب والمعنى، لأن الضمير فيه ينبغي أن يعود على (التحريك)؛ لأنه أقرب مذكور إليه، وإذا كان كذلك فهو متناقض مع مقصود السيوطي، ولعل وضَع (إليه) خطأ من الناسخ أو من السيوطي دون قصد، أو يكون السيوطي قصد أن يعود الضمير على (الحذف)، وفي ذلك تنوع فيما يعود عليه الضمير، وهذا جائز في اللغة، ومن ذلك قوله تعالى: "لتؤمنوا بالله ورسوله وتعزروه وتوقروه وتسبحوه بكرة وأصيلاً"، فمن أوجه التفسير أن الضمير في (توقروه) يعود على النبي، وفي (تسبحوه) يعود على الله تعالى. (الأشموني: منار الهدى 28 والألوسي 26/349)، وعلى الرغم من ذلك فإن عبارة السيوطي تحدث لبساً، وإن قَبِلنا التركيب فهل نقبل أن (يعدل إليه) بمعنى (يلجأ إليه)؟ لا أعتقد! ومن ثم أثرتنا أن نكتبه (يعدل عنه) حتى يسهل على القارئ فهمه.

¹ الإخلاص 1، 2 ويس 40 والقراءة فيهما من الشواذ التي لم ترد في الإتحاف، وذكر العكبري قراءة (أحذُ الله) قائلاً: "يقرأ بغير تنوين على حذف التنوين لالتقاء الساكنين". انظر: إعراب القراءات الشواذ 2/758 وتعرض الطبري لآية (أحذُ الله) ناسياً قراءة عدم التنوين إلى نصر بن عاصم وعبدالله بن أبي اسحاق، وأضاف أن التنوين وحذف التنوين لغتان، والتنوين أفصح وأشهر وأجود عند العرب، وعليه إجماع قراء الأمصار. انظر: جامع البيان 15/441 أما الآية الأخرى (سابقُ النهار) بغير تنوين مع نصب (النهار) فقد ذكر الألوسي "أنها قراءة عمارة بن عقيل، وقال المبرد: سمعته يقرأ فقلت: ما هذا؟ قال: أردت سابقُ النهار بالتنوين، فحذفت لأنه أخف، وفي البحر: حذف التنوين لالتقاء الساكنين". انظر: روح المعاني 23/32

² انظر: الهمع 6/176 وما بعدها، وانظر: ارتشاف الضرب 2/718 وما بعدها

تعليق :

بعد هذا العرض لظواهر مبحث (الأشهر والمشهور وغير المشهور) من القاعدة بفضل دور اللهجات العربية تبين للباحث الآتي:

- أن تجرد (عسى) من الضمير المرفوع المتوافق مع الاسم السابق لها أشهر وأجود من إلحاقه بها، والتجرد لهجة القرآن في مختلف قراءاته. والضمير المتصل بـ(عسى) الأشهر فيه أن يكون ضمير رفع، وغير مشهور أن يكون ضمير نصب، وغير مشهور أن يتصل بها ضمير مطابق للاسم الظاهر.
- واسم الفعل (ها) الأشهر فيه التجرد من ضمير الخطاب مع تصرف الهمزة، وهي لغة القرآن، وفيه كذلك التجرد بدون همزة، أما اتصاله بضمير الخطاب فأقل شهرة.
- وبالنسبة لاجتماع الفاعل الظاهر مع الضمير في الجملة الفعلية فإن الأشهر عدم الاجتماع، وإذا اجتمعا يصير الضمير علامة للعدد والنوع ك(تاء التأنيث). وكلتا اللهجتين احتفظت بها القرآن، وعدم الاجتماع لغة معظم العرب.
- وفي الاسم المرخم لهجتان: إحداهما الانتظار والأخرى عدم الانتظار، والأولى أقوى وأكثر استعمالاً وبالتالي فهي الأشهر.
- وفي تمييز (كم) الخبرية ثلاث لهجات: الجر وهي الأفصح والأشهر، والنصب حال الفصل بينهما، والنصب دون الفصل، وهي أقل شهرة واستعمالاً نسبتاً لتميم. ويكون مفرداً وجمعاً، والإفراد أجود وأفصح وأشهر.
- وتجرد (نعم وبئس) من ضمير يتوافق مع المخصوص أفصح وأشهر من اتصالها به، والاتصال لهجة لبعض بني أسد، فهي غير مشهورة.
- ورفع (أفعل التفضيل) اسماً ظاهراً في نحو (مررت برجل أفضل منه أبوه) لهجة غير مشهورة وُصفت بأنها ضعيفة.
- وفي التخلص من التقاء الساكنين لهجتان: إحداهما التحريك وهي الأقوى والأشهر والأكثر استعمالاً، وعليها لغة القرآن في كثير من آياته، والأخرى حذفت أحدهما، وهي أقل شهرة، بل لعلها غير مشهورة، وإذا كان أحد الساكنين تنويناً حذفت دون إخلال بالتركيب، وعليها قراءات شاذة للقرآن. والتخلص تخفيف في النطق.

تعلیق ختامي

احتوت الصفحة السابقة آخر ما سطره الباحث من سطور في هذا البحث الذي يدور حول **دور اللهجة في التقعيد النحوي في ضوء همع الهوامع**، وقد دار البحث في فلك خمسة مباحث هي: 1- تنوع علامات الإعراب والبناء. 2- الإثبات والحذف. 3- الإعمال والإهمال. 4- التعدد الوظيفي. 5- المشهور وغير المشهور في القاعدة. وضمت هذه المباحث بدورها العديد من الظواهر اللهجية.

وانتهى الباحث إلى أن في تعدد اللهجات العربية وتباينها إثراءً للنحو العربي تعدداً وتنوعاً في قواعده، وقد يكون التعدد في ظل الظاهرة النحوية الواحدة؛ حيث نجد فيها أكثر من قاعدة نتيجة تباين اللهجات العربية في استخدام التراكيب والأساليب في التعبير عن المعنى الواحد، وجاء هذا الحكم العام على النحو العربي من خلال همع السيوطي؛ لأنه يعد موسوعة نحوية كبرى احتوت في طياتها العديد من اللهجات العربية التي أدت إلى تنوع القواعد النحوية، ولعل في كلام السيوطي نفسه ما يؤكد ذلك؛ إذ يقول في مستهل همعه: "فإن لنا تاليفاً في العربية جمع أدناها وأقصاها، وكتاباً لم يغادر من وسائلها صغيرة ولا كبيرة إلا أحصاها .. حشدت فيه ما يُقرّ الأعين..".

وفي هذا التعليق الختامي لن يعرض الباحث لكل ما انتهى إليه البحث من نتائج، لأنها ذكرت تباعاً عقب كل ظاهرة من ظواهر البحث، وهي كثيرة متنوعة؛ وإنما نقف فحسب عند منهج السيوطي في تناوله للظواهر اللهجية من خلال إحصاء اللهجات العربية الواردة في الهمع والمصطلحات التي استعملها السيوطي في الإشارة إليها.

إحصاء اللهجات النحوية في همع السيوطي

قام الباحث بإحصاء اللهجات العربية المنسوبة وغير المنسوبة في الدرس النحوي من همع الهوامع، والتي لعبت دوراً بارزاً في إثراء القواعد النحوية تعدّداً وتنوعاً، وقد تبين له أن السيوطي لم يستعمل مصطلح (لهجة)، بل استعمل مصطلح (لغة) مكبّرة ومصغرة ومثناة ومجموعة، وفي بعض المواضع استعاض عن ذلك بواحدة من هذه العبارات (بعض العرب)، (أكثر العرب)، (سُمع كذا)، (رُدّ بالسماع) أو بـ(أسماء القبائل)، فتردّد على لسانه: (الحجازيون، الحجازيين، أهل الحجاز) و(تميم، بنو تميم، بني تميم، بعض بني تميم، أكثر بني تميم، من بني تميم)، (بنو أسد، بعض بني أسد) و(طيئ) و(قضاة) و(كنانة) و(بني عامر) و(أهل العالية) دون ذكر مصطلح (لغة).

ومن خلال الإحصاء انتهى الباحث إلى أن مصطلح (لغة) تردّد على لسان السيوطي ثلاثاً وثمانين مرة، وقد ورد محددًا (بالإضافة أو الوصف) وغير محدد، في حين أن مصغرة ورد مرة واحدة¹ ومثناه تكرر مرتين، وجمعه تكرر خمس عشرة مرة تمثّل ثلاثاً وثلاثين لغة أو لهجة، ودُكرت عبارة (بعض العرب) خمس مرات وعبارة (سُمع، رُدّ بالسماع) خمس مرات. أما (أسماء القبائل) فقد تردد ذكرها خمساً وعشرين مرة على هذا النحو: (الحجازيون والحجازيين وأهل الحجاز) سبع مرات، (تميم وبنو تميم وبني تميم وبعض بني تميم وأكثر بني تميم ومن بني تميم) تسع مرات، (بنو أسد وبعض بني أسد) ثلاث مرات، و(طيئ) مرتين، و(قضاة وكنانة وبني عامر أهل العالية) مرة واحدة.

وبإضافة كل ما تردّد على لسان السيوطي من لهجات عربية بعضها إلى بعض نجد أن جملة اللهجات العربية التي أثّرت القواعد النحوية تنوعاً وتعدّداً - ربما في الظاهرة النحوية الواحدة - بلغت ثلاثاً وخمسين ومائة لهجة؛ جملة منها ردها السيوطي لأصحابها من القبائل العربية، وأخرى وصفها بواحدة من هذه العبارات (بعض العرب) و(جمهور العرب) و(قوم من العرب)

¹ ورد مصطلح (لُغِيّة) في الهمع مرة واحدة ضمن عدد (لغة)، وبالتالي فالعدد لم يزد.

و**(اللغة المشهورة)** و**(اللغة الشهيرة)** و**(لغة نادرة جدا)** و**(لغة ضعيفة)** و**(لغة رديئة)**، وباقي اللهجات اكتفى فيها السيوطي بقوله: **(لغة)** دون تحديد بوصف أو إضافة، ونسبتها قليلة مقارنةً باللهجات المنسوبة والموصوفة، وسنذكرها فيما بعد. ولاحظ الباحث أن بعض الظواهر اللهجية اشتركت فيها أكثر من قبيلة، فمثلا يقول السيوطي عن المثنى: ".. ولزوم الألف في الأحوال الثلاثة لغة معروفة عزيت لكنانة وبنو الحارث بن كعب وبنو العنبر وبنو الهُجيم وبطون من ربيعة وبكر بن وائل وزبيد وخنعم وهمدان وقزارة وعُدرة". وهذا يعني أن عدد الظواهر اللهجية المذكور سلفا لا يقتضي عددا يماثله من القواعد النحوية. وأحيانا ينسب ظاهرة إلى قبيلة واحدة وينسب الظاهرة المقابلة لها لقبيلة أخرى، ولا يتعرض لها عند باقي العرب، فلا ندري أيّ الفريقين يتبعون؟ ومن ذلك قوله عن اسم الإشارة (ذلك): "إن بني تميم ليس من لغتهم استعمال اللام مع الكاف، والحجازيين ليس من لغتهم استعمال الكاف بلا لام".

وأحيانا يذكر لهجة قبيلة ما في تفردّها بظاهرة لهجية، ولا يتحدث عن أصحاب اللهجة المقابلة، بيد أننا نفهم أن باقي العرب يتكلمون بها، ومن ذلك حديثه عن بناء (هاء الغيبة) بعد كسر، إذ يقول: "كسره لغة غير الحجازيين، أما الحجازيون فلغتهم ضم هاء الغائب مطلقا". وقد يشير إلى أن الظاهرة الأخرى هي لغة الجمهور أو لغة بعض العرب مكثفيا بذلك.

ونحاول في متن هذا التعليق الختامي أن نوجز القواعد النحوية التي سجّلها السيوطي نقلا عن سابقه؛ نتيجة تباين اللهجات العربية، وسنرتبها ترتيبا تنازليا وفقا لنسبة ترددها في الهمع كثرة وقلة، فنبدأ باللهجات التي كثر ترددها ذكر أصحابها على لسان السيوطي، وهذا لا يعني أنها أكثر اللهجات تمثيلا للقواعد النحوية، فربما يكون ترددها استثناءً من لغة القاعدة المشهورة والتي تكلم بها كل العرب ما عدا تلك القبيلة، وإنما يعني أنها أوثرت النحو العربي بجملة من القواعد النحوية بصرف النظر عن مدى استعمالها وشهرتها بين العرب، مع الوضع في الاعتبار أن قراءات القرآن تمثل تراكيبها وأساليبها أفصح اللهجات في اللسان العربي، وتبين للباحث أن النسبة الغالبة من تراكيب قراءات القرآن تتمثل في لهجتي الحجاز وتميم، وهما أكثر اللهجات تردداً في الهمع، وهناك لهجات استعمالها القرآن في

بعض قراءاته غير أن تراكييها مردودة من قِبَل النحاة¹، وهناك لهجات لم يستعملها القرآن في أيِّ من قراءاته. وكما راعينا نسبة تردد اللهجات في الهمع راعينا الترتيب الهجائي بينها في حالة تساوي الكَمِّ العددي بين ظواهرها على النحو الذي نراه في السطور القادمة. ولن نسجل في رصدنا القادم للظواهر اللهجية أرقام الصفحات من الهمع؛ لأنها وردت جميعا موثقة منه في متن البحث، فأغنى ذلك عن إعادة ذكرها هنا.

الظواهر النحوية المنسوبة إليها	القبيلة ولغتها
<ul style="list-style-type: none"> - إعراب (فعال) العلم المؤنث إعراب الممنوع من الصرف، إلا إذا كان منتهيا بحرف الراء، فهو مبني على الكسر كلغة الحجاز. - بناء (فعال) الأمر على الكسر. - إعراب الملحق بجمع المذكر السالم مثل (سنين) بالحركات وإلزامه الياء. - استعمال الكاف بدون اللام في اسم الإشارة (ذاك). - بناء (أمس) على الكسر حالتي النصب والجر، وإعرابه حالة الرفع. وبعضهم يعربه في الحالات الثلاث غير مصروف، وبعضهم يصرفه (ينونه). - بناء لام (لكي) على الفتح. - تحويل حرف الإطلاق إلى تنوين الترتم. - جواز حذف حركة الإعراب في الأسماء والأفعال المعربة. - إثبات ألف (أنا) وصلا ووقفا. - التزام حذف خبر (لا النافية للجنس) المعلوم. - إهمال عمل (ليس) مع (إلا) حملا على (ما). - إهمال عمل الحروف الملحقة بـ(ليس). - منع إعراب العلم المحكي بالحركات المقدرة 	<p>لغة تميم</p>

¹ القراءة عندنا مقدمة على قواعد النحاة وإن كانت شاذة.

الظواهر النحوية المنسوبة إليها	القبيلة ولغتها
<ul style="list-style-type: none"> - على الحكاية. - رفع ما بعد ضمير الفصل على أنه خبر والضمير مبتدأ. - (هلم) فعل يتصل بالضمائر وليس اسم فعل. - إتياع المستثنى المنقطع ما قبله حال إغناؤه عن المستثنى منه - جواز رفع المصدر النكرة بعد (أما) ووجوبه معرفة. - إتياع العدد المضاف لضمير ما تقدم على البدلية. - جواز نصب تمييز (كم) الخبرية دون فاصل. 	
<ul style="list-style-type: none"> - بناء (فعال) العلم المؤنث على الكسر إجراء مجرى (فعال) الواقع موقع الأمر. - إعراب الملحق بجمع المذكر السالم مثل (سنين) بالحروف. - بناء الضمير المتصل الغائب (الهاء) على الضم. - استعمال الكاف مع اللام في اسم الإشارة (ذلك). - فكّ تضعيف الفعل المضعف حالة الجزم أو بناء الآخر. - وجوب بناء (أمس) على الكسر. - الإبقاء على حرف الإطلاق في الروي المطلق. - إثبات ألف (أنا) وقفا وحذفها وصلا. - جواز حذف خبر (لا النافية للجنس) المعلوم. - إعمال الحروف النافية (ما ولا ولات) عمل (ليس) ما توافرت الشروط. - جواز تقدير حركات الإعراب على العلم المحكي. - هلمّ : اسم فعل لا يتصل بالضمائر، ويتعدى بنفسه وباللام - نصب المصدر (النكرة) بعد أما على الحال، 	لغة الحجاز

الظواهر النحوية المنسوبة إليها	القبيلة ولغتها
<ul style="list-style-type: none"> - وجواز رفعه معرفة على الابتداء. - نصب العدد المضاف إلى الضمير على أنه حال. 	
<ul style="list-style-type: none"> - القصر في بعض الأسماء الستة وإعرابها بالحركات المقدرة - إعراب الموصول (الذين) إعراب جمع المذكر. - استعمال (ذوات) موصولا مبنيا على الضم. - استعمال (ذو) موصولا مبنيا ومعربا. - التزام حذف خبر (لا النافية للجنس) المعلوم. - حذف آخر المضارع المعتل بالياء المؤكد بعد فتحة. - إهمال عمل الحروف النافية الملحقة بـ(ليس). - اجتماع الاسم الظاهر مع الضمير فاعلا للفعل. 	لغة طيئ
<ul style="list-style-type: none"> - اجتماع الاسم الظاهر مع الضمير فاعلا للفعل (لغة أكلوني البراغيث). - بناء (فعال) الواقع موقع الأمر على الفتح. - إسكان الواو والياء في (هو , هي). - ضم ها التنبيه في المنادى (أيه). - نصب (غير) في الاستثناء مطلقا. 	لغة أسد
<ul style="list-style-type: none"> - إعراب (سنين) وأمثالها بالحروف على أنها ملحقة بجمع المذكر السالم. - إسكان الواو والياء في الضمير (هو , هي). - إعراب (لذن) نصبا وجرا. 	لغة قيس
<ul style="list-style-type: none"> - لزوم المثني الألف. - كسر كاف الخطاب في المثني والجمع بعد ياء أو كسر 	لغة بني بكر
<ul style="list-style-type: none"> - لزوم الألف في المثني. - التصرف (تنوع الإعراب) في الظرف (ذات). 	لغة خثعم
<ul style="list-style-type: none"> - لزوم المثني الألف. - إسكان عين (مع) قبل كسر، وكسرها قبل ساكن. 	لغة بني ربيعة
<ul style="list-style-type: none"> - بناء (لام) الطلب على الفتح. 	لغة بني

الظواهر النحوية المنسوبة إليها	القبيلة ولغتها
- إعمال القول معاملة الظن مطلقا.	سليم
- إعراب (الذين) إعراب جمع المذكر السالم بالحروف. - الجر بـ(لعل) على أنها حرف جر.	لغة عقيل
- لزوم المثني الألف. - حذف آخر المضارع المؤكد المعتل بالياء تلو كسرة.	لغة فزارة
- لزوم المثني الألف والملحق به. - إجراء (كلا وكلتا) مع الظاهر مجراهما مع المضمرة في الإعراب بالحروف.	لغة كنانة
- اجتماع الاسم الظاهر مع الضمير المطابق فاعلا للفعل.	لغة أزد شنوءة
- لزوم المثني الألف.	لغة بني الحارث
- بناء لام الجر على الكسر حال اتصاله بالضمير (مثل الباء).	لغة خزاعة
- لزوم المثني الألف.	لغة زبيد
- الجزم بـ(أن) المصدرية الناصبة للمضارع في كلام العرب	لغة بني صباح
- إعراب مثل (سنين) بالحركات وإلزامه الياء.	لغة بني عامر
- لزوم المثني الألف.	لغة عذرة
- لزوم المثني الألف.	لغة بني عنبر
- لزوم المثني الألف.	لغة فزارة
- إعراب الظرف (حيث) نصبا وجرا مثل (عند).	لغة فقعس

الظواهر النحوية المنسوبة إليها	القبيلة ولغتها
- فتح (غير) في الاستثناء مطلقا.	لغة قُضاعة
- لزوم المثنى الألف.	لغة بني كعب
- لزوم المثنى الألف.	لغة بني الهجيم
- إعراب (الذين) إعراب جمع المذكر السالم.	لغة هذيل
- لزوم المثنى الألف.	لغة همدان
- إبقاء ألف (ما) الاستفهامية.	لغة بعض العرب
- إهمال النصب بـ(إذن) مع توافر الشروط.	
- عدم التصرف (تنوع الإعراب) في (ذا وذات).	لغة الجمهور
- القول بمعنى الظن يعمل عمله بشروط.	
- تجرد (عسى) من الضمير المطابق للاسم المتقدم عليها لغة قوم من العرب، والإلحاق لغة لآخرين.	قوم من العرب
- حذف ألف (ما) الموصولية.	كثير من العرب
- وجوب نصب المستثنى المتصل والمنقطع المقدم والمؤخر الموجب.	اللغة الشهيرة
- إعراب (كلا وكلتا) إذا أضيفا إلى ظاهر بالحركات المقدرة، وإعرابهما بالحروف إذا أضيفا إلى ضمير على أنهما ملحقان بالمثنى.	اللغة المشهورة
- تسهيل المضارع المهموز الآخر وجواز إبقاء آخره عند الجزم.	لغة ضعيفة
- (أفعل التفضيل) يرفع الاسم الظاهر دون قيد ولا شرط.	

الظواهر النحوية المنسوبة إليها	القبيلة ولغتها
- إسكان الضمير المتصل (هاء).	لغة قليلة
- إهمال النصب بـ(إذن) مع توافر الشروط.	لغة نادرة جدا

ومن خلال هذا الإحصاء وما سبقه من دراسة يمكن أن نلاحظ على منهج السيوطي في تناوله لللهجات العربية - أو الظواهر اللهجية - الآتي:

- كثير من اللهجات التي عرض لها في كتابه استشهد لها من آيات القرآن بقراءاته المتواترة والشاذة، فضلا عن الشعر الموثوق به في معظمه، وهذه ميزة للسيوطي.

- السيوطي لم يبد رأيه في كثير من المسائل النحوية التي أوردها في همعه، مكثفيا بمهمة الجمع والحصص لأكثر كم من القواعد والآراء النحوية المتوافقة والمتباينة، كما لم يبد رأيه في اللهجات الموصوفة من سابقه بأنها شهيرة أو رديئة أو ضعيفة أو غير ذلك، بل حتى في بعض اللهجات المنسوبة للقبائل على السنة سابقه، لكن نفهم أن عدم معارضته تأييد منه لهم في آرائهم.

- كثيرا ما التزم الدقة في عزو أكثر اللهجات إلى أصحابها من القبائل العربية، ووصلت دقته إلى أنه يعزو اللهجة الواحدة لأكثر من قبيلة أو بطن من القبيلة.

- لكنه لم يستمر في دقته السابقة في عزو كل اللهجات لأصحابها؛ حيث اكتفى في نسبة بعضها لـ (بعض العرب) أو (جمهور العرب) أو (قوم من العرب) وغير ذلك مما عرضنا له في صفحات البحث.

- وصف بعض اللهجات حاكما على كل منها بواحدة من هذه الصفات: (اللغة الشهيرة) (اللغة المشهورة)، (لغة نادرة جدا)، (لغة ضعيفة)، (لغة رديئة)، لكن هذه اللهجات محدودة جدا، وأحكامه هذه نقلها عن سابقه، وليس من تلقاء نفسه، غير أن إثباته لها دون اعتراض يعد تأييدا منه لأصحابها.

- بعض اللهجات تركها مبهمة دون تحديد، مكثفيا بقوله: (لغة)، وهذه قليلة بالنسبة لجملة اللهجات في الكتاب، وهذا الأمر لا ينقص من صنع السيوطي وجهده الموفور في الهمع، فبعض ما لم يعزّه من لهجات لم أجده عند غيره معزوا. ويمكن أن نوجز تلك اللهجات على النحو التالي :

اللهجات غير المنسوبة ولا الموصوفة في الهمع:

- النقص والقصر في بعض الأسماء الستة.¹
- جعل الإعراب في المثنى على النون إجراء له مجرى المفرد (هذان خيلان)².
- فتح نون المثنى، وضمها³.
- إلزام الجمع في الإعراب الواو وفتح النون، وإلزامه الواو وجعل الإعراب على النون كـ(زيتون)، وجعله كالمفرد في الإعراب على النون⁴.
- إسكان الهاء في ضمير الغائب المفرد المتصل (له وبه)⁵
- في (الذي والتي) لغات: إثبات الياء ساكنة، وهي الأصل، وتشديدها مكسورة، وتشديدها مضمومة، وحذف الياء وإسكان ما قبلها، وحذفها وكسر ما قبلها⁶.

¹ ذكرها أبوحيان وخالد الأزهري والصبان دون نسبة اللغة لقبيلة ما. (الارتشاف 2/563 وشرح التصريح 1/61 وحاشية الصبان 1/105 : 107)، وقد نسبها محقق شرح ابن عقيل للقحطانيين ومنهم بنو الحارث وختعم وزبيد. وذكرنا ذلك في موضعه.

² ذكر الصبان أنها لغة بني الحارث وقبائل أحر. (حاشية الصبان 1/118).

³ الأولى نسبها الشيخ خالد الأزهري لبني أسد. (شرح التصريح 1/262)

⁴ ذكرها أبوحيان والصبان دون نسبتها إلى قبيلة ما (الارتشاف 2/568 والحاشية 1/130)

⁵ ذكر د. داود سلوم أن الإسكان لهجة سائدة في (أسد السراة). المعجم الكامل 459

⁶ حذف الياء من الموصول لغة لم ينسبها أبوحيان في الارتشاف ولا الأزهري في التصريح ولا الصبان في الحاشية. وذكر د. الجندي أنها لهجة هذيل. (اللهجات العربية في التراث 2/689)، ومما يؤكد أنها لهجة هذيل أن الجوهري نسب حذف حرف العلة من المضارع للهجة هذيل، فكانها اشتهرت بذلك. (د. سلمان السحيمي: الحذف والتعويض في اللهجات العربية من خلال معجم الصحاح للجوهري 193، 202)

- إعراب (اللائن) إعراب جمع المذكر السالم (اللاءون واللائين)⁷، واستعمال (الألى واللائى) للمذكر والمؤنث⁸.
- إثبات آخر المضارع المعتل حالة الجزم³.
- فك الإدغام في الفعل المضعف لغة الحجازيين، والإدغام لغة غير الحجازيين⁴.
- عدة لغات في (هيات)⁵.
- **أَوْه** : بمعنى أتوجع، فيها لغات أشهرها فتح الواو المشددة وسكون الهاء، ومنها كسر الهاء وكسر الواو فيهما، وأَوْه بسكون الواو وكسر الهاء⁶.
- إسكان ياء المنقوص حالة النصب⁷.

⁷ لم أجدها منسوبة لأحد عند صاحب التصريح ولا الصبان في حاشيته على شرح الأشموني ولا لسان العرب ولا القاموس المحيط. وذكر الشجري أنها لغة هذيل. (د.الجندي: اللهجات العربية في التراث 2/690 نقلا عن الأمالي).

⁸ الشاهد الذي استشهد به السيوطي على استعمال (الألى) للمؤنث هو لأبي ذؤيب الهذلي، وموجود في ديوان الهذليين، وهذا يعني أنه لهجة هذلية. راجع موضعه من البحث.

³ لم أجدها معزوة لأحد في المصادر المذكورة في الهوامش، وانظر كذلك المراجع التي أوردتها د.إميل يعقوب في توثيق البيت (ألم يأتيك والأنباء..). (المعجم المفصل 1/246)

⁴ ذكر السيوطي في موضع آخر وخالد الأزهرى والصبان أن الإدغام لغة تميم. (انظر: الإتيان 2/103 والتصريح 5/485 وحاشية الصبان 4/495).

⁵ ذكر البناء الدمياطي أن الكسر بلا تنوين لغة تميم وأسد، والفتح من غير تنوين لغة الحجاز. (إتحاف فضلاء البشر 403)

⁶ لم أجدها معزوة لقبيلة ما في المصادر الأخرى، ولكن جاء في الحديث النبوي "أَوْه عَيْنُ الرَّبِّ" بسكون الواو وكسر الهاء. ثم ذكر ابن منظور اللهجات فيها دون نسبتها للقبائل (لسان العرب).

⁷ لم أجدها في التصريح، وذكرها الصبان دون نسبتها لأحد، ونقل عن المبرد أن ذلك أحسن الضرورات. (الحاشية 1/148).

- كسر (ياء المتكلم) الواقعة مضافا إليه بعد ياء أو في مقصور كما في (مصرخي⁸).
- عدة لغات في (رب²).
- حذف الواو والياء من (هو وهي)³.
- حذف آخر المضارع المعتل بالياء تلو فتحة حالة توكيده بالنون⁴.
- رفع الاسمين بعد (كان) الناقصة⁵.
- إلغاء عمل (إذن) مع توافر شروط النصب⁶.
- نصب المبتدأ والخبر بـ(إن وأخواتها)⁷.
- إبقاء ألف (ما) الاستفهامية، وحذف ألف (ما) الموصولة بعد حرف الجر⁸.
- الجزم بـ(لن)⁹.
- تجرد (عسى) من ضمير يطابق الاسم المتقدم وإلحاقه بها¹⁰.

⁸ نسبها قطرب لبني يربوع. (الألوسي: روح المعاني 13/264).

² لم ترد في التصريح ولا في حاشية الصبان. وذكرها المالقي وابن هشام دون نسبة (رصف المباني 269، ومغني اللبيب 2/337).

³ ذكر أبوحيان أنها من الضرورات (الارتشاف 2/929)، ولم ترد في التصريح ولا في حاشية الصبان.

⁴ لم أجدتها في التصريح، وذكر الصبان عن الفراء أنها لغة طيء (الحاشية 3/330).

⁵ لم أجدتها في الارتشاف ولا في التصريح ولا في حاشية الصبان

⁶ غير منسوبة في المصادر المذكورة.

⁷ ذكرها الصبان دون نسبة (1/396).

⁸ ذكر ابن هشام أن ذلك نادر. (المغني 4/21) وقرئ في الشواذ (عمّا يتساءلون)، وعلق العكبري عليها بأن ذلك هو الأصل، ولكن حذفت الألف للفرق بين الاستفهام والخبر (الشواذ 2/669). أما حذف ألف (ما) الموصولة فلم يتعرض لها أحد ممن ورد ذكرهم في المصادر.

⁹ لم ترد في التصريح، ووردت عند المالقي وابن هشام والصبان غير منسوبة لأحد (رصف المباني 355 الحاشية 3/408، المغني 3/509).

¹⁰ لم أجد ذلك في المصادر المذكورة.

- إلحاق ضمير مرفوع لـ (نعم) مطابق للمخصوص¹
- رفع (أفعل التفضيل) للاسم الظاهر دون قيد ولا شرط²
وختاما أود أن أشير إلى أن هذا الكمّ العددي من اللهجات العربية التي أثرت النحو العربي تنوعا وتعددا في قواعده ينافي المقولة المشهورة بأن النحاة اعتمدوا على ما ارتضاه اللغويون من اقتصارهم على ست قبائل في جمعهم للغة، فهذه المقولة تحتاج إلى إعادة فحص قبل التسليم بها.

¹ لم أجد ذلك في المصادر المذكورة .

² ذكرها صاحب التصريح دون نسبة لأحد، ونقل عن سيبويه وصفه لها بالرداءة (3/454).

قائمة المراجع

- **السيوطي: همع الهوامع تحقيق د/عبدالعال سالم مكرم ط.أولى دار البحوث العلمية الكويت 1980 (مصدر الدراسة وتم الاعتماد عليه في التوثيق)**
- : **همع الهوامع تحقيق أحمد شمس الدين ط.أولى دار الكتب العلمية بيروت 1998 (مصدر مساعد في الدراسة)**
- د.إبراهيم أنيس: في اللهجات العربية. ط. الرسالة.
- د.أحمد عبد العظيم : المصطلح النحوي دراسة نقدية تحليلية ط.دار الثقافة للنشر والتوزيع - القاهرة 1990
- الأشموني : منار الهدى في بيان الوقف والابتدا تعليق: شريف أبو العلا العدوي ط/أولى دار الكتب العلمية بيروت 2002
- الألوسي : روح المعاني ت: محمد الأمد وعمر السلامي ط. أولى دار إحياء التراث العربي - بيروت 1999
- د.إميل يعقوب: المعجم المفصل في شواهد النحو الشعرية ط/أولى بيروت 1992
- البناء الدمياطي (شهاب الدين أحمد): إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر. وضع حواشيه أنس مهرة ط. أولى دار الكتب العلمية بيروت 1998
- ابن جني : الخصائص ت: محمد علي النجار ط/المكتبة العلمية. الجوهري : معجم الصحاح.
- أبو حيان : ارتشاف الضرب من لسان العرب. تحقيق: د.رجب عثمان. ط/أولى الخانجي - القاهرة 1998
- : التذييل والتكميل. نسخة مصورة من مخطوط بدار الكتب القومية.
- ابن الخباز (أحمد بن الحسين) : توجيه اللمع شرح كتاب اللمع لابن جني. تحقيق: د.فايز دياب ط. أولى دار السلام - القاهرة 2002
- د.داود سلوم: دراسة اللهجات العربية القديمة ط.أولى عالم الكتب بيروت 1986
- : المعجم الكامل في اللهجات الفصحى. ط أولى /عالم الكتب بيروت 1987
- الرضي الاسترابادي : شرح الكافية لابن الحاجب. ط/ دار الكتب العلمية بيروت.

- د. سلمان سالم السحيمي: الحذف والتعويض في اللهجات العربية من خلال معجم الصحاح للجوهري. ط. أولى المدينة المنورة 1415
- السيوطي: الإتقان في علوم القرآن تحقيق: محمد أبو الفضل ط/بيروت 1987
- د. الشريف البركاتي: النحو والصرف بين التميميين والحجازيين. المكتبة الفيصلية - الرياض
- د. صالحة راشد غنيم: اللهجات في الكتاب لسيبويه أصواتا وبنية ط. أولى 1985
- الشيخ الصبان: حاشية الصبان على شرح الأشموني تحقيق: إبراهيم شمس الدين ط. أولى دار الكتب العلمية بيروت 1997
- د. ضاحي عبد الباقي: لغة تميم دراسة تاريخية وصفية ط/ القاهرة الهيئة العامة للشئون المطابع الأميرية القاهرة 1985
- الطبري: جامع البيان تحقيق: محمود شاكر ط. أولى بيروت 2002
- د. عبده الراجحي: اللهجات العربية في القراءات القرآنية ط. دار المعرفة الجامعية الإسكندرية 1998
- ابن عقيل: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ط/عشرون القاهرة 1980
- العكبري: إعراب القراءات الشواذ تحقيق: محمد السيد عزوز ط. أولى عالم الكتب بيروت 1996
- : التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين ت: عبدالرحمن العثيمين. ط/أولى الرياض 2000
- د. علاء الحمزاوي: الأفعال اللاشخصية في القرآن تحليل تركيبى دلالي بحث منشور بمجلة كلية الآداب أكتوبر 1998
- قراءة عاصم برواية حفص دراسة صرفية نحوية. ماجستير مخطوطة بجامعة المنيا 1995
- د. علم الدين الجندي: اللهجات العربية في التراث ط. الدار العربية للكتاب 1983
- الفراء: معاني القرآن. ط. ثانية عالم الكتب بيروت 1980
- المالقي: رصف المباني في شرح حروف المعاني ت: أحمد الخراط ط. الثالثة دار القلم دمشق 2002
- د. محمد إبراهيم البنا: الإعراب سمة العربية. ط/دار الإصلاح القاهرة 1981

- د.محمد حماسة عبداللطيف: العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث ط/دار الفكر العربي. القاهرة – دار الكتاب الحديث. الكويت.
- د.محمد عبد الله جبر: الضمائر في اللغة العربية ط أولى دار المعارف 1983
- د.مفيد قميحة: شرح المعلقات العشر ط. دار الهلال – بيروت 1997
- ابن منظور: لسان العرب (معجم)
- النحاس : إعراب القرآن ط/ثالثة بيروت 1988
- ابن هشام: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك. المكتبة العصرية - بيروت 2002
- : قطر الندى وبل الصدى. ط.أولى بيروت 1990
- : المسائل السفرية في النحو. ت: حاتم الضامن. ط.أولى بيروت 1983
- : مغني اللبيب ت: د.عبد اللطيف الخطيب ط.أولى الكويت 2002

فهرس الموضوعات

2.....	مقدمة.....
4.....	اللهجة لغة واصطلاحا.....
5.....	المبحث الأول.....
5.....	تنوع علامات الإعراب والبناء.....
7.....	الظاهرة الأولى.....
7.....	صيغة (قَعَالِ) عَلَمًا لمؤنث .. واسم فعل أمر.....
7.....	تعليق:.....
9.....	الظاهرة الثانية.....
9.....	الأسماء الستة والمثنى وجمع المذكر والملحق بهما.....
12.....	تعليق:.....
15.....	الظاهرة الثالثة.....
15.....	الضمائر وأسماء الإشارة والأسماء الموصولة.....
19.....	تعليق:.....
21.....	الظاهرة الرابعة.....
21.....	جزم المعتل الآخر والمهموز الآخر والمضعف.....
21.....	وبناء اسم الفعل.....
24.....	تعليق :.....
26.....	الظاهرة الخامسة.....
26.....	المنقوص المنصوب والمنادى الموصوف بـ(ابن).....
26.....	وباء المتكلم المضافة للمنادى.....
28.....	تعليق :.....
30.....	الظاهرة السادسة.....
30.....	الظروف (المفعول فيه).....
33.....	تعليق :.....
35.....	الظاهرة السابعة.....
35.....	تنوع علامات بناء الحروف.....
39.....	المبحث الثاني.....
39.....	في الإثبات والحذف.....
40.....	الظاهرة الأولى.....
40.....	الحركة الظاهرة بين الإثبات والحذف.....
41.....	الظاهرة الثانية.....
41.....	واو الجماعة مع الماضي بين الإثبات والحذف.....

41.....	الظاهرة الثالثة.....
41.....	ألف (أنا) بين الإثبات والحذف.....
42.....	الظاهرة الرابعة.....
42.....	واو (هو) وياء (هي) بين الإثبات والحذف.....
43.....	الظاهرة الخامسة.....
43.....	ياء (الذي والتي) ونون (اللذان واللتان) ونون صلة (أل) الموصولة.....
43.....	بين الإثبات والحذف.....
44.....	الظاهرة السادسة.....
44.....	خبر (لا النافية للجنس) بين الإثبات والحذف.....
45.....	الظاهرة السابعة.....
45.....	ياء المضارع المؤكد والأمر منه بين الإثبات والحذف.....
45.....	الظاهرة الثامنة.....
45.....	(إِمْأ) العاطفة بين الإثبات والحذف.....
46.....	الظاهرة التاسعة.....
46.....	ألف (ما) الاستفهامية والموصولة والشرطية.....
46.....	بين الإثبات والحذف.....
46.....	تعليق :.....
48.....	المبحث الثالث.....
48.....	في الإعمال والإهمال.....
49.....	الظاهرة الأولى.....
49.....	في بعض النواسخ الفعلية.....
50.....	الظاهرة الثانية.....
50.....	في الحروف الملحقة بـ(ليس).....
53.....	الظاهرة الثالثة.....
53.....	في بعض النواسخ الحرفية.....
55.....	الظاهرة الرابعة.....
55.....	في بعض نواصب المضارع.....
56.....	الظاهرة الخامسة.....
56.....	في حركة الحكاية.....
57.....	تعليق :.....
59.....	المبحث الرابع.....
59.....	في التعدد الوظيفي.....

60	الظاهرة الأولى.....
60	ضمير الفصل والاسم الموصول.....
62	الظاهرة الثانية.....
62	الحروف (إِنْ وأخواتها - نواصب المضارع).....
65	الظاهرة الثالثة.....
65	فعل القول بمعنى الظنّ واسم الفعل (هلمّ).....
66	الظاهرة الرابعة.....
66	المستثنى والحال مصدرًا وعدداً.....
70	تعليق:.....

المبحث الخامس.....72

الأشهر والمشهور وغير المشهور في القاعدة .

72

73	الظاهرة الأولى.....
73	تجرد الفعل (عسى) واسم الفعل (ها).....
73	من الضمير وإلحاقه بهما.....
74	الظاهرة الثانية.....
74	اجتماع الاسم الظاهر مع الضمير فاعلاً للفعل.....
75	الظاهرة الثالثة.....
75	الانتظار وعدم الانتظار في المرخّم.....
76	الظاهرة الرابعة.....
76	نصب تمييز (كم) الخبرية.....
76	الظاهرة الخامسة.....
76	تنوع فاعل (نعم ويئس وأفعل التفضيل).....
76	بين الاسم الظاهر والمضمر.....
77	الظاهرة السادسة.....
77	التخلص من التقاء الساكنين بالحذف أو التحريك.....
79	تعليق:.....

تعليق ختامي.....80

82	إحصاء اللهجات النحوية في همع السيوطي.....
91	اللهجات غير المنسوبة ولا الموصوفة في الهمع:.....

قائمة المراجع.....95

99	فهرس الموضوعات.....
----	---------------------

المؤلف هو

- د/علاء إسماعيل الحمزاوي - من مواليد 1967م المنيا - مصر.
- حصل على درجة الليسانس في الآداب (لغة عربية) 1990 جامعة المنيا (جيد جدا).
- حصل على دبلوم الدراسات العليا (تمهيدي الماجستير) 1992 جامعة المنيا (جيد).
- حصل على درجة الماجستير في العلوم اللغوية 1995 جامعة المنيا (ممتاز).
- حصل على درجة الدكتوراه في العلوم اللغوية 1998 بمرتبة الشرف من جامعة المنيا وجامعة لومبير (كلية اللغات والترجمة) بفرنسا.
- يعمل أستاذا مساعدا للعلوم اللغوية بجامعة المنيا وجامعة القصيم (إعارة).

له من الدراسات والبحوث

- قراءة عاصم برواية حفص دراسة صرفية نحوية.
- التعبير الاصطلاحي في الأمثال العربية دراسة تركيبية دلالية.
- الأفعال اللاشخصية في القرآن الكريم تحليل تركيبى دلالي في ضوء علم اللغة التقابلي.
- الجملة الدنيا والجملة الموسعة في كتاب سيويه دراسة وصفية تحليلية.
- السلب مفهومه ومظاهره في العربية دراسة تطبيقية على "شجرة البؤس".
- البنى التركيبية للأمثال العامية دراسة وصفية تحليلية.
- الأمثال العربية والأمثال العامية مقارنة دلالية.
- موقف شوقي ضيف من الدرس النحوي دراسة في المنهج والتطبيق.
- دور اللهجة في التقعيد النحوي دراسة إحصائية تحليلية في ضوء "همع" السيوطي.
- معايير الوقف والابتداء عند الأشموني في ضوء الاقتضاء المدلالي والصناعة النحوية.

- نحو العربية (رؤية جديدة للنحو العربي) لـ(أندريه رومان) - ترجمة عن الفرنسية.

هذا البحث:

محاولة من صاحبه لإبراز دور اللهجات العربية القديمة في التقعيد النحوي، وأكثرها تمثيلا لقواعد النحو العربي، والحكم في أن قاعدة ما أكثر شيوعا من قاعدة أخرى، أو قاعدة مستعملة وأخرى أقل استعمالا، وموقف السيوطي من اللهجات العربية التي استقى منها النحاة قواعدهم.